

قضاء النقص

في

التأمينات الاجتماعية

مجموعة القواعد القانونية التي قررتها
محكمة النقص خلال سبعة وستين عاماً
١٩٣١ - ١٩٩٧

المستشار

سعيد أحمد شعله
نائب رئيس محكمة النقص

١٩٩٨

توزيع

منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

0202550



Bibliotheca Alexandrina

قضاء النقض

فى

التأمينات الاجتماعية

مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة

النقض خلال سبعة وستين عاماً

١٩٣١ - ١٩٩٧

المستشار

معيد أحمد نعله

نائب رئيس محكمة النقض

١٩٩٨

توزيع

منشأة المعارف بالاسكندرية

جلال حذى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

كان إنشاء محكمة النقض في سنة ١٩٣١ بوصفها المحكمة العليا التي لها الاجتهاد الأخير في تأويل القانون وتطبيقه حدثاً جليلاً إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية في مصر ، فقد كان إنشائها حافزاً على العناية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون وتعمق مسائله وإرساء قواعده وتنزيل صغابه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الرأي فيها ، فليس أضرّ بالعندالة مظهراً أوجوهراً من اختلاف معنى النص باختلاف من يقضى . وقد قامت محكمة النقض بأداء رسالتها منذ إنشائها وحتى الآن ولم تدخر وسعاً في تحقيق الآمال التي علقت عليها في تعبيد القواعد وجلاء الغامض وتمييز الراجح من المرجوح ورفع خلاف طالما أرق رجال القانون واضطربت فيه أحكام القضاء فيسرت بذلك للأفهام معاني القانون وهي لا تلو جهداً في العمل على استقرار ما وضعت من قواعد إيماناً منها بأنه من الخير أن لا ينقض الاجتهاد بمثله .

وقد حرصت محكمة النقض حرصاً يصل إلى درجة التزمّت على الوقوف عند إنزال حكم القانون على وقائع النزاع دون أن ينهب بها الاستطراد إلى ما وراء ذلك علماً منها أن ما يزيد فليس له ما للأحكام من وزن في علم القانون أو فقه يبسط في غير موضعه (١) .

ولما كانت قوانين التأمينات الاجتماعية تمثل مركز الصدارة بين التشريعات الاجتماعية لما تحبثه من أثر واضح وملموس في كافة جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أيضاً . فقد رايت إثراء للمكتبة القانونية أن أجمع بين لفتي كتاب واحد مجموعة القواعد التي أرستها محكمة النقض فيما يتعلق بهذه التشريعات منذ

(١) من تقديم المستشار عبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض الأسبق لمجموعة الخمسة وعشرين علماً .

إنشاء المحكمة فى عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٩٧ باعتبارها خير معين
لرجل القانون عند تطبيقه لهذه التشريعات .
وأرجو من الله أن يحقق هذا الجهد ما أرجوه .

سعيد أحمد شعله

استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط

١- قضاء المحكمة العليا بجلسته ١٩٧٦/١١/٢٧ في طلب التفسير المقيّد بجدولها برقم ٤ لسنة ٧ قضائية بأن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها ، دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء الاشتراكات عن مدة الاستدعاء من الاحتياط .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ من ٢٩ ص ١٧٦٢ ،
الطعن رقم ٨٦٠ سنة ٤٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ من ٣١ ص ٢١٤٩)

اشتراكات التأمين

١- تنص المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن « يلتزم أصحاب العمل والعمال إذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك ، بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون» ولم يجعل القانون هذا الالتزام فورياً بل نصت المادة ٧ منه على أن يكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، ونص في الوقت نفسه على استمرار العمل بأحكام القوانين والقرارات الملغاة إلى أن يتم تطبيقه على جميع أنحاء الجمهورية ، ولم يرد القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل القانون المشار اليه نص يتعارض مع استمرار العمل بالنظم الخاصة التي كان معمولاً بها طبقاً للقوانين والقرارات الملغاة ، وظل الحال كذلك إلى أن صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي جعل الاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إجبارياً ، ويبين من نص المادة الرابعة منه أن عقود التأمين الجماعية وغيرها من النظم المماثلة قد ظل معمولاً بها حتى تاريخ صدوره . وإذ كان الثابت في الدعوى أن أحد الموظفين المؤمن عليهم جماعياً لدى شركة التأمين الطاعنة قد توفي بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٢ وكانت الشركة المطعون عليها - رب العمل - قد سددت أقساط التأمين إلى ما بعد هذا التاريخ ، فإن شركة التأمين تكون ملزمة بتنفيذ العقد بالنسبة له . ولا يشفع للشركة الطاعنة استنادها إلى المادة ٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر أي اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ ، ذلك أنه فضلاً عن أن هذا النص يعتبر من النصوص التنظيمية ، فإن تطبيق القانون تدريجياً على المؤسسات والجهات التي يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية ، وإذ لم يصدر قرار وزاري بسريان أحكامه على الشركة المطعون عليها - رب العمل - قبل تاريخ الوفاة فإنها لا تكون ملزمة

بالاشتراك لدى الهيئة . اكتفاء بارتباطها بالنظام الخاص الذي ارتضته
لعمالها والذي اجاز القانون استمرار العمل به .

(الطعن رقم ٤١٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ ص ٢٢ ج ١ ص ٤١١)

٢- الاشتراك الاجبارى لدى هيئة التأمين الاجتماعية لا يتعارض
مع قيام عقود التأمين الجماعية فى حالة اتفاق الطرفين على انشائها أو
الاستمرار فيها وارتضاء كل منهما أداء الالتزامات الواردة فيها . والعقد
مضى نشأ صحيحاً أصبح ملزماً لطرفيه ، فلا يزول أو يوقف أثره إلا
بإتفاقهما . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى استمرار عقد التأمين
الجماعى المبرم بين الطاعة - شركة التأمين - وللمطعون عليها - رب
العمل - فإن اشتراط إفصاح الشركة الطاعة عن رغبتها فى استمراره
يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

٣- تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة
الدعوى - على أنه : لا يجوز تحميل العاملين أى نصيب فى نفقات
التأمين إلا فيما يرد به نص خاص ، وقد وردت عبارة « نفقات التأمين »
فى هذا النص بصفة عامة مطلقة بما مفاده عدم جواز تحميل العاملين
بأى نفقات تأمين خلاف ما نص عليه فى القانون ، بما يستتبع حتماً
وطريق اللزوم عدم تحميلهم بنصيب صاحب العمل فى اشتراكات
التأمين والقول يقصر مدلول عبارة نفقات التأمين تلك على المبالغ التى
تصرف فى تحصيل الاشتراكات لأدائها الهيئة التأمينات واستبعاد
اشتراكات التأمين ناتجة من هذا المفهوم يكون تقييداً لمطلق النص
وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص باعتبار أن اشتراكات التأمين هى
من مشمول نفقاته وهو ما لا يجوز لتقييده أو تأويله بمقولة استثناء
قصد الشارع منه . لما كان ذلك ، وكان القرار الجمهورى رقم ١١٨٣
لسنة ١٩٧٠ بتحديد إمارة للمطعون ضده لبنك الائتمان الكويتى لم
يحملة بشىء من اشتراكات التأمين الملزم بها البنك الطاعن أصلاً ، وإنما
نص على تحميل الجهة المعار إليها جميع الالتزامات المالية المترتبة على

الإعارة ، فلا يصح الاتفاق على تحميل المطعون ضده بها .

(الطعن رقم ١١٣ سنة ٤٧ق جلسة ١٩٧٩/٣/٤ س ٢٠ ع ١ ص ٦٩٥ ،

الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٥٢ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

٤- مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية و١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيتة فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكوّن للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعيّن عليها أن تلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكى لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائى السابق له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الصادر فى الجثة أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمتيّ عدم التأمين على عماله وعدم اعداد سجل الأجور المقررة لهم فى مكان العمل ، وإقام قضاياه بذلك على أن نوى المهن الحرة ومنهم المطعون ضده - محام - والذين يشتغلون لحسابهم من موظفين وعمال لا يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لعدم صدور القرار الجمهورى المنوّه عنه بالمادة ٣/٢ من هذا القانون ، وبالتالي لا يكون المطعون ضده ملزماً بالتأمين على عماله لدى الطاعة ، وكان لا خلاف بين الطرفين على أن اشتراكات التأمين موضوع الدعوى العمالية هى بذاتها التى قضى الحكم الجنائى بانتفاء تهمة عدم سداها عن المطعون ضده ، فإن الحكم الجنائى السالف الذكر يكون قد فصل بقضائه فصلاً لازماً فى واقعة هى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وهى واقعة عدم سداد اشتراكات التأمين ، ويحوز فى هذه الواقعة حجية الشئ المحكوم به أمام المحكمة المدنية فتتقيّد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى فى قضائه الى أنه يتمتع على الطاعة أن تطالب الطمون ضده باشتراكات التأمين عن عماله وهى الاشتراكات التى قضى الحكم الجنائى بعدم ثبوت تهمة عدم سداها فى حق

المطعون ضده ، التزاماً منه بحجة هذا الحكم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٢٠ ص ٢٢ ص ١٢٢)

٥- المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء من الاحتياط . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النفي عليه بهذه الأسباب يضحى غير سديد .

(الطعن رقم ٨٦٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ ص ٢١ ص ٢١٤٩)

٦- لما كان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعة استمارات موقعاً عليها منه بطلب الاشتراك لديها عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع بصفتهم عمال لديه اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/١ بالنسبة للمطعون ضده الثاني واعتباراً من ١٩٦٤/٤/١ بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه في ١٩٦٧/٥/٨ أخطر الطاعة بانتهاء خدمتهم لديه بعد أن أصبحوا شركاء معه بمقتضى عقد الشركة المبرم في ١٩٦٦/٥/١ والثابت التاريخ في ١٩٦٦/٥/٢٥ وخروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وكان الحكم الصادر في اللجنة رقم قد قضى ببراءة مورث المطعون ضدهم من تهمة عدم التأمين من عماله استناداً إلى قيام عقد الشركة في ١٩٦٦/٦/٢٥ وكانت الواقعة محل المحاكمة في ١٩٦٦/٦/٢٨ بما لا يتأدى معه الاحتجاج به في النزاع حول علاقة العمل الذي نشأت بين المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع وبين المورث قبل هذا التاريخ كما هو مقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم

الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها وكان فصله ضرورياً . لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى ببرائة ذمة مورث المطعون ضدهم من اشتراكات التأمين وفوائد التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع في الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيساً على أنهم كانوا شركاء للمورث ولم يكونوا عمالاً لديه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٢ س ٣٣ ص ١١٢٣)

٧- إذ كان وزير العمل قد أصدر القرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن تقسيط المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى أصحاب الأعمال على مدد تزيد على سنوات التخلف ولدى المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وتضمن هذا القرار الشروط والأوضاع الخاصة بتقسيط المبالغ المستحقة للهيئة قبل المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات . وكان نص المادة ٤ منه قد وضع قاعدة تنظيمية متعلقة بأداء الاشتراكات المستحقة قبل المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في حالات معينة هي وفاء المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو انتهاء الخدمة بسبب العجز المستديم الذي تبلغ نسبته ٣٥٪ فأكثر واستحقاق المعاش المقرر لذلك العجز ، مقتضاه انقضاء حق الهيئة في تحصيل مبالغ باقي الأقساط في الحالات المذكورة ، فإنه يكون قد صدر في نطاق التفويض المخول لوزير العمل بنص المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ١٢٠ سنة ٤٩ ق جلسة ٢١/٢/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٥١٨)

٨- مفاد نص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن صاحب العمل هو الملزم بسداد اشتراكات التأمين المستحقة على عماله للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وأنه إذا تأخر في سدادها في مواعيدها التزم بأداء قيمتها مضافاً إليها فوائد التأخير والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ١٤ ، ١٧ من هذا القانون .

ولا تبرأ نمة صاحب العمل من هذه المستحقات إلا بالوفاء أو بما يقوم مقامه .

(الطعن رقم ٩٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٧ ص ٢٤ ص ١٥٥٨)

٩- تقرير وزارة التربية والتعليم إعانة مالية للمدارس الخاصة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بمثابة هبة تمنحها الوزارة لهذه المدارس لاعتبارات تتصل بأداء رسالة التعليم فلا تلزم إلا طرفيها ولا يتأدى من تقريرها أو تخصيص جزء منها لسداد اشتراكات التأمين بمجرد تغيير شخص المدير بها ، ولا يبنى على تعهد وزارة التربية والتعليم بسداد الاشتراكات انتقال الالتزام بها إلى هذه الوزارة طالما لم يتم الاتفاق فيما بين صاحب المدرسة الخاصة ووزارة التربية والتعليم على حوالة الدين إلى الأخيرة ولم تقرر الطاعنة هذه الحوالة وفق ما تقتضى به المادتان ٣١٥ ، ٣١٦ من القانون المدني .

(الطعن السابق)

١٠- إذا كان الثابت في الدعوى أن ممثل المطعون ضده الثالث تعهد أمام الخبير بسداد وزارة التربية والتعليم ما تأخر على المطعون ضده الأول من اشتراكات تأمين للهيئة الطاعنة حتى وأن الحاضر من الهيئة قبل ذلك ، وكان هذا التعهد وذلك القبول لا تنعقد بهما حوالة الالتزام بأداء تلك الاشتراكات من نمة المطعون ضده الأول إلى نمة المطعون ضده الثالث ولا تنفذ بهما الحوالة في حق الطاعنة ، فلم يكن الحاضرين عن الهيئة مفوضاً تفويضاً خاصاً في إقرارها .

(الطعن السابق)

١١- مؤدى نص المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - الذي حكم واقعة الدعوى - والفقرة الثانية من المادة الرابعة من ذات القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع حمل أصحاب العمل حصة من اشتراكات التأمين عن العاملين لديهم ومفوض وزير العمل في تحديد طريقة حساب الأجر وشروط وأوضاع تحصيل هذه الاشتراكات وسائر المبالغ المستحقة

للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً لهذا القانون وذلك بموجب قرار يصدره بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة المذكورة وحظر تحميل العاملين حصة أصحاب العمل في الاشتراكات إلا بنص وهو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التي وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سائلة الذكر ، ولما كان القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذي أصدره وزير العمل تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه لم ينص على تحميل العاملين المعارين خارج الجمهورية ولا يتقاضون أجورهم من أصحاب الأعمال الأصليين حصة أصحاب العمل في الاشتراكات إذ أن ما جاء بالفقرة (ب) من المادة الأولى والمادة الثانية من ذلك القرار لا يفيد سوى تأجيل أداء الاشتراكات للمستحقة مدة الأجازة الاستثنائية بدون أجر إلى حين عودة العامل إلى عمله ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعة منحت إجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذي يعمل بالخارج فإنه لا يجوز تحميلها حصة المطعون ضدهما في اشتراكات التأمين عن هذه الفترة ولا ينال من ذلك تعهدا بتحمل حصة المطعون ضدهما في اشتراكات التأمين ذلك لأن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٠ ص ٢٥ ص ٢٢٢ .

الطعن رقم ١٣٣١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠

١٢ - المقرر أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

(الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢

١٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن وفي شركة التوصية ليست علاقة عمل وإنما هي علاقة شركة ، وإن ما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته لها هو في حقيقته من الربح وليس لجرأ ومن ثم لا يعتبر عاملاً لديها ولا يكون خاضعاً لأحكام التأمينات الاجتماعية ، ولا ينال من ذلك قيام

الشركة بالاشتراك عنه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لأن هذا التأمين لا يغير من طبيعة العلاقة بينه وبين الشركة كشريك فيها ، ولا يكسبه حقاً في التمتع بأحكام التأمينات الاجتماعية لأن حق المؤمن عليه في التأمين مصدره القانون .

(الطعن رقم ٥١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

١٤- مفاد نص المادة ١٥٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ -الذي يحكم واقعة الدعوى -أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمين الاجتماعي ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة .

(الطعن رقم ٣٩٦ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

١٥- مفاد نص المواد الأولى والخامسة والسادسة من القانون رقم ١٠٨ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أن المشرع جعل التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم إلزامياً لمن بلغ منهم الحادية والعشرين ولم يتجاوز الستين من عمره واختيارياً لمن تجاوز سن الستين وإن معاش الشيخوخة في الحالتين يستحق ببلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين إلا إذا لم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهراً فيستمر سداؤه للاشتراكات حتى يستكمل هذه المدة أو يتوقف نشاطه وبالتالي فلا يجوز أن يبدأ التأمين على صاحب العمل في الحالة الاختيارية إذا كان قد تجاوز الخامسة والستين .

(الطعن رقم ٢٠٥١ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤ س ٤١ ص ١٨٨)

١٦- مفاد النص في المادة ١١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ، ومن في حكمهم بعد تعديله بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع جعل أمر تعديل دخل بدء الاشتراك اختيارياً للمؤمن عليه من أصحاب الأعمال لتكون له مكنة تقدير ما يرى فيه صالحه وحتى يوازن بين ما سوف يلتزم بأدائه من

فروض اشتراكات ومبالغ اضافية عنها ، وما ستقوم الهيئة بأدائه من حقوق تأمينية وقد استهدف للشرح بذلك مصلحة المؤمن له . ولما كان هذا التعديل ، لا يتم ولا تستحق للمؤمن عليه قبل الهيئة الالتزامات المترتبة عليه ، إلا بعد سداد المؤمن عليه تكلفه التعديل ، فإنه يحق له الى ما قبل هذا السداد الرجوع في طلب التعديل .

(الطعن رقم ٢٠٢٨ سنة ٥٩٩٩ جلسة ١٩٩٢/٦/٢٩ ص ٤٣)

١٧ - مؤدى نص الملة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعد تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ان لصاحب العمل فى حالة اخطاره بقيمة اشتراكات التأمين المحسوبة والمبالغ الأخرى المستحقة عليه أن يعترض على هذه المطالبة أمام الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الاخطار وعلى الهيئة الرد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الاعتراض اليها فإذا رفضت الهيئة الاعتراض تعين عليه تقديم طلب الى الهيئة بعرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار اليها فى المادة ١٥٧ خلال ثلاثين يوماً من استلامه الاخطار بالرفض والالتزام بذلك الميعاد وبمיעاد الاعتراض على النحو سالف البيان ولجب سواء تعلقت المنازعة بأرقام الحساب أم بالتطبيق القانونى وسواء كانت المنازعة مبنية على مستندات أو سجلات صاحب العمل أو قائمة على تصريحات الهيئة أو تعليماتها ولا يغير من ذلك زوال صفة صاحب العمل أو المنازعة فى هذه الصفة ويتعين على صاحب العمل اعتباراً من ١٩٧٧/١/٩ تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات الالتزام بهذه الاجراءات والمواعيد ولو كانت الحقوق للمتنازع عليها قد نشأت قبل العمل بهذا القانون طالما رفعت الدعوى بعد التاريخ سالف الذكر ويصبح الحساب نهائياً بانقضاء ميعاد الاعتراض على مطالبة الهيئة بون حدوثه أو عدم تقديم طلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات فى الميعاد وتكون مستحقات الهيئة واجبة الأداء والدعوى التى ترفع بالمنازعة فيه غير مقبولة وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٦٠٩٩ جلسة ١٩٩٦/١١/٢٩)

١٨ - لما كان الواقع في الدعوى الذي سجله الحكم للمطعون فيه طبقاً لما انتهى اليه الخبير في تقريره أن المطعون ضده تلخر في سداد اشتراكات التأمين المحدد مقدارها على أسس ثابتة وفقاً لنص المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه يكون ملزماً بأداء هذه الاشتراكات الى الهيئة الطاعنة بجلوب فوائده التأخير عن المدة من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد وإذ لم يلتزم الحكم للمطعون فيه هنا بالنظر وقضى ببراءة نمة المطعون ضده من تلك الفوائد على سند من القول بأن الاشتراكات المستحقة غير مطوعة للمقدار فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(المجلس رقم ١١٤٨ سنة ١٩٩١ في جلسة ١٥/٥/١٩٩٧)

اصابات عمل

١- يسرى قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على جميع عمال ومستخدمى الحكومة الذى ليسوا من الموظفين الدائمين أصحاب الحق فى المعاش طبقاً لقوانين المعاشات .

(المظن رقم ١٣٦ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٨)

٢- ان المشرع فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ قد حدد التعويض المستحق للعامل تحديداً ثابتاً فى بعض الأحوال ، للعامل الذين يشتغلون تحت التمرين بغير أجر ويتراوح فى الأحوال العادية بين حدين أدنى وأعلى بحيث لا يسوغ للقاضى مجاوزة أيهما ، وجعل أساس هذا التحديد أجر العامل ، وذلك فى حالة ما إذا أدت الإصابة الى وفاة العامل أو سببت له عاهة مستديمة تعجزه عن العمل عجزاً كلياً . أما إذا سببت الإصابة للعامل عاهة مستديمة جزئية فقد فرق القانون بين صورتين الأولى أن تكون العاهة الجزئية مما نص عليه القانون فى الجدول الذى لورده فبيّن أن التعويض يكون بالنسبة التى حددت فى الجدول وذلك من التعويض المستحق فيما لو كانت العاهة قد سببت للعامل عجزاً كلياً أما فى الصورة الأخرى وهى إذا لم تكن العاهة الجزئية من العاهات المذكورة فى الجدول فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ على أن يكون التعويض الذى يلزم به صاحب العمل هو « بنسبة ما أصاب العامل من العجز فى مقدرة على الكسب » وهو نص يطلق لمحكمه الموضوع سلطة التقدير غير مقيّدة إلا بمراعاة نسبة العجز الذى أثرت به العاهة على مقدرة العامل على الكسب وهى مسألة واقعية لم يرد فى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ما يوجب على القاضى الأخذ فى تحديدها بدليل معين مثل التقرير الطبى وليس ثمة قيد على تقديره سوى ما تملّيه البداية من أن لا يجاوز فيه التعويض عن العاهة الكلية التى تعجز العامل عن العمل عجزاً تاماً .

(المظن رقم ٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٧)

٣- لا يجوز الجمع بين أحكام قانون اصابات العمل ، باعتباره من

القوانين الخاصة ، وأحكام القانون العام في المطالبة بتعويض الضرر المدعى به . لأن القانون الأول مجال تطبيقه الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يراعى جانب العامل ، نظراً لمخاطر العمل ، بعدم تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض . فإننا ما لبنا العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذنا سنداً له في طلب التعويض ، فإنه لا يصح له بمقتضى المادة الرابعة أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل ما لم يكن الحادث المطلوب عنه التعويض قد نشأ عن خطأ فالحش ولكن إننا كان المدعى بنى طلب التعويض على قانون اصابات العمل ، ثم طالب بتعويض بناء على قواعد المسؤولية العامة ، وطلب الحكم له بالتعويضين على اعتبار أنهما طلبان أصليان فاستبعدت للحكمة تطبيق قانون اصابات العمل ، فإنه يكون من المتعين عليها مع ذلك أن تنظر في الطلب المؤسس على القانون العام .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ١١١٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٤٢)

٤- إننا كان خطأ رب العمل الذى نشأ عنه الحادث فالحش فإنه يجوز للعامل المضرور منه التذرع بالقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية دون تقييده باللجوء إلى قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وذلك عملاً بالمادة الرابعة منه . وإننا فإن الحكم وإن كان قد أخطأ فى فهم قانون اصابات العمل بما قرره من وجوب أن يكون الحادث قد نشأ عن آلات العمل وفوائه إلا أن النعى عليه بهذا الفهم الخاطئ يكون غير منتج متى كان قد أقام قضاؤه على دعامة يستقيم بها وهى وقوع خطأ فالحش من جانب رب العمل يسوغ للعامل طلب تطبيق القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١٠٠ ق جلسة ٩/١٢/١٩٥٤)

٥- متى كانت المحكمة إذ قضت بالتعويض وفقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدنى (القديم) قد استخلصت من وقائع الدعوى فى حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السالفة التى أوردتها أن المصائب لم يكن عاملاً بمصنع الطاعن وإن اصابته وقعت باعمال لحد عمال المصنع فإن تحدى الطاعن بأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاضع لمصائب

العمال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧)

٦- ان المقاول من الباطن يعتبر في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمل من أصحاب العمل . وإن فعلاقة المقاول من الباطن بالعمال المصاب إذا كان من أعضاء أسرته الذين قد يلزم بأن يعولهم لا تخضع لأحكام هذا القانون بمقتضى المادة الثانية منه ، وبالتالي لا تخضع لهذه الأحكام علاقة المقاول الأصلي بذلك العالم ، إذ القانون في هذه الحالة لا يجعل المقاول الأصلي مسئولاً إلا على اعتباره مجرد ضامن للمقاول من الباطن ، وبناء على ذلك فإنه كلما كانت المسؤولية عن المقاول من الباطن مفتتحة للمراقبة فإن مسؤولية المقاول الأصلي تكون لا محل لها .

(الطعن رقم ١٨ سنة ١٠٠٠ ق جلسة ١٩٤٠/٦/١٣)

٧- إذا كان الحكم قد أولّ المادة الأولى من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانة الغلاء بأنها تعتبر في حكم المحال التجارية المحال ذات المنافع العمومية الأمر الذي يستتبع اعتباره كل مستشفى محلاً تجارياً ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في توليل القانون ، ذلك أن عبارة المادة المشار إليها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون في مؤسسة ذات منفعة عمومية وإنما تقتصر ذلك على العمال الذين يعملون في محال الإدارة المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية . مثلها في ذلك مثل محال الإدارة في الأعمال الخاصة كمحل الإدارة الخاص بالمستشفى موضوع النزاع ، وكان ذلك يقتضى معرفة ماهية المستشفى وهل هي من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك كما يستلزم معرفة عمل العامل الذي يريد الانتفاع بأحكام الأمر العسكري الخاص بإعانة الغلاء وهل هو يعمل في مجال إدارة المستشفى أم في محلاته الأخرى وهل هو مخصص لعمل واحد في مكان ثابت أم ينتقل في أعمال ومحال المستشفى المختلفة ، وأخيراً هل التحقق بعمله قبل سنة ١٩٤١ أو بعدها ليجرى تطبيق القانون والأوامر العسكرية على وجهها الصحيح .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٢٢٠٢ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٥)

٨- ان المادة الثالثة من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢
إن نصت على أن لكل عامل أصيب بسبب العمل في أثناء تأديته الحق في
الحصول من أصحاب العمل على تعويض عن اصابته قد جاء نصها
عاماً شاملاً لأي من الحوادث يقع فيصيب العامل بسبب العمل وأثناء
تأديته ، وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن تطبيق هذه المادة
والقضاء بالتعويض للعامل بموجبها مقصور على الحوادث التي تنشأ
عن آلات العمل وأدواته ، فإن هذا الذي قرره غير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٩/١٩٥٤)

٩- ان العبرة في تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٣٦ الخاص باصابات العمل هي بدرجة الخطأ المنسوب الى رب
العمل . فإذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بمسائلة رب العمل عن
تعويض الحادث الذي وقع لأحد العمال قد أسند الخطأ الذي ترتب عليه
وقوع الحادث الى أحد تابعي رب العمل ثم قدر التعويض على مقتضى
احكام تلك القانون - لا على أساس القانون المدني - قولاً منه بأن الخطأ
الذي وقع من التابع لا يعد من قبيل الخطأ الفاحش دون أن يبين الأسباب
المبررة لقوله هذا ، ثم جاءت محكمة الاستئناف فاعتبرت المصاب شريكاً
في الخطأ الذي وقع ، ورتبت على ذلك قولها بأن الخطأ كان يسيراً ،
وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب التي أضافتها من عندها ، فهذا
الحكم الاستئنافي يكون قد أقيم على خطئين متغايرين أحدهما ما
أسندته محكمة الدرجة الأولى الى تابع رب العمل واعتبرته غير فاحش ،
والآخر ما اشركت فيه محكمة الاستئناف غير رب العمل واعتبرته
يسيراً وهو بذلك يكون قلصر الأسباب فيما يتعلق بتعيين درجة الخطأ
التي يتوقف عليها تطبيق حكم قانون اصابات العمل ، كما قضت
المحكمة ، أو حكم القانون المدني كما طلب للدعي .

(الطعن رقم ٨١ سنة ١٥ ق جلسة ٥/٩/١٩٤٦)

١٠- لا يبين من المادة الرابعة من قانون اصابات العمل رقم ٦٤
لسنة ١٩٣٦ ولا من المذكرة التفسيرية أن الشارع عندما أجاز تطبيق
قانون آخر خلاف قانون اصابات العمل قد ميّز بين الخطأ الفاحش

والخطأ الجسيم مما يدل على أن مؤلعهما فى هذا الخصوص واحد وأن معناهما يتضمن وقوع الخطأ بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون هذا الخطأ متعمداً .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٩/١٩٥٤)

١١- إن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بصالحات العمل يقتضى بأنه إذا ترتب على الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته يلزم صاحب العمل بأن يدفع إليه أسبوعياً نصف متوسط أجره فى الخمسة عشر يوماً السابقة على الحادث على ألا يزيد على عشرين قرشاً فى اليوم . وذلك الى أن يتم شفاؤه أو تثبت علته المستديمة وفقاً لنص المادة ٢١ أو الى أن يتوفى . وإذا حدثت الوفاة أو ثبتت العاهة المستديمة فى بحر اثنى عشر شهراً من تاريخ الحادث فإن المبالغ التى تكون قد دفعت بمقتضى هذه المادة لا تخصم من مقدار التعويض المنصوص عنه فى المادتين ٢٦ و ٢٨ أما المبالغ التى تكون قد دفعت بعد المدة المذكورة فتخصم من ذلك المقدار فالمدة ترتب التزاماً صريحاً فى ذمة رب العمل وهو مد العامل بهذا العون الذى حدده القانون طيلة تعطله بسبب ما لحقه من عجز وذلك الى أن يتم شفاؤه أو تثبت العاهة . وهو التزام مطلق من أى قيد زمنى ، فهو عالق بصاحب العمل حتى لو طالقت الفترة بين الحادث وبين الشفاء أو ثبوت العاهة عن سنة . وعلة ذلك ما راعاه الشارع من أن العامل إذ يصاب بما يعجزه عن أداء عمله يكون فى حاجة الى ما يسد عوزة وعوز عائلقه الى أن تثبت نتيجة أصابته إما بالشفاء وإما بثبوت العاهة وإما بالوفاة فليس من شأن استطلاقة هذه الفترة أكثر من اثنى عشر شهراً إلا أن يكون لصاحب العمل أن يخصم ما دفعه عما زاد على فترة الاثنى عشر شهراً من التعويض النهائى المستحق وهذا قد يؤدى حسب الأحوال إما الى خصم جميع ما دفعه عن المدة الزائدة إذا كان التعويض النهائى أكثر مما دفع عنها بما يعادل مقدار التعويض النهائى المستحق إذا كان مبلغ هذا التعويض أقل منها . وإن فلا يجوز للعامل المصاب أن يجمع بلا شرط بين ما يدفع له فى فترة عجزه وتعطله بسبب الحادث وبين التعويض

الذى يستحقه بمقتضى القانون عما نجم عن الحادث بل هذا الجمع مشروط بالخضوع على النحو السابق بيانه .

(الطعن رقم ٢٦ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٩)

١٢ - المدة المنصوص عليها فى المائة العشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصلايات العمال هى بطبيعتها من المواعيد التى لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة للتقادم إذ يفرض القانون على ذوى الشأن اتخاذ اجراءات معينة فى خلالها والا سقط حقهم فيها ، وإن تمضى كان الحكم للمطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى التى رفعتها الطاعنة بطلب التعويض عن وفاة مورثها الذى كان يشتغل عاملاً عند المطعون عليه أثناء قضاؤه على أن الدعوى لم ترفع فى خلال الستة الشهور التالية لحدوث الوفاة ، فإنه يكون فى غير محله النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون لعدم تطبيقه قواعد الانقطاع الخاصة بالتقادم .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥٢/١/٨)

١٣ - إن رب العمل ليس له أن يستغل العامل بما من شأنه أن يزيد فى لخطار العمل الذى استخدم العامل لأجله ، فإن هو فعل صح اعتباره مخلاً بعقد الاستخدام اخلاً لا يصلح أساساً لمسئوليته . فلو أن كان الثابت أن عقد استخدام ملاحى سفينة لم يرد فيه ما يفيد أن صاحبها معتزم تلجيرها لدولة محاربة وأن هؤلاء الملاحين لم يحاطوا علماً بهذا التلجير ، وكان هذا التلجير من شأنه طبيعة أن يزيد فى لخطار عملهم فلا مخالفة للقانون إذا كانت المحكمة قد رأت أن قيام صاحب السفينة بهذا التلجير فيه خطأ من جانبه فى حق عماله يستوجب تعويضهم ، وإذا كانت المحكمة قد رتبت على هذا الخطأ مسئوليته عن فقد ملاحى السفينة على اعتبار أن هذا الفقد كان نتيجة لهذا الخطأ فربما فى ذلك هو رأى فى مسألة واقعية لا تراقبها فيها محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ١٧ فى جلسة ١٩٤٨/٢/٤)

١٤ - وإن لوجب للمشرع فى المائة ١١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصلايات العمل أن يقوم العامل المصاب بتبليغ رب العمل

بوقوع الحادث فور حصوله إلا أنه ترخص فيه الى أن تسمع حالته بذلك ، وإذ أن من الحوادث ما لا يترتب أثره فور وقوعه بل يترأخى ظهوره ويستغرق وقتاً ما فإين واجب الاخطار يترأخى كذلك الى وقت ظهور هذا الأثر ، ومن ثم فمتى كان الثابت فى الدعوى ان موثر الطاعنين لم يحفل باصابتهم فور وقوعها لعدم أهميتها والى أن استشعر بتزايد أثرها ونقل المستشفى التى تولت التبليغ عن الحادث فإين هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون .

(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٥/٨/١٩٦٤ من ١٥ من ٣٥)

١٥- التزام رب العمل بتعويض العامل طبقاً لأحكام قانون اصابات العمل وإن كان لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدنى إذا وقع بسبب خطئه الجسيم ، إلا أن هنين الالتزامين متحدان فى الغاية وهى جبر الضرر جبراً مكافئاً له ولا يجوز أن يكون زائداً عليه ، إذ أن كل زيادة تعتبر أثراً على حساب الغير دون سبب .

(الطعن رقم ٣٠٨ سنة ٢٩/٦/١٩٦٤ من ١٥ من ٨٦٨)

١٦- التعويض عن اصابات العمل وما يتخلف عنها من عاهات مستديمة وفقاً لأحكام الملتين ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل ، هو تعويض قانونى رسم الشارع معاله ووضع له معياراً يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة وحدد نطاقه لما لا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج فى حالتى العاهة الكلية والجزئية ، ولم يترك لقاضى الدعوى سلطة تقديره ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه بتعويض قدره ٤٠٠ ج بينما الثابت فى الدعوى أن أجره اليومى ٢٦٥ م وهو بذلك لا يستحق تعويضاً عن العاهة الكلية أكثر من ٢١٨ ج ونسبة مئوية منه عن العاهة الجزئية التى تخلفت لديه لا تقل عن الحد الأدنى وهو ١٨٠ ج ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٣٠/٦/١٩٦٥ من ١٦ من ٦٦٦)

١٧- وإن كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق أحكامه « العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص » إلا أنه عاد وفي المادة ١٩ الواردة في الفصل الأول من الباب الثالث بشأن تأمين أصابات العمل فنص على أن « تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين في آلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون » وهو بذلك يكون قد لوجب التأمين على أصابات العمل بالنسبة لطوائف معينة من عمال الزراعة .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٠ في جلسة ١٦/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ١١٤٦)

١٨- يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسبما تقتضيه المادة ٢٧/٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن يزيد عددهم على خمسمائة فإذا كانت الطلعة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بأن موظفيها وعمالها يفلون في مجموعهم عن هذا العدد وكانت هيئة التحكيم لم تستين حقيقة النزاع الدائر حول عدد العمال مع أنها مقطع الخصومة وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذي استقت منه هذا الذي أقامت عليه قضاها فإن قرارها المطعون فيه يكون قاصر البين مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٦ في جلسة ٤/٥/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٥)

١٩- إذا لم تؤسس محكمة الموضوع قضاها بمبلغ التعويض عن وفاة العامل أثناء عمله لدى المدعى عليه على أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن أصابات العمل وإنما أسسته على ما ثبت له من مسئولية المدعى عليه عن الحادث مسئولية تقصيرية ، والزمته بتعويض المدعى عن الأضرار التي لحقت نتيجة لذلك والتي رأت تقديرها بالمبلغ المقتضى به ، وكان القضاء بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية يرجع فيه إلى القواعد الواردة بالقانون للنص ، وإذ تركت هذه القواعد لمحكمة الموضوع أمر تقدير التعويض ، فإن النعي على

الحكم بمخالفة أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ التي تحدد مقدار التعويض يكون على غير أساس .

(الطنن رقم ٢٢٩ سنة ٣٢ في جلسة ١١/١١/١٩٦٦ ص ١٧ ع ٤ ص ١٧٤٧)

٢٠- متى كانت اصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتمل آثارها الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التلميذات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام في هذا الخصوص تلحقها ، وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن حالة المظنون عليه ، لم تستقر بصفة نهائية إلا بعد توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بناء على طلب وزارة الداخلية في تاريخ لاحق لسريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان صرف مكافأة نهائية المدة والتعويض ، وانتهى الحكم في نطاق الواقعة المعروضة الى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها ، عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من هذا القانون ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطنن رقم ٢٧١ سنة ٣٢ في جلسة ١٤/١/١٩٦٧ ص ١٨ ع ١ ص ٤٣)

٢١- متى كانت تسوية المعاش للمطعون ضده قد تمت استناداً الى احكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن اصابته - أثناء عمله - فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذي يستحقه عن اصابته طبقاً لأحكام القانون المدني .

(الطنن رقم ١٨١ سنة ٣٣ في جلسة ٢/٢/١٩٦٧ ص ١٨ ع ٢ ص ٥٣١)

٢٢- مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل أن التزام رب العمل بدفع التعويض للمضرور مصدره القانون ، إذ جعله مسئولاً عن أداء تعويض محدد ، وأحله محل العامل في حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص المسئول ، ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المسئول بما دفعه العامل للمضرور مستنداً الى غرر اصابته هو باعتباره رب العمل ويختلف عن

الضرر الذى أصاب العامل بحيث يستوجب تعويضاً آخر خلاف ما يقتضيه العامل ، بل انه يستند الى ذلك الضرر الذى أصاب العامل ، ويترتب على ذلك ان المسئول إذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجابر للضرر ، فقد برئت ذمته وصار لا محل لرجوع رب العمل عليه ، أما إذا دفع رب العمل التعويض للعامل ، فإنه يحل محله فى اقتضاء ما دفعه من المسئول ، وإنما يتعين عليه لخطار المسئول بالامتناع عن الوفاء للمضرور حتى لا يعرض العامل مرتين عن ضرر واحد فإن هو أهمل هذا الاخطار وأوفى المسئول التعويض للعامل فقد برئت ذمته ، وليس لرب العمل إلا الرجوع على المضرور الذى اقتضى التعويض مرتين ، وإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن رب العمل لم يطلب من شركة التأمين الامتناع عن دفع التعويض الذى دفعته لورثة العامل المتوفى وحلت محلهم فيه ، فإن وفاء شركة التأمين يكون مبرئاً لذمتها ولذمة المسئول عن الحادث لأنهما ملتزمان بدين واحد .

(الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٣/١٩٧١ ص ٢٢ ع ٢٩٥)

٢٣- تطلبت المادة ٤٧ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان رجوع العامل على صاحب العمل بالتعويض فيما يتعلق باصابات العمل أن يكون خطؤه جسيماً . وقد وردت هذه العبارة فى هذا النص بصيغة عامة مطلقة بما يجعلها شاملة لكل فعل خاطئ سواء أكان مكوناً لجريمة يعاقب عليها أم انه لا يقع تحت طائلة العقاب طالما انه خطأ جسيم ، وإذا كان ما يقوله الطاعن بسبب النعى من أن الخطأ للجسيم لا يتوافر إلا أن يكون مكوناً لجريمة جنائية - ينطوى على تخصيص لعموم النص بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالتعويض على أساس الخطأ للجسيم من جانب رب العمل وتابعه مستنكاً فى ذلك الى قواعد المسئولية التقصيرية المقررة فى القانون المدنى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

(الطعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٢ ص ٢٤ ع ٢٨٨)

٢٤- انه وإن كانت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة الدعوى قد بينت طريقة اثبات

العجز الحاصل للعامل من إصابة عمل وتقدير مدله ، وكيفية تظلم العامل من قرار مؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبى المشكلة لهذا الغرض ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل فى اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأسمى فى اللجوء الى القضاء إذا لم يرغب فى التحكيم ، لا سيما وأنه لم يرد فى تلك النصوص أو غيرها من مواد ذلك القانون ما يحرمه من هذا الحق ، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن لم يلجأ أصلاً الى اجراءات التحكيم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حقه فى اثبات اصابته للمهنية لتفاضيه عن التظلم أمام لجنة التحكيم الطبى المشار اليها باللواد السابقة وأنه لا يعتد فى اثبات اصابة العمل فى حالة الخلاف إلا بقرار من تلك اللجنة ، إذ كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٥٠٩)

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٩٠٢)

٢٥- التزام رب العمل بتعمييض العامل طبقاً لأحكام قانون اصابات العمل لا يمنع من التزامه بالتعمييض عن الحادث طبقاً لأحكام القانون المدنى إذا وقع بسبب خطئه الجسيم وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن استنزل من جملة التعمييض الذى يستحقه المطعون عليهما عن جميع الأضرار التى لحقتهما للمبلغ المقضى به فى الدعوى رقم ، فإن هذا النعى عليه بمخالفة القانون أو القصور فى التسبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ١٥١٩)

(الطعن رقم ١٤٦٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٩/٢/١٩٨٧)

٢٦- أقيم القانون المدنى فى المادة ١٧٤ منه مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى بيان الأخطاء المسندة الى تابعى الشركة الطاعنة والتي نشأ عنها الحادث

- وفاة العامل - الى تقرير اللجنة الفنية وانتهى في حدود سلطته في تقدير الأدلة الى اعتبارها خطأ جسيماً يجيز الرجوع عليها طبقاً لأحكام القانون المدني ، فإن للمجادلة في مدى نسبة الخطأ الى تابعى الشركة أو في تقدير درجته لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً .

(الطعن السابق)

٢٧- مؤدى نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لاعتبار أن الإصابة هي إصابة عمل أحد امرأتين أو لهما أن تكون قد وردت بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة والذي يوضح نوع المرض والأعمال المسببة لهذا المرض ، وثانيتها أن تكون الإصابة قد نتجت عن حادث أثناء العمل أو بسببه ، وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم للطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض طلب التعويض على أن مرض الانفصال الشبكي الذي أصاب الطاعن ليس من قبيل إصابات العمل لأنه لم يرد في الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ولأنه - أخذاً بتقرير الخبير المنتدب - لم يقع نتيجة حادث وإنما هو حالة مرضية حدثت تلقائياً بسبب قصر خلقى شديد ، وكان قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ والذي اعتبر الانفصال الشبكي من الأمراض المزمنة قد صدر في نطاق تحديد الأمراض المزمنة التي يستحق العامل المريض بأحدهما أجره كاملاً ولا شأن له بتحديد أمراض المهنة الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ والذي يجوز تعديله طبقاً للمادة ٤٤ من ذات القانون إلا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية فإن ما ينمى الطاعن - على الحكم الطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٨٨ في جلسة ٢١/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٤٨٧)

٢٨- لما كان للعاش الذي تطالب به الطاعنة عن العجز الجزئي الناشئ عن إصابته استناداً الى المادة ٣٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة

الدعوى لا يخرج عن كونه تعويضاً رأى المشرع وكما جاء بالملزومة الايضاحية لكل من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن شركة التأمين والتعويض عن اصابات العمل والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن يؤدى للعامل للصاب فى صورة معاش بدلاً من تعويض الدفعة الواحدة الذى كان مقرراً بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التعويض عن اصابات العمل فلا يندرج ذلك للمعاش فى المعاشات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ولى تريت للموظفين العموميين عند انتهاء خدمتهم بمقتضى القوانين المقررة لهذه المعاشات وكان مناط اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اناى بطلبات التعويض طبقاً للمادة التاسعة من ذلك القانون أن تكون هذه الطلبات مترتبة على القرارات الادارية المنصوص عليها فى المادة الثامنة منه وكانت دعوى الطاعنة لا تتعلق بقرار اناى بل تقوم على واقعة مادية هى اصابتها أثناء العمل فإن الاختصاص ينظر هذه الدعوى يكون معقوداً لجهة القضاء العالى .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٢٨ فى جلسة ١١/٢٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٧٠)

٢٩- لئن كانت المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت لالتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم باخطارها بمرضه وأن يلتزم بتعليمات العلاج الذى تقرره له فى المكان الذى تعينه ، إلا أن ذلك لا يعس أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية قصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية ، ومفاد ذلك أنه إذا ما تثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التى أنفقت فى علاج العامل وضرورتها أن تقوم بصرفها له بناء على التزامها بعلاجه ، وإذا كان الحكم للطعون فيه قد أورد أن التثبت يتم أن الطعون ضده كان مريضاً فعلاً وأنه لم يكن من سبيل علاجه إلا فى الخارج وفق ما ثبت من تقرير الادارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة وأن الهيئة منحه لجازة لمدة شهر بعد عودته واستطلعت رأى القومسيون الطبي العلم فى شأن احتساب المدة السابقة على ذلك

الاجازة وانتهى الحكم صحيحاً بعد استعراض مستندات المطعون ضده الأول الخاصة بالبلغ المطلوب الى جنية نفقات الانتقال والعلاج بالمستشفى التى قضى له بها دون أية نفقات أخرى فإن النعى على الحكم للطعون فيه بمخالفة القانون - إذ قضى بالزام الهيئة العامة للتأمين الصحى بنفقات العلاج رغم أن العامل لم يتبع الاجراءات التى حددتها المواد المشار إليها آنفاً - يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ص ٢٥ من ١٠٩١)

٣٠- ان للمادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - إذ نصت فى الفقرة (د) على أنه يقصد بإصابة العمل فى تطبيق احكامه ، الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه ، فقد جاء نصها عاماً شاملاً لأى من الحوادث يقع فيصيب العامل اثناء تأدية العمل ولو لم يكن بينه وبين العمل علاقة ما .

(الطعن رقم ٣٦١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ ص ٢٧ من ١١٦٢)

٣١- النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية الذى يحكم واقعة النزاع على أنه ، لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى الأحوال التى أراد فيها المشرع أن يراعى جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحمله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإنما لما لجأ العامل الى احكام هذا القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذى نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل للضرر منه التذرع فى هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد بالجوء

الى قانون التأمينات الاجتماعية.

- (الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ من ٢٧ ص ١٤٥٤ ،
الطعن رقم ٨٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦ من ٢٧ ص ١٧٧٥ ،
الطعن رقم ١٥٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ من ٣٠ ع ٢ ص ٣٢٧ ،
الطعن رقم ١٤٦٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩)

٣٢- الخطأ الجسيم فى معنى المادة الرابعة من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التى تقايلها للمادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يقع بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً .

- (الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ من ٢٧ ص ١٤٥٤ ،
الطعن رقم ٨٠٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦ من ٣١ ص ١٢٣٦ ،
الطعن رقم ١٤٦٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩)

٣٣- المقصود بصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى ، الاصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً والمأ وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضائه بأن وفاة مورث الطاعنين نتيجة اصابته بجلطة فى الشرايين التاجية للقلب وهبوط فيه لا تعتبر اصابة عمل ، على ما حصله من أن ارفاقه من العمل كان مستمراً ولا يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل وما رتبته على ذلك من أن تلك الاصابة لا تصدق أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق بالقانون فلا يعتبر مرضاً معنياً . وكان هذا الذى حصله الحكم قد أسنده الى أسباب سائفة تتفق مع الثابت فى الأوراق ولا مخالفة فيه للقانون ، ويتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن النemy على الحكم يكون فى غير محله .

- (الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ من ٢٧ ص ١٦٧١ ،
الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ من ٢٧ ص ١٢٨٢)

٣٤- إذ تنص المادة ١/٧٧ من قانون التجارة البحري على أن « كل من مرض من الملاحين لثناه السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو في محاربة العدو أو للمصوص البحريين يأخذ لجبرته ويعالج وتضمد جروحه ، وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض ، فإن مفاد هذا النص أن المشرع وإن كان لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتصل بالعلاج ، إلا أنه فرّق بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصر التعويض على حالة قطع العضو دون حالة المرض ، ويشمل قطع العضو في مدلول المادة ٧٧ كل عاهة تنشأ عن الإصابة لا عن المرض ، ويترتب عليها بتر العضو أو فقد منفعته فقداً كلياً أو جزئياً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، وانتهى إلى رفض دعوى الطاعن - بالتعويض - استناداً إلى أن العجز الذي تخلف لديه قد نتج عن المرض لا عن الإصابة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ولا وجه لما يثيره الطاعن بالنسبة لقوانين إصابة العمل وأمراض المهنة طالما أن دعواه موجهة إلى المطعون ضدها - التي التحق بخدمتها ملاحاً بسفنها - استناداً إلى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحري لا إلى هيئة التأمينات الاجتماعية الملزمة بتعويض العاملين في مثل هذه الحالات .

(الطعن رقم ٤٩١ سنة ٤٠ في جلسة ١٥/٢/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٦٢٢)

٣٥- البين من استقرار نصوص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أنه بعد أن استثنى بالمادة الثانية من سريان أحكامه بعض فئات العاملين ، إما لطبيعة العمل الذي يؤدونه أو لنوع العلاقة التي تربطهم بصاحب العمل ، ومنهم العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحلات الإدارة المحلية المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات عاد في المادة الثالثة والزم الجهات المذكورة بعلاج المصابين من العاملين بها وبفع التعويضات المقررة لهم وفقاً لأحكام تأمين أصابات العمل الواردة في الباب الرابع من هذا القانون أو أي قانون للفصل للمصاب .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٥ في دجال قضاء جلسة ١٦/١٢/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٦٢٢)

٣٦- مفاد نص المادة ٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن للمعونة المالية التي تؤديها هيئة التأمينات للمصاب خلال فترة تخلفه عن عمله بسبب إصابته إذ حالات بينه وبين أداء عمله ، لا تعدو أن تكون تعويضاً عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله وتصرف له حتى يتم شفاؤه أو يثبت عجزه المستديم الذي يستحق عنه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بينها وبين الأجر الأمر الذي يؤكد عدم استحقاقها عن أيام العلة الأسبوعية التي لا يستحق العامل عنها أجراً والزام صاحب العمل بتحمل أجر اليوم الذي تقع فيه الإصابة ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملاً خلال فترة علاجه وحتى ثبتت العجز فإن مطالبتة بالتعويض للمعاش لأجره عن هذه الفترة يكون على غير أسس .

(الطعن السابق)

٣٧- تقضى المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ - المعمول به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٩- على أنه يجوز إبرام أو تجديد أو امتداد عقود تأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين كما لا يجوز منح إعفاءات طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون . وتلغى جميع عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين وجميع الإعفاءات من التأمين بعد اثني عشر شهراً من التاريخ المذكور . وتسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩ ، ١٦٧ سنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة . ومؤدى ذلك ، كما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن عقود التأمين التي أبرمها أصحاب الأعمال في شأن التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والتي تكون قائمة بعد مرور عام من تاريخ العمل بهذا القانون فإنها تلغى جميعها على أن تسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة .

(الطعن رقم ١٨٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ص ٢٨ ص ٥٧٢)

٣٨- نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن : كل من تولى

حراسة أشياء تتطلب حراستها عنفية أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب إجنبي لا يده فيه ، ومن ثم فإن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت إلى مقاول بسد فتحات في أبواب المباني مملوكة له ، وفي يوم الحادث كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه ويصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وإثناء مروره صعقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى ، فإن الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقوبة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه ، ولم تنتقل هذه الحراسة إلى المقاول لأن عملية البناء التي استندت إليه لا شأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجوبة في المبنى أصلاً ، وبالتالي تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالف الذكر ، ولا تنتفي عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبتت أن وقوع الضرر كان بسبب إجنبي لا يد لها فيه .

(الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٧/٢/١ ص ٢٨ من ٥٩١)

٣٩- مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ وتقبلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذي تسرى عليه أحكام تأمين إصابات العمل إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه وكانت الإصابة ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل ، فإن ذلك لا يعفى الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية الواردة في القانون المدني لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

(الطعن السابق)

٤٠- تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن

التأمينات الاجتماعية المنطبقة على واقعة الدعوى وتقبلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما مقتضاه أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين اصابات العمل ، لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول .

(الظمن رقم ٨٨٨ سنة ٤٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ س ٢٨ ص ١٠٥٥ .

الظمن رقم ١٥٢٧ سنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ س ٣٠ ص ٢٣٧ .

الظمن رقم ١٤٩ سنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ س ٢٢ ص ١٩٧٢)

٤١ - نست المادة ١/١٧٤ من القانون المنقح على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي أحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأنيه وظيفته أو بسببها وإذا كانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ناتية وإنما هي مسئولية - الكفيل المتضامن - وكفالتة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التصدي في هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تجهز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد هيئة التأمينات الاجتماعية بأحكام أى قانون آخر . ولا تجهز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم في جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

(الظمن السابق)

الظمن رقم ١٤٩ سنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ س ٢٢ ص ١٩٧٢ .

الظمن رقم ٥٦٦ ، ٥٦٢ سنة ٤٤٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ س ٢٤ ص ١٩٤٨)

٤٢ - إذ كان العامل يقتضى حقه في التعمييض عن اصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك

هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(الطعن السابق .

الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ص ٢٢ من ١٧٠ .

الطعن رقم ١٤٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠ ص ٢٢ من ١٩٧٢ .

الطعن رقم ٥٦١ و ٥٦٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ ص ٢٤ من ١١٤٨)

٤٣ - إذ كان الثابت أن المظعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قد أقام دعواه الحالية ضد الشركة الطاعة لمطالبتها بالتعويض استناداً إلى أحكام المادة ١٧٨ من القانون المدني الخاصة بمسؤولية حارس الأشياء ، فإنه ليس للطاعة أن توجه دعوى الضمان إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطلب به إذ لا علاقة بينهما تخولها هذا الحق ، وإن التزم الحكم المظعون فيه هذا النظر وقرر أنه لا تعارض بين الدعوى التي يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استناداً إلى قانون التأمينات الاجتماعية ، ورتبت على ذلك قضائه برفض الضمان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١ ص ٢٨ من ٥٩١)

٤٤ - تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية على أنه : كل من مرض من الملاحين أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك في خدمة السفينة أو مصلحة العدو أو للصوص البحريين ، يأخذ أجرته ويعالج وتضمد جروحه ، وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تعويض ، فإن مفاد هذا النص أن المشروع وإن لم يفرق بين المرض وقطع العضو فيما يتعلق بالأجر والعلاج إلا أنه فرض بينهما فيما يتصل بالتعويض حيث قصره على حالة قطع العضو إذا نشأ عن الإصابة دون حالة المرض ، ولما كان العضو هو جزء من مجموع جسم الإنسان مخصص لتلبية وظيفة ضرورية أو نافعة للحياة ، فمن ثم تعتبر الأسنان عضواً من أعضاء جسم الإنسان إذ تقوم بمهمة مضغ الطعام جيداً وتساعد على حسن هضمه ، لما كان ذلك فإن

فقد الملاح أسنانه وبسبب عمله بالسفينة يوجب منحه التعويض المنصوص عليه في المادة ٧٧ للشار إليها ، ولا يغير من هذا النظر إمكان الاستعاضة عن الأسنان الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها ، لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار فقدانها ليس من شأنه أن ينفد فقد الملاح لعضو من أعضاء جسمه ولا يحرمه حقه في المطالبة بتعويض عن ذلك .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٤٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ ص ٢٩ من ٨١٢)

٤٥ - حصول المؤمن عليه على حقوقه التي كفلها له قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبته رب العمل بالتعويض الجابر لما حاق به من ضرر استناداً إلى المسؤولية التقصيرية ، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيري متى كان جسيماً ، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الاجتماعية - الأمر الذي لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث - إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضي عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذي يستحق لأن الغاية من التزام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر جبراً متكافئاً وغير زائد عليه ، لأن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قدّر مبلغ التعويض المقضى به للمطعون ضدها الأولى بصيغتها قبل رب العمل - الطاعن - بألف جنيه بغير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم ، ودون أن يكشف في قضائه عما إذا كان قد راعى في تقدير هذا التعويض قيمة المعاش الذي ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها مما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار ، فإنه يكون مشوباً بالصور .

(الطعن رقم ١٦٩ سنة ٤٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٣ ص ٢٩ من ١٢٤٦)

٤٦ - المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤

- الذى يحكم واقعة الدعوى - الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغية بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرر ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن وفاة مورث المطعون ضدهم نتيجة اصابته بجلطة فى القلب تعتبر اصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الاصابة قد نشأت عن المجهود الذى بذله فى عمله ، وكان الواقع فى الدعوى لا يكشف عن أن لرهاق للمورث من العمل يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، ولما كانت تلك الاصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة اليه فلا تعتبر مرضاً مهنيًا ، فإن الحكم إذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدهم على أساس أن وفاة مورثهم نشأت عن اصابة عمل يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤ ص ٢٩ من ٦٨٢)

٤٧ - تنص الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية ولقى أحيل الطالب الى المعاش وفق أحكامها على أنه : ... وإذ لا يتطلب هذا النص فى المرض أن يكون بسبب العمل أو مرتبطاً به ولا أن يترتب عليه عجز القاضى تماماً عن أداء عمله وإنما يكفى فيه أن يمنع القاضى من القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، فإن إحالة القاضى الى المعاش أعمالاً لهذا النص لا يدل بذاته وفى سائر الأحوال على أن اصابته اصابة عمل أو أنه نشأ عنها العجز الكامل فى مفهوم المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ولما كان الثابت من قرار القومسيون الطبى العلم ، والمعتمد بقرار هيئة التأمين الصحى أن اصابة الطالب بنزحة صدرية وجلطة فى أحد شرايين القلب مرتبط بعمله وتخلف عنها عامة هى تليف بعضلات القلب يقدر العجز الناشئ عنها بنسبة ١٥ ٪ من العجز الكامل ، وكان يشترط لاستحقاق المعاش المقرر بالمادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون المذكور أن ينشأ عن اصابة العمل عجز كامل أو وفاة أو عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٢٠ ٪ فأكثر ، فإن الطالب لا يستحق هذا المعاش .

(الطعن رقم ٢٥١ سنة ٤٦ ق درجال قضائية جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨ ص ٣٠ ع ٨٩)

٤٨- إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة قد نصت على أن تسرى أحكامه على الجنود المجندين الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة ، وقد نظم هذا القانون أحكام قرارات منح ومعاشات ومكافآت لمن يصلح من هؤلاء خلال فترة تجنيدهم أو يستشهد فى العمليات الحربية أو بسبب الخدمة العسكرية ، ولما كان الثابت من قرارات الحكم الائتماني المؤيد بالحكم المطعون فيه أن مورث المظنون ضدهما قد استشهد فى العمليات الحربية أثناء فترة تجنيده بالقوات المسلحة ، فقررت لهما الحقوق المستحقة وفقاً لأحكام ذلك القانون ومنها الاستشهاد . ولما كان ذلك ، فإن استشهاد مورثهما أثناء فترة تجنيده لا تعتبر أصابة عمل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية استناداً الى حكم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ الذى يقضى فى مادته على اعتبار الإصابة التى تقع للعاملين المنتقنين بأى من قوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية بسبب الاعتداءات العسكرية أصابة عمل فى تطبيق أحكام هذه القوانين ، إذ يبين من مذكرته الايضاحية أن نطاق تطبيقه مقصوراً على العاملين المدنيين الذين تحدثت أصابتهم بسبب الاعتداءات العسكرية ولو كانت فى أماكن خارج أماكن عملهم ، ولا يمتد حكم هذا القانون الى العاملين المدنيين المجندين بالقوات المسلحة والذين يصلون أو يستشهدون فى العمليات الحربية أو بسبب الخدمة العسكرية إذ أن هؤلاء يخضعون لحكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والذى حل محله القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ٦٨٨ س٢ ٤٨٨ جلسة ١٩٧٩/٤/٧ س ٢٠ ع ٢٢ ص ٦٢)

٤٩- النص فى المادة ٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ -الذى يحكم واقعة الدعوى - على أنه (...) بما مفاده أن المعونة المالية لنما تصرف للمؤمن عليه حالة عجزه عن أداء عمله بسبب الإصابة ، ويشترط الاستمرار صرف العامل بها أن يظل خاضعاً للتأمين على اعتبار أن العلة فى منحها هى حيولة الإصابة بينه وبين أداء عمله ، لذلك فهى تقدر بقيمة الأجر المستحق له والسدد

عنه اشتراك التأمين فيتعين وقف صرف هذه المعونة عند بلوغ العامل المؤمن عليه سن الستين لخروجه حينئذ عن نطاق التأمين . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاؤه على أن للمطعون ضده الأول الاستمرار في صرف المعونة المالية بعد بلوغه سن الستين وبالإضافة الى معاش الشيخوخة الذي يتقاضاه ، يكون قد خالف وأخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨١٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٩ م ٣٠ ع ٢ ص ٦٦١)

٥٠ - دلالة نصوص المواد ٦٣ ، ٦٤ مكرراً ، ٨١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مجتمعة أن العامل الذي يصاب - أثناء سريان عقد العمل - بأحد الأمراض المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يستحق للمعونة المالية المنصوص عليها في هذه المادة إلى أن يتم شفاؤه أو تستقر حالته بما يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يثبت عجزه عجزاً كاملاً والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن يكون في استطاعة صاحب العمل بإرادته المنفردة - حين ينهي عقد العقد - أن يحرم العامل المريض من المعونة المالية التي ألزم القانون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأدائها . إذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير لجنة التحكيم الطبي عن حالة المريض المشمول بقوائم للمطعون ضده الأول أن حالته قابلة للتحسن ولم تستقر حتى ٣٠/٩/١٩٦٧ بالشفاء أو العجز الكامل ، فإن قيام المطعون ضدها الثاني بإنهاء عقد عمله بتاريخ ١/٧/١٩٦٧ - وإيا كان وجه الرأي فيما انتهت إليه محكمة الموضوع في شأن هذا الانتهاء - لا يؤثر في استحقاقه للمعونة المالية ، مادام مشتركاً في التأمين الصحي لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو تسعة متقطعة اتصل منها الشهران الأخيران تطبيقاً لنص المادة ٥٠ من قانون التأمينات الاجتماعية سالف الذكر وهو ما لم تجادل فيه للطاعة .

(الطعن رقم ٣٧٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٧٩ م ٣٠ ع ٢ ص ٧٧٥ ،

الطعن رقم ١٦٤٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٧)

٥١ - تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني على أن كل خطأ سبب

ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض . وتنص المادة ١٧٤ من ذلك القانون على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي حدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها . ومن ثم تكون مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وإنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون . ولا يجدى في هذه الحالة التحدى بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي لا يجيز للمصاحب فيما يتعلق بالصايات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبها . ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

(الطعن رقم ١٥٣٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ ص ١٢ ع ٣٣٧)

٥٢- إن ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل - أو ورثته - بسبب إصابته إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(الطعن السابق)

٥٣- بين القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٦ طريقة إثبات العجز الجزئي المستديم الحاصل للمؤمن عليه وتقدير مده وكيفية طلب إعادة النظر في قرار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ثم نص في المادة ٤٧ على أنه : على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل إخطار كل من المصاحب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله إليه ويكون ذلك القرار نهائياً وغير قابل للطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما ترتب عليه من التزامات مما مفاده أنه في حالة ما إذا طلب العامل التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع ، فإن هذا القرار يصير نهائياً وغير قابل للطعن

ويلتزم كلا من الطرفين بتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن طلب اعادة النظر في تقدير الهيئة لنسبة عجزه امام لجنة التحكيم الطبي وصدر قرار اللجنة في هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بقرار لجنة التحكيم باعتباره قراراً نهائياً ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ سنة ١٩٨٠/٢/١٠ في جلسة ١٩٨٠/٢/٢١ ص ٤٦٦)

٥٤- إذ كان ثبوت اصابة الطاعن (العامل بالذبيحة الصخرية وقصور الشريان التاجي وتاريخ حدوث هذه الاصابة غير منتج في الدعوى طالما أن الطاعن لا يدعى بوقوعها نتيجة حادث مفاجئ وقع أثناء العمل أو بسببه ومن ثم فلا تعد اصابة عمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ، إن هو أغفل طلب ضم ملف علاجه ، أو رفض طلب إحالته للكشف الطبي .

(الطعن رقم ١٢٠٧ سنة ١٩٨٠/٢/٢٩ في جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ ص ٩٦٠)

٥٥- النص في المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية على أنه : لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو في الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يرفع جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض . فإنما ما لجأ العامل الى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له في طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل المضرور منه التذرع في هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد باللجوء الى قانون التأمينات الاجتماعي .

(الطعن رقم ٨٠٨ سنة ١٩٨٠/٤/٢٦ في جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦ ص ١٢٣)

٥٦- المقصود بإصابة العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغته بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه مس جسم العامل وأحدث به ضرراً ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المحضر رقم ٦٢٤٦ لسنة ١٩٧٣ ادارى الرمل تضمن أن مورث المطعون ضدها الأولى قد توفي بسبب هبوط في القلب ، وقد خلص إلى ذلك الحكم - الذي أيدته وأحال إلى أسبابه في هذا الشأن الحكم المطعون فيه - إلى أن هذه الوفاة قد حدثت أثناء العمل وبسببه دون أن يبين الأساس الذي أقام عليه هذا القضاء ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثارته الطاعة بأسباب استثنائها في هذا الشأن فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٧٣١ سنة ١٩٦٤ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ س ٣١ من ١٠٥٤ .

الطعن رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٦

٥٧- مؤدى نص المادة الخامسة فقرة هـ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة النزاع - أنه يتعين لاعتبار الحادث إصابة عمل أن يقع أثناء العمل أو بسببه ، ويعتبر الحادث واقعاً أثناء العمل إذا وقع في الساعات المحددة للعمل أثناء تأدية العامل له أو في غير هذه الساعات إذا كان العامل يباشر العمل لمصلحة صاحب العمل أو إذا وقع عقب انتهاء ساعات العمل وأثناء قيام العامل بتسليم أدواته أو قبل بدء العمل في الدقائق التي كان يتسلم فيها العامل عمله ، ولا يشترط في الحادث الذي يقع أثناء العمل توافر رابطة السببية بينه وبين العمل إذا افترض المشرع قيام هذه الرابطة في جميع الحالات التي يقع فيها الحادث أثناء تأدية العمل فلا يلزم إثبات وجودها ولا يجوز نفيها ، كما يعتبر الحادث الذي يقع على العامل في غير أوقات العمل إصابة عمل إذا وجدت علاقة بينه وبين العمل الذي يقع بسببه فإذا انتقلت هذه العلاقة لا يعتبر إصابة

عمل ، إذ كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى تكشف عنه أوراقها أن مودث المطعون ضدهما من بين التلاميذ الصناعيين الملحقين بشركة أسمنت بورتلاند بحلولان بموجب عقد التدريب الجماعى للتدرج على مهنة الكهرباء ، وأنه انما توفى غرقاً فى البحر بالاسكندرية يوم خلال الرحلة الاختيارية التى قام بها مع فريق الجواله بهذه الشركة أثناء الأجازة المقررة له ، فإن هذا الحادث الذى أودى بحياته لا يعتبر إصابة عمل ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبره إصابة عمل رتب عليها القضاء للمطعون ضدها بالمعاش المقرر عن إصابة العمل فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٧٨٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨١ س ٢٢ ص ١٨٠٦)

٥٨ - تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية - للنظيفة على واقعة الدعوى - على أن تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وتحل للمؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك للشخص المسئول بما تكلفته مما مقتضاه أن تنفيذ التأمينات الاجتماعية لا التزامها المنصوص عليه فى الفصل الأول بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول .

(الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/١/١٩٨١ س ٣٢ ص ١٧٠)

(الطعن رقم ٥٦١ و ٥٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٩٤٨)

٥٩ - وردت أنواع التأمين الإجبارى فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على سبيل الحصر، إلا أن لكل نوع من هذه التأمينات مبناه وأحكامه ، فالهدف من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة حصول المؤمن عليه أو المستحقين عنه على معاش أو تعويض حين التقاعد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة بينما شرع تأمين إصابات العمل لمواجهة خطأ العامل وتأمين العامل المصاب بإصابة عمل وذلك بالحصول على العلاج وتعويض الأجر

خلال فترة الإصابة وتعويض العجز المستديم إن لم يتم الشفاء أو تعويض الأسرة في حالة وفاة المصاب .

(الطعن رقم ١٧٤٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١/٣٠ ١٩٨٤ س ٢٥ ص ٢٤٥)

٦٠- تسرى أحكام تأمين إصابات العمل - وفق ما نصت عليه المادتان الثامنة والثالثة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل الذين تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة دون تقيد ببلوغهم سن الثامنة عشر كما تسرى على المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل والمكثفين بخدمة عامة .

(الطعن السابق)

٦١- النص في المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على انتهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه سن الستين ، يخص تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، فلا يسرى حكمها على تأمين إصابات العمل الذي وردت أحكامه في الباب الرابع من القانون وخلا من النص على حكم مماثل للمغايرة والتمايز بين التأمينين ، فلا يجوز الربط بينهما إلا في الحدود التي نص عليها القانون .

(الطعن السابق)

٦٢- مؤدى نصوص المولد الأولى والثانية والثالثة والمادة ٤٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالمصدر. قانون التأمين الاجتماعي بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، إن مناط سريان تأمين إصابات العمل هو قيام علاقة العمل وحدث الإصابة خلالها ، على اعتبار أن هذا للتأمين يستهدف مواجهة أخطار العمل . لما كان ذلك وكان تحديد سن الستين كحد أدنى لسن تقاعد العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على وقعة الدعوى - لا يحول دون صاحب العمل وتشغيل العمال أو استبقاء من يراه صالحاً من عماله للاستمرار في العمل بعد هذا السن فإنه ليس ثمة ما يمنع من التأمين على إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون الاجتماعي أنف الذكر على العمال الخاضعين

لأحكام قانون العمل إذا تم تشغيلهم بعد سن الستين .

(الطعن السابق)

٦٣- النص في المادة ٥١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل على حساب معاش اصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذي يحسب على أساسه معاش الشيخوخة والعجز والوفاة بما لا يزيد أو يقل عن الحدين الأقصى والأدنى للنصوص عليهما في المادتين ٢٠ ، ٢٤ أو زيادة هذا المعاش زيادة نسبية لا يتأدى منه سريان أحكام انتهاء الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن الستين على تأمين اصابات العمل ، ولا يعني إلا أن المشرع رأى حساب معاش تعويض اصابة العمل بنسبة معينة من الأجر الذي سددت على أساس اشتراكات التأمين بدلاً من الأجر الفعلي الذي جرى القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على اتخاذه أساساً لحساب هذا المعاش ، وأن زيادة النسبية في المعاش لا تعدو وأن تكون إحدى صور الرعاية الخاص للمصابين باصابة عمل أو للمستحقين عنهم حتى بلوغ سن الستين حقيقة أو حكماً .

(الطعن السابق)

٦٤- لا محل للتحدى بما نصت عليه المادة ١٩ من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الأحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد اصابة العمل من أنه لا يستحق تعويض الأجر إذا انتهت خدمة المصاب ببلوغه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به ويصرف له في هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ، إذ أن حكمها مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين أو سن آخر للتقاعد .

(الطعن السابق)

٦٥- لما كان الخطأ المعنى بالفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون

التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - الذي يجيز للمصاب باصابة عمل أو للمستحقين عنه التمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه - هو خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسئوليته الذاتية ، وهو خطأ واجب الإثبات فلا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المفترضة الواردة في المادة ١٧٨ من القانون المدني لأن النص في الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه : هنا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة، يدل على أنه عندما يكون قد ورد في شأن المسؤولية الشيعية أحكام خاصة فإن هذه الأحكام هي التي تطبق دون أحكام المسؤولية المفترضة الواردة في صدر تلك المادة التي تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس فلا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه وكان الحكم للمطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاؤه بالتعويض على افتراض الخطأ من جانب الطاعة بالتطبيق لأحكام المسؤولية الشيعية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني فإنه يكون قد تمجّب بذلك عن إعمال أحكام المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي السالف الإشارة إليها فيما تضمنته من أحكام خاصة بشأن خطأ صاحب العمل الولجب الإثبات .

(الطعن رقم ١٩٩١ سنة ٥٣ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ س ٢٥ ص ١٠١٩ .

الطعن رقم ١٨١٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٩)

٦٦- البند هـ من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر - ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قد اعتبر في حكم اصابة العمل : كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة نهائه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم للمطعون فيه قد خلص بأسباب سائفة ولها أصلها الثابت بالأوراق إلى أن وفاة مورث المطعون ضدها الأولى تعتبر اصابة عمل بوقوع الحادث الذي أدى لوفاته خلال فترة

نماهه لمباشرة عمله ، وفى الطريق اليه . فلن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٧٧ سنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

٦٧- المقصود باصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - الاصابة باحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى لا يكشف عن ترجيح أن لرهاق مورث للطعون ضدّهما الأول والثاني من العمل يتسم بالمباغتة حتى يعتبر حادث عمل ، وكانت اصابة مورثهما لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد فى الجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف الإشارة اليه ولا يعتبر مرضاً مهنيّاً ، فلن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ولخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٨٢ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٧/١١/٩)

(الطعن رقم ٩٧٤ سنة ٥٢ فى جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

٦٨- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الاثبات الواقعية فى الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والرأى الذى ينتهى اليه فى تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية محل مناقشة بين الخصوم ، محل تقدير موضوعى من المحكمة مما لا وجه معه للنمى بأن المحكمة نذبت خبيراً حسابياً لا برأية له بالمسائل الطبية التى يتطلبها بحث موضوع النزاع ، وتقدير ما إذا كانت الوفاة اصابة عمل من علمه هو مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا يخضع فيه قاضى الموضوع لرقابة محكمة النقض متى كان - استخلاصه سائفاً ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى ليهه الحكم المطعون فيه قد أورد بمذونات ... وكان الثابت من تقرير الخبير للودع ملف الدعوى أن تاريخ ميلاد مورث المدعية ٥٤/١٢/١٠ أى أن سنة وقت الوفاة نتيجة الاصابة أقل من ٦٠ سنة وأنه كان يعاني من

مرض تكيس الكلاء وارتفاع ضغط الدم وقد تقرر بواسطة طبيب الشركة المدعى عليها الثانية استناد عمل خفيف أو نهاري له إلا أن الشركة لم تراع توصية طبيبها وأسندت إلى مورث المدعية وعلى ما هو موضح بتقرير الخبير ذات العمل الذي كان يؤديه قبل مرضه وهو قسم السحب اليوم ، كما أن الثابت من كتاب الشركة المؤرخ ١٩٨٤/١/٣١ والمودع بمحاضر أعمال الخبير وأيضاً من ذات التقرير أن مورث المدعية كان يعمل بموجب أوامر تشغيل أى بتكليف من الشركة ساعات عمل اضافية تزيد عن ساعات العمل الأصلية وأنه أثناء عملية بالوردية وعلى اثر تعب ألم به تم نقله من مقر الشركة إلى المستشفى بسيارة الشركة وأن سبب الوفاة كما هو ثابت من شهادة الوفاة الخاصة به والمودعة حافظة مستندات المدعية هو جلطة بالشريان التاجي وتوقف مفاجئ بالقلب ... وكان هذا الذي أورده الحكم سائفاً وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بهذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيهما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٦٩- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من حق السلطة التنفيذية طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها اصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين ، وكان المراد بالقانون في القاعدة الدستورية التي تقضى بأن احكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص فيها على خلاف ذلك هو القانون بمعناه الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق أو كان صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها ، وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار، فإنه لا تسرى احكام هذه القرارات وتلك اللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة - تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعي ، لما كانت المادة ٥/هـ من قانون

التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن
«... وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة
عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير
التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة » وصدر استناداً لهذا التفويض قرار
وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن شروط
وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة
عمل الذي عمل به من تاريخ صدوره في ٨/٩/١٩٨٥ طبقاً للمادة
العاشرة منه فإن هذا القرار بما تضمنه من قواعد وشروط لاعتبار
الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل لا تسرى -
احكامه على واقعة وفاة مورث المطعون ضدها الحاصلة في ٨/٤/١٩٨٢
ويكون النعى عليه بمخالفة القانون على غير اساس .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٥٦ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٧)

٧٠- من المقرر أن احكام قراروزيرالتأمينات رقم ٢٣٩ لسنة
١٩٧٧ بشأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد والارهاق
من العمل اصابة عمل والصادر استناداً الى المادة ٥/هـ من قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما أورده من
اجراءات لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية لتيسير على العامل
في اقتضاء حقوقه مما يدخل بحث مدى توافر شروطها في نطاق
سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ٥٨ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٩٠ ص ٤١ ص ٥٨٥)

٧١- المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير ما إذا كانت
الاصابة اصابة عمل من عدمه - هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى
فلا يخضع فيه قاضى للموضوع لرقابة محكمة النقض ، متى كانت
استخلاصه سائغاً وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتباره
اصابة المطعون ضده اصابة عمل على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى ،
من أن الاصابة نتجت عن تكليف المطعون ضده بالاعداد للمعرض
العولى للكتاب وجرى الكتب الجامعية وتسوية حسابات مؤلف الكتب ،
علاوة على عمله الاصلى كأمين مكتبة وأن النوبة القلبية فاجأته أثناء

قيامه بحمل جهاز عرض أفلام خالص بالملكية ، وصعوبه به على السلام الموصل بين طريقي المكتبة ولنه لم يسبق علاجه من حالة مرضية بالقلب أو الأوعية الدموية وانتهت التقرير من ذلك الى اعتبار الاصابة اصابة عمل ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب ينحل فى حقيقته الى جدل موضوعى فى سلطة للحكمة فى فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيها وهو ما لا يجوز التفرقة لعل محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ٨٨ فى جلسة ١٠/١٠/١٩٩٠ من ٤١ من ٥٨٥)

٧٢- مفاد نص المادة ١٦ من قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وبالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٤ والمادتين الأولى والعاشرة من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور . أنه يشترط لاعتبار الوفاة اصابية بسبب حادث عمل بالنسبة لأصحاب الأعمال المؤمن عليهم أن يقع الحادث لهم أثناء ومسبب تأديتهم لنشاطهم الذى تم التأمين عليهم بسببه . بما لازمه أن يقع الحادث بالنسبة لأصحاب الأعمال المؤمن عليهم بصفتهم ملاك وسائل النقل أثناء تأديتهم لنشاطهم بوسيلة النقل التى تم التأمين عليهم بسببها .

(الطعن رقم ١٩٥٨ سنة ٥٨ فى جلسة ١١/١١/١٩٩٠ من ٤١ من ٨٤٠)

٧٣- تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التزاماتها بشأن تأمين اصابة العمل . لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول عن الاصابة . مسئولية رب العمل عن أعمال تابعه غير المشروعة . جواز رجوع للعامل على رب العمل استناداً الى أحكام المسئولية التقصيرية باعتباره متبوعاً مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . للمادة ١٧٤ مدنى . مسئولية المتبوع ليست مسئولية ناتية انما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون المادة ٦٨/٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ٣٥٨٧ سنة ٥٨ فى جلسة ٩/٥/١٩٩٠ من ٤١ من ١١٢)

٧٤- مفاد النص في المادتين ٤٩ و ٥٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تعويض الأجر يصرف للعامل إذا حالت الإصابة بينه وبين أداء عمله ولحين شفائه أو ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة ، أما معاش العجز الجزئي المستديم يستحق للعامل بثبوت العجز ونسبته وليس من تاريخ حدوث إصابته .

(الطعن رقم ٥٩٥ سنة ٥٨ ق جلسة ١٠/٢٩/١٩٩٠ م ٤١ م ٥٨٥)

٧٥- مفاد نص المادتين ٥٢ ، ٥٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - والذي يحكم واقعة الدعوى - انه في حالة إصابة العامل في كلتا عينيه فإن درجة العجز لديه تقدر على أساس نصف مجموع الابصار بعينه .

(الطعن رقم ٥٤٢ سنة ٥٨ ق جلسة ٤/٢/١٩٩١ م ٤٢ م ٢٩٤)

٧٦- المقرر طبقاً للفقرة ١ هـ من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر انه يشترط لكي يعتبر المرض إصابة عمل أن يكون من الأمراض المهنية الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ سنة ٥٨ ق جلسة ١٧/٦/١٩٩١ م ٤٢ م ١٣٧٣)

٧٧- يدل النص في المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة النزاع - على أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين إصابات العمل لا يخل بحق المؤمن عليه في اللجوء الى القضاء للحصول على تعويض تكميلي من صاحب العمل إذا كان التعويض المقرر له بمقتضى قانون التأمين الاجتماعي غير كافٍ لجبر الضرر الذي لحق به بسبب الإصابة أيًا كانت درجة خطأ صاحب العمل أي دون التفات الى جسامته الخطأ أو بساطته .

(الطعن رقم ٤٧٣ سنة ٥٦ ق جلسة ٢٢/٧/١٩٩١ م ٤٢ م ١٤٧٧)

٧٨- تقضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون التأمين

الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - بـسريان أحكام تأمين اصابات العمل على المتدرجين والتلاميذ الصناعيين

(الطعن رقم ١٩٦٦ سنة ٢٠٠٥/٥/١٩٩٢ ص ٤٤ من ٤٦٦)

٧٩- النص فى المادة ٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى على أنه : لا يجوز للمصاحب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التى تستحق عن الاصابة طبقاً لأى قانون آخر ، كما لا يجوز ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه يدل على أن خطأ صاحب العمل الذى يرتب مسئوليته الناتية هو خطأ واجب الاثبات .

(الطعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٠٠٩ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩٢ ص ٤٤ من ٤١١)

٨٠- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما تؤديه الهيئة العامة للمقامين الاجتماعى للعامل - أو ورثته - بسبب اصابات العمل إنما هو مقابل ما تستأنيه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقيقين .

(الطعن السابق)

٨١- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط رجوع العامل المضروب بالتعويض على صاحب العمل أن يثبت أن اصابة العامل قد نشأت من خطأ شخصى من جانب صاحب العمل يرتب مسئوليته الناتية عن هذا التعويض ، وهو ما لا محل معه لتطبيق أحكام المسئولية المفترضة الواردة بنص للمادة ١٧٨ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٩٦٦ سنة ٢٠٠٥ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٩٢ ص ٤٤ من ٤٦٦)

الأجر في تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي

١ - مفاد نص المادة ٥ ط من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي سواء أكان هذا المقابل محدد بالمدة أم بالانتاج أم بهما معاً ، ولا تدخل الأجر الإضافية في حسابه ... إذ أن هذا الأجر إنما يقابل الزيادة في ساعات العمل المقررة ، فيعتبر بهذه المثابة أجراً متغيراً ومرتبطةً بالظروف الطارئة التي تدعو إلى تشغيل العمال ساعات إضافية ، ولا ينال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨١ من ٢٢ من ٢٢٦٩ ،
الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٩/١/١٩٨٢ من ٢٤ من ١٤٧ ،
الطعن رقم ١٧٧١ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٦ من ٣٧ من ٨٠٢ ،
الطعن رقم ٨٠١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨)

٢ - الأجر الذي يعتد به في حساب قيمة الاشتراكات وتسوية المعاش بالنسبة للعامل المنتدب هو ما يحصل عليه لقاء عمله الأصلي .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٥١ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٨)

٣ - ما انتهت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢ في طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤ ق من أن مكافأة زيادة الانتاج التي تصرف للعاملين بالقطاع العام عند توافر أسباب استحقاقها وفقاً للأنظمة التي تضعها مجالس الإدارة المختصة بناء على السلطة المخولة لها بموجب المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقانون العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تعتبر جزءاً من الأجر ، مجال إعماله وفق ما جاء بقرار التفسير ذاته هو نطلق تطبيق أحكام قوانين التأمين الاجتماعي .

(الطعن رقم ٧٠١ سنة ٥١ ق جلسة ٩/٥/١٩٨٨)

٤ - الفقرة ٥ ط من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ قد عرفت الأجر فى تطبيق أحكام القانون بأن ما يحصل عليه المؤمن لقاء عمله الأصلي .

(الطعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٥١ مق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ س ٣٩ ص ١٢٤)

٥- الأجر الذى يعتد به فى حساب قيمة الاشتراكات وتسوية المعاش بالنسبة للعامل المتقرب هو ما يحصل عليه لقاء عمله الأصلي .

(الطعن السابق)

٦- مسؤدى نص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن اشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجر الفعلية للعمل وأنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجر إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٥٧ مق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ س ٣٩ ص ١٦٧)

التأخر في سداد الاشتراكات

١ - مؤدى نص المادتين ٧٢ و ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع فرّق بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد وبالأوضاع التي رسمها القانون ، وخصص المشرع كل حالة بحكمها . فنص على حالة التأخير في توريد الاشتراكات بالمادة ٧٢ وجعل جزاءها الزام صاحب العمل بفوائد ٦٪ سنوياً عن المبالغ التي لم تورد في الميعاد القانوني ، ولا يغيّر من ذلك ما نص عليه في صدد المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٢ ذلك أنه لا يتأذى من هذه العبارة الزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقاً للمادة ٧٢ بالجزء المقرر بالمادة ٧٦ وهو دفع مبالغ اضافية طالما أن المادة ٧٢ قد استقلت بأحكامها الخاصة بالتأخير في توريد قيمة الاشتراكات بما في ذلك الجزاء الذي رتبته المشرع بها على التأخير وهو الزام صاحب العمل بالفوائد بواقع ٦٪ على النحو المتقدم ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى الى عدم استحقاق هيئة التأمينات للمبلغ الاضافي المنصوص عليه في المادة ٧٦ باعتبار أن المطعون عليه لم يتخلف عن الاشتراك لدى الهيئة عن عماله فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٢٤٤٢ جلسة ١٦/١/١٩٦٨ من ١٩٤١ ص ٦٢)

٢ - نصت المادة الخامسة من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن تسرى أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وتقضى المادة ١٧ هذه بأن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعيّنة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافي الى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وذلك بعد اقتصا قدره ٣٠٪ وذلك فضلاً

عما تقضى به المادة ١٤ من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب أدائه حتى تلويخ السداد ، ومؤدى ذلك أنه إذا تأخر رب العمل في أداء الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عماله المؤمن عليهم لدى الهيئة عن المواعيد المعيّنة في القانون فإنه يستحق عليه بالتطبيق لأحكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المبلغ الإضافي المبين في هذه المادة وذلك نتيجة للأثر الرجعي الذي جعله القانون المذكور لأحكام المادة المشار إليها..

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٨ س ٢٠ ع ٢٧٥،

الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١١ س ٢٠ ع ٢٧٦)

٣- مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، أن المشرع أراد أن يلزم رب العمل الذي يتأخر عن أداء الاشتراكات الشهرية الدورية في مواعيدها المحددة بغرامة اضافية بواقع ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر عن أدائه في كل شهر يحدث فيه التأخير . ولذلك فإن هذه الغرامة تتعدد بعدد الشهور التي يتأخر رب العمل خلالها في الوفاء بالاشتراكات على ألا تتجاوز في مجموعها ٣٠٪ من قيمة هذه الاشتراكات وهذا النص يسرى بأثر رجعي منذ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ طبقاً لنص المادة الخامسة من مواد الاصدار في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على الزام رب العمل بغرامة قدرها ١٠٪ دون تحديد الشهور التي تم فيها التأخير ودون بيان نطق هذه الغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤ س ٢٠ ع ٢٨٧)

٤- المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخيره في أداء الاشتراكات والنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليس تعويضاً مما تشترط المادة ٢١٨ من القانون المدني لاستحقاقه إعثار المدين ، بل هو جزاء مالى فرضه المشرع على صاحب العمل لحمله على أداء الاشتراكات المستحقة في مواعيدها وهذا الجزاء شبيه بالجزاء الذي فرضه المشرع في المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ على حائزي أجهزة استقبال الاناعة

التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسم المقرر في المواعيد المحددة لأدائه فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع الرسم مضاعفاً ووصفت منكرته الايضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضاً إذ أنه يختلف عن التعويض الذي هو مقابل الضرر الذي يلحق الدائنين بسبب خطأ المدين والذي لا بد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له ، بينما المبلغ الإضافي يستحق بثبوت التأخير في دفع الاشتراكات المستحقة ودون اثبات أي عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، ومتى كان هذا المبلغ الإضافي لا يعتبر تعويضاً فإنه لا يسرى عليه حكم المادة ٢١٨ من القانون المدني الذي يوجب الاعذار ويستحق بمجرد انقضاء المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات المستحقة أسوة بالفوائد التي ألزم بها المشرع رب العمل في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٣٣٧ سنة ٢٠٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ص ٢٠٢ ع ٩٠٢ ،

الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٢٠٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٥ ص ٢١٩ ع ١٣٢ ،

الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠٤١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ ص ٢٤٤ ع ١٨٨٦)

٥- مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من مواد لصلته التي نصت على الأثر الرجعي للمادة ١٧ ليقضاء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن تأخر رب العمل في سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة موجب لاستحقاق المبلغ الإضافي المبين بالمادة ١٧ ، وإذا كان المبلغ الذي طلبه الطاعنون الحكم ببراءة نمتهم منه هو ما كانت تطالبهم به هيئة التأمينات على أساس المستحق عليهم نظير التأخير ، هو ١٠٠٪ من المبالغ التي تأخروا في سدادها ، فإنه وقد ثبت أن للمستحق عليهم طبقاً للمادة ١٧ أنفة الذكر نسبة تقل عن ذلك فإنه كان يتعين على الحكم للطعون فيه أن يخصم ما يوازي هذه النسبة ما دام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد عمل قبل الفصل نهائياً في الدعوى .

(الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٢٠٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٥ ص ٢١٩ ع ١٣٢)

٦- جرى نص المادة ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣

لسنة ١٩٦٤ التى تحكم النزاع اعمالاً لآثرها الرجعى المقرر بالمادة الخامسة من مواد اصدار هذا القانون على التفرقة بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية عن كل او بعض عماله او عدم أدائه الاشتراكات على أساس أجورهم الحقيقية وبين حالة تأخر صاحب العمل بعد اشتراكه فى توريد المبالغ المستحقة للهيئة فى المواعيد المحددة ، وفرض على صاحب العمل فى الحالة الأولى غرامة اضافية بواقع ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات التى لم يؤدها ، بينما حدد هذه الغرامة فى الحالة الثانية بواقع ١٠٪ من قيمة الاشتراكات التى تأخر صاحب العمل فى أدائها عن كل شهر ويحد أقصى قدره ٣٠٪ وإذا كان اخطار المطعون ضدهما - رب العمل - هيئة التأمينات الاجتماعية بعدد عمالها وأجورهم الصحيحة بمقتضى الاستمارة المقدمة منهما ، لا يدل بذاته على تاريخ بدء اشتراك المطعون ضدهما فى التأمين عن كل عمالها فى الفترة السابقة على هذا الاخطار ، وكان تحديد حالة المطعون ضدهما وهل هى حالة تخلف عن الاشتراك فى التأمين أم حالة تأخر فى أداء الاشتراكات يقتضى الوقوف على تاريخ اشتراكهما لدى هيئة التأمينات الاجتماعية وما إذا كان هذا التاريخ يوافق بداية خضوعهما لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو أنهما تأخرا فى سداد المستحق عليهما فتنطبق على حالتها الفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار اليها أن اشتراكهما يلى ذلك فتعتبر الفترة السابقة على الاشتراك فى التأمين فترة تخلف تسرى عليها الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحق ذلك ولم يواجه دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص رغم ما له من اثر جوهري فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦ ص ٢٤٤ ع ٢ ص ٨٢٥)

٧- متى كانت المادة الخامسة من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى عمل به قبل الفصل نهائياً فى الدعوى - قد نصت على سريان أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٧ هذه تنص فى

فقررتها الثانية على أن يلتزم صاحب العمل في حالة عدم أدائه الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافى الى هيئة التأمينات الاجتماعية يوازى ١٠٪ من الاشتراكات التى تأخر فى أدائها عن كل شهر بحد أقصى ٣٠٪ وذلك فضلاً عما تقتضى به المادة ١٤ من نلت القانون من احتساب فوائد بسعر ٦٪ عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد . إذ كان ذلك وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه طبقاً لما انتهى اليه للخبير المنتدب من محكمة اول درجة ، والذى ينازع فيه للطعون ضده ، هو أنه تأخر فى سداد الاشتراكات بما رتب فى نعمته فروقاً لها والفوائد للمستحقة عليها ، فإنه يكون قد استحق عليه أيضاً المبلغ الاضافى المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٧ السالف بيانها وفى حدود النسب الواردة بها ولذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مقرر أن المادة ١٧ بفقرتها لا تنطبق إلا فى حالة التخلف عن الاشتراك ، فإنه يكون قد خالف القانون ولخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٦١ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣٠ ص ٢٥ ص ٦١٨)

٨- النص فى المادتين ١٤ و١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ والفقرة الأخيرة من المادة ٦٩ من قانون التأمينات الاجتماعية المضافة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ يدل على أن المشرع رأى - وعلى ما اوضح عنه فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ - التيسير على اصحاب الأعمال فى سداد الاشتراكات المتأخرة وتقصاى المدة السابقة ومكفأت نهاية الخدمة المتأخرة لديهم للهيئة ، فنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ على اغفائهم من فوائد التأخير والمبالغ الاضافية المستحقة عن المبالغ المذكورة وذلك استثناء من أحكام المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ للنصوص فيهما على المبالغ سائلة الذكر دون المبالغ الاضافية الخاصة بالتأخير فى اخطار هيئة التأمينات الاجتماعية بانتهاء خدمة العامل المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٩ من نلت القانون .

(الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٧ ص ٢٣٠ ص ١٤٩)

التخلف عن الاشتراك في التأمينات

١- مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المشرع فرق بين حالة تخلف صاحب العمل كلية عن الاشتراك في هيئة التأمينات عن عماله كلهم أو بعضهم وبين حالة اشتراك رب العمل باخطار هيئة التأمينات بعدد عماله وأجورهم الصحيحة ثم تأخره بعد ذلك في توريد المبالغ المستحقة للهيئة في المواعيد وبالأوضاع التي رسمها القانون وخص المشرع كل حالة بحكمها فنص على حالة التأخير في توريد الاشتراكات في المادة ٧٣ وجعل جزاءها إلزام صاحب العمل بفوائد ٦ ٪ سنوياً عن الاشتراكات التي لم تورد في الميعاد القانوني . ولا يغير من ذلك ما نص عليها في صدر المادة ٧٦ من وجوب مراعاة أحكام المادة ٧٣ ذلك أنه لا يتأدى من هذه العبارة إلزام صاحب العمل في حالة التأخير عن توريد الاشتراكات طبقاً للمادة ٧٣ بالجزاء المقرر بالمادة ٧٦ للتخلف وهو دفع مبلغ اضافي يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة لأن الاحالة الى أحكام المادة ٧٣ إنما وردت بشأن التخلف لا التأخير ، وقد استقلت حالة التأخير بأحكامها الخاصة الواردة في تلك المادة بما في ذلك الجزاء المقرر لها وهو سريان الفوائد بواقع ٦ ٪ على الاشتراكات التي لم تورد في الميعاد . ولا حجة فيما جاء بالملزمة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أن المشرع قصر تطبيق المادتين ٧٣ و ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التأخير والتخلف إذ لا يتفق ذلك مع مدلول المادتين سالفتي الذكر ولا يمكن أن تخفيف الملزمة الايضاحية الى أحكام القانون السابق جيداً لم تتضمنه نصوصه لو أن تفسر أحكامه بما لا يتفق مع مدلولها .

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٨/٢/٢٩ ص ١٩٠ ع ٤٢٧)

٢- أخذ قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتفرقة بين حالتى التأخير والتخلف عن الاشتراك في هيئة التأمينات فجعل التخلف مقصوراً على حالة عدم قيام صاحب العمل بالاشتراك عن العاملين لديه كلهم أو بعضهم وحالة قيامه بأداء

الاشتراكات الخاصة بالعمال المؤمن عليهم على أساس أجور غير حقيقية، أما حالة التأخير عن أداء الاشتراكات الشهرية في المواعيد المعينة لذلك فقد خصها هذا القانون بحكم خاص وفرض لها جزاء أخف بكثير من جزاء التأخر مما يدل على أن للتأخير في نهن المشرع معنى يختلف عن معنى التأخر .

(الطعن السابق)

٣- إذ نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تسري أحكام المادة ١٧ منه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت هذه المادة الأخيرة قد تناولت في فقرتها الأولى حالة تأخر صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة ، وفرضت عليه في هذه الحالة غرامة اضافية توازي ٥٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها ، بينما تناولت في فقرتها الثانية حالة تأخر صاحب العمل في أداء الاشتراكات المستحقة للهيئة في المواعيد المعينة في هذا القانون ، وألزمته في هذه الحالة بغرامة اضافية توازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وبعد أقصى قدره ٣٠٪ فإن مؤدى ذلك أن الأثر الرجعى لهذه المادة ينسحب الى هاتين الحالتين على السواء ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة المشار اليها في فقرتها الثانية من أنه يجب على الهيئة تسوية حسابات أصحاب الأعمال وفقاً لأحكام المادة ١٧ في جميع الحالات التي استحققت فيها مبالغ اضافية بواقع ١٠٠٪ ، إذ أن نص تلك الفقرة لا يتأدى منه أن الأثر الرجعى لهذه المادة يقتصر على حالة تأخر صاحب العمل عن الاشتراك في الهيئة ، وإنما اضافته للمشرع الى المادة الخامسة تشبيهاً مع ما كان يقصده - وعلى ما صرح به للذكره الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - من تطبيق اللغتين ٧٣ ، ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على حالتى التأخر والتأخير في سداد الاشتراكات ، وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٦ ، وهو مضاعفة الاشتراك في هاتين الحالتين .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٨ في جلسة ١٦/٦/١٩٧٣ من ٢٤ع ٢٣ ص ٩٣٣)

امتياز المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات

١ - الامتياز وعلى ما جرى به نص المادة ١١٣٠ من القانون المدني هو « أولوية يقررها القانون لحق مبيّن مراعاة منه لصفته » كما أن المادة ١١٣١ من ذلك القانون تنص على أن « مرتبة الامتياز يحددها القانون » فالقانون وحده هو الذي يعيّن الحقوق الممتازة وهو وحده الذي يحدد مرتبة الامتياز بحيث وضع ترتيبه لتفاهق أو قضاء ، وقد نصت المادة ١١٣٢ من القانون المدني على أن ترد حقوق الامتياز العامة على جميع أموال المدين من منقول وعقار ، أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة على منقول أو عقار معيّن ، ومن ثم فإن صاحب حق الامتياز العام يبشر بإجراءات التنفيذ على أي مال للمدين فيستوفى حقه الممتاز من هذا المال متقدماً على جميع بلغني المدين العاديين ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة ١٠٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملغى والتي تقابلها تنص على أن المبالغ المستحقة بمقتضى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية يكون لها امتياز على أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية بما يجعل مرتبة امتياز حقوق الهيئة الطاعنة في أعلى للدرجات بعد المصروفات القضائية ، وكان البين من مبدونات الحكم للمطعون فيه أنه أهدر حق الامتياز المقرر لديون الهيئة الطاعنة على جميع أموال مدينيتها باعتبارها من حقوق الامتياز الملحة المقررة بالقانون وبغير تفريق بين مال وأخر ثم عاد فجعل مجاله ميزانية المنشأة دون ذكر أسباب هذا التخصيص المخالف لما ورد من الأحكام العامة في القانون المدني ومن الأحكام الخاصة في قانون التأمينات الاجتماعية ، فإن يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/٤/٧ من ٢٧ ص ٨٨٠)

٢ - النص في المادة ١١٣٢ من القانون المدني على أنه « لا يحتج بحق الامتياز على من حاز للمنقول بحسن نية ويعتبر حائزاً في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة إلى النقولات الموجودة في العين

المؤجرة .. مفاده أن جميع حقوق الامتياز عامة في جميع أموال المدين
 لم كانت حقوق امتياز خاصة على منقول معين ، لا يحتج بها على الحائز
 حسن النية لأنه بالإضافة الى أن عبارة « حق الامتياز » جاءت بهذا النص
 عامة دون تخصيص ، فإن هذا النص ورد في الفصل الأول من الباب
 الرابع من الكتاب الرابع من القانون المدني الخاص بالأحكام العامة في
 حقوق الامتياز ، هذا فضلاً عن أن هذا النص قصد به تغليب قاعدة
 الحيازة بحسن نية على الامتياز سواء كان خاصاً أم عاماً وإذا كانت المادة
 ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن المبالغ المستحقة للهيئة
 الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - يكون لها امتياز على
 جميع أموال المدين من منقول وعقار . فإن ذلك لا يعني أنه يحتج بها
 على الحائز حسن النية شأنها شأن سائر حقوق الامتياز سواء كانت
 عامة أو خاصة .

(الطعن رقم ١٣٦٢ سنة ١٤٧ في جلسة ١٠/٥/١٩٧٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٢٢٢)

٣- النص في المادة ١١٤٢ من القانون المدني على أنه لجرة المباني
 والأراضي الزراعية لسنتين أو لمدة الايجار إن قلت عن ذلك وكل حق آخر
 للمؤجر بمقتضى عقد الايجار يكون لها جميعاً امتياز على ما يكون
 موجوداً بالعين المؤجرة ومملوكاً للمستأجر من منقول قابل للحجز
 ... مفاده أن امتياز دين الأجرة على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة
 قاصر على لجرة سنتين ، ولما كان دين الأجرة المستحقة للمطعون
 عليهم الخمسة الأول هو مبلغ ٥٥١٢ جنيهاً فقط ، وكان الحكم للطعون
 فيه قد خصصهم بكامل دين الأجرة المستحق لهم وقدره ٧٥٠٥ جنيهاً
 على سند من القول بأن دين الهيئة الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات
 الاجتماعية - طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٢ من القانون المدني لا
 يتخذ في حقهم ، مع أن ذلك النص فيما فرضه من استبعاد حقوق
 الامتياز التي تتقدم امتياز المؤجرين بينها المبالغ المستحقة للخزينة العامة
 والتي اعتبر المشرع مستحقات للهيئة الطاعنة في مرتبتها بالمادة ١٢٤
 من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا يكون بالنسبة للأجرة على
 إطلاقها ، وإنما يعني الأجرة التي حددتها الفقرة الأولى من ذات المادة

بسنتين فقط ، ومن ثم فإن امتياز المؤجر باعتباره حسن النية - طبقاً
للمادة ١١٣٣ مدنى - لا يتقدم على امتياز الهيئة الطاعنة إلا فى حدود
سنتين ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن السابق)

انتقال ملكية المنشأة وأثره على مستحقات هيئة التأمينات

١- إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تجعل صاحب العمل الجديد مسئولاً بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم لهيئة التأمينات الاجتماعية ، فإن دفاع الطاعة بأنه لا تجوز مساطلتها عن مكافأة نهاية الخدمة إلا اعتباراً من بموجب عقد البيع الصادر اليها من صاحب العمل السابق يضحى غير منتج في الدعوى .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٢ في جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٧٩٠)

٢- لما كان النص في المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أنه لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة حل المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو إفلاسها أو ائلاجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عند تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة ... ، مفاده أنه حالة انتقال ملكية المنشأة بأي تصرف من التصرفات القانونية تكون المنشأة ضامنة بذاتها لمستحقات الهيئة العمة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل عن الفترة السابقة على انتقال الملكية ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام باخطار الهيئة بالتصرف في حينه أو التعهد السلف بالسداد منفرداً ، وكان الثابت في الدعوى أن المنشأة محل التقاضي كانت مملوكة للمطعون ضدها الثانية وانها تصرفت فيها بالبيع للمطعون ضدها الأولى تكون ملزمة بالتضامن مع المطعون ضدها الثانية بسداد كافة المبالغ المستحقة للهيئة الطاعة قبل المطعون ضدها الثانية عن الفترة السابقة على هذا التاريخ وإذ خالف الحكم للمطعون فيه هذا النظر وأقام قضاؤه ببرامة نمة المطعون ضدها الأولى على أنها قد لخطرت

الطاعة بالتصرف فى حينه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص بما يوجب نقضه .

(الظمن رقم ٥٦٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣١)

٣- النص فى المادة ١٤٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تضمن المنشأة فى أى يد كانت كافة مستحقات الهيئة المختصة . ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن الوفاء بجميع الالتزامات . على أنه فى حالة انتقال أحد عناصر المنشأة الى الغير بالبيع أو بالاندماج أو الوصية أو الارث أو النزول أو غير ذلك من تصرفات فتكون مسئولية الخلف فى حدود قيمة ما آل اليه ، يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بقانون التامين الاجتماعية على أن المشرع تحقيقاً للحماية الكافية لأموال الهيئة المختصة جعل للمنشأة بذاتها ضامنة لكافة مستحقات تلك الهيئة فى حالة انتقال ملكية المنشأة أو أحد عناصرها الى الغير بأى تصرف من التصرفات أو بالارث فإذا كان من انتقلت اليه المنشأة خلفاً لصاحب العمل السابق فإنه فضلاً عن ضمان المنشأة لمستحقات الهيئة يكون الخلف مسئولاً متضامناً مع أصحاب الأعمال السابقين فى الوفاء بكافة المستحقات وغيرها من الالتزامات الأخرى ونص المشرع على تحديد مسئولية الخلف فى حدود ما انتقل اليه فى الحالات التى ينتقل فيها الى الخلف أحد عناصر المنشأة ، وبما لازمه أن ضمان المنشأة بذاتها لمستحقات الهيئة المختصة مستقل عن تضامن الخلف فى الوفاء بتلك المستحقات . لما كان ذلك وكان الواقع الثابت بالأوراق ان منشأة الطاعن عبارة عن فندق يقوم باستغلاله عن طريق تأجيده للغير ومن ثم فإن المنشأة بهذه المثابة تكون ضامنة لمستحقات الهيئة المطعون ضدها الأولى وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى أن هذا الالتزام يعتبر من مقومات المنشأة فيمكن للهيئة مطالبة الشركة المستأنفة بكافة المستحقات ... فإنه يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

(الظمن رقم ٧٨٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٧ س ٤٠ ع ٢ ص ٨١٤)

تأمين اضافي (تعويض اضافي)

١- توخى الشارع فى تقرير نظام التأمين الاضافى فى المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تصرف الهيئة مبلغاً نقدياً اضافياً الى المؤمن عليه أو ورثته الشرعيين أو المستفيدين الآخرين الذين يعينهم قبل وفاته فى حالة تحقق أحد الخطين للمؤمن منهما وهما العجز الكامل والوفاة خلال مدة خدمته ، وتشترط تلك المادة لاستحقاق هذا التأمين أن تكون الاشتراكات للسدة عن المؤمن عليه لا تقل عن ٦ اشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ اشتراكاً شهرياً متقطعاً . ولما كانت اشتراكات التأمين وطبقاً لنص المواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤ من ذلك القانون تستحق شهرياً وتعتبر واجبة الأداء من اول الشهر التالى ، فإن تلك الاشتراكات للنصوص عليها فى المادة ٨٧ انما تتحدد بمقدار ما سدد منها عن مدة خدمة المؤمن عليه حتى تحقق العجز الكامل أو الوفاة ولا تتعداه قد جرت على تحصيل هذه الاشتراكات مسبقاً عن تلك المدة .

(الطعن رقم ٦٢٨ سنة ١٠ فى جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ من ٢٧ ص ١٤١٧)

٢- مفاد نص المادتين ٨٧ ، ٨٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن التأمين الاضافية عبارة عن مبلغ نقدي يصرف دفعة واحدة الى المؤمن عليه أو المستمقة عنه فى حالات العجز الكامل أو الوفاة بالشروط التى عينها القانون ، ويكون معادلاً لنصيبته من متوسط الأجر السنوى المشار اليه فى المادة ٨١ تبعاً للسنة ووفقاً للجدول رقم ٤ المرافق للقانون مع زيادة النسب الواردة فى الجدول المذكور بواقع ٥٠ ٪ من قيمتها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب اصابة عمل ، ويعتبر بهذه المثلية تعويضاً قصده منه المشرع مساعداً للمؤمن عليه وأسرتة بسبب انتهاء خدمته قبل سن التقاعد ومعالجة الآثار الناجمة عن الوفاة أو العجز الكامل قبل هذه السن ، وكانت عبارة « المعاشات أو التعويضات » قد وردت فى نص المادة ٩٥ من ذات القانون بصيغة عامة مطلقة فتشمل تبعاً للتأمين الاضافى

باعتباره تعويضاً يتعين صرفه في المواعيد المقررة بالمادة المشار إليها وإلا التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعه مضافاً إليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة ، فإن القول بقصر مدلول عبارة « المعاشات أو التعويضات » على المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة دون هذا التأمين الاضافي يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز .

(الطعن رقم ٤٧٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٣٠ س ٣٩ ص ٩٨٧ .

الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٣- مفاد نص المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لاستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه مبلغ التأمين الاضافي أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه .

(الطعن رقم ١٢٣٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ س ٣٢ ص ١١٧٢)

٤- مفاد نص المادتين ٨٧ ، ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الهيئة العلة للتأمينات الاجتماعية تلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في المصنفين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل .

(الطعن رقم ١٦٨٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٠ س ٣٢ ص ١٤١٤ .

الطعن رقم ٢٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥)

٥- تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « مما مفاده أن التأمين الاضافي المستحق عند وفاة المؤمن عليه يتعين توزيعه على ورثته الشرعيين طبقاً لقواعد الارث للهيئة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ما لم

يكن قد حدد قبل وفاته مستفيدين آخرين فيصرف اليهم مبلغ التأمين .
(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨١ ص ٣٢ من ١٨١٤)

٦- لئن كانت المادة ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ قد أجاز اعادة تسوية بعض الحقوق التأمينية ونصت على أنه « يجوز لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون لو من يستحقون منهم بحسب الأحوال طلب الانتفاع بما يأتي : أولاً - اعادة تسوية المعاشات دون صرف فروق مالية عن الماضي وذلك بمراعاة الأحكام الآتية ٧- الفقرة الأولى من المادة ٥١ متى توافر في الحالة تعريف اصابة العمل للنصوص عليها في هذا القانون ٨- الفقرة الثانية من المادة ٥١ ، فإن حكم هذه المادة يعد استثناء من الأصل في عدم سريان القانون على الوقائع السابقة على نفاذه ، وقد انحصر هذا الاستثناء فيما يتعلق بطلب الانتفاع بما تقرره المادة ٥١ من القانون إذا ما اعتبرت الحالة محل التسوية اصابة عمل في حكم المادة ٥ فقرة (هـ) من هذا القانون في تسوية المعاش والزيادة النسبية فيه ، فلا تجاوزه الى غيره من المستحقات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا التفسير وقضى بتسوية معاش ومستحقات مورث المطعون ضدها الأولى طبقاً للمواد ٥١ ، ١١٨ ، ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما مفاده أنه قضى بتسوية التعويض الاضافية وفق حكم المادة ١١٨ من هذا القانون حالة أنه لا ينطبق على الواقعة ولا تنص المادة ١٦٨ منه على تسوية التعويض الاضافي ضمن الحالات التي ادرجها في نطاق الاستثناء المشار اليه ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٢٣ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٨٠٦)

٧- لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال وعن في حكمهم تنص على أن « تصرى على التأمين للنصوص عليه في هذا القانون أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه » وكانت المادة ١٨ من

القانون ١٠٨ لسنة ٧٦ المشار إليه تنص على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه - بحسب الأحوال - معاشاً في حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته ، ... بشرط ألا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة » كما تنص المادة ٢١ على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً إضافياً في الحالات الآتية (١) (٢٠٠٠) وفاة المؤمن عليه (٣٠٠٠) ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة » ولما كان القانون ١٠٨ لسنة ٧٦ لم ينص على قاعدة معينة بشأن حساب كسور الشهر أو كسور السنة عند احتساب مدة الاشتراك فإنه يتعين الرجوع إلى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ ص ٢٧ س ١٤٢)

٨- مؤدى نص المادة ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٣ لسنة ١٩٨٠ أن التعويض الإضافي المستحق عند وفاة المؤمن عليه يتعين توزيعه على ورثته الشرعيين طبقاً لقواعد الإرث المبينة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ما لم يكن قد حدد قبل وفاته مستفيدين آخرين فينصرف إليهم مبلغ التعويض .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

(الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

٩- لما كان مناط استحقاق المؤمن عليه للتعويض الإضافي والزيادة في المعاش طبقاً للمواد ١٨ مبدئ ٣ و ٥١ ، ٥٢ و ١١٧/١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب عجزه المستديم وكان الثابت في الأوراق أن الطاعة انكرت في مذكرتها الختامية التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف تحقق هذا الشرط بصدد علاقة العمل بين المطعون ضده الأول والمطعون ضده الثاني ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه للمطعون ضده الأول

بالتعويض الإضافي والزيادة في المعاش دون أن يرد على هذا الدفـاع رغم أنه دفاع جوهري ومن شأنه لو صح أن يتغيّر به وجه الرأى فى الدعوى يكون فضلاً عن مخالفته القانون مشوباً بالتقصـور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٥٤ قى جلسة ١٨/٣/١٩٨٥ س٢٦ ص٤١٩)

١٠ - مفاد نص المادتين ١١٧ و ١١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن المؤمن عليه الذى انتهت خدمته للعجز الجزئى واستحق معاشاً عن ذلك ، فإنه يستحق نصف المبلغ المشار اليه فى المادة ١١٨ تعويضاً اضافياً .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٥٧ قى جلسة ٢٢/١٢/١٩٩١ س٤٢ ص١٩٧٣)

١١ - النص فى المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن : على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلباً بذلك مشفوعاً بالمستندات المطلوبة ... فإننا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١ / من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم ... يدل على أن حق المؤمن عليه أو المستحقين فى التعويض الإضافى عن التأخير فى صرف مستحقاتهم قاصر على تأخير الهيئة فى تقدير المعاشات أو التعويضات بصرفها لهم لدى خروج المؤمن عليهم نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمين الاجتماعى لا بما يستجد من منازعات تالية بين الهيئة ولولئك بعد ربط المعاش ذلك أن ما دعا الشارع الى تقرير حق المؤمن عليه أو المستحقين فى الجزء المالى انما هى رغبته الأكيدة فى سرعة صرف تلك الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم مما تقتضاه وجوب الربط بين سريان الجزء المالى منذ ثبوت التزام الهيئة بأداء تلك الحقوق وبين قيام موجبه من استمرار

تراخيها في صرفها لأربابها وهو ما ينتفى مبرره بعد ربط المعاش . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل حكم المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على طلب تعويض اضافي غير ناشئ عن تأخير في صرف معاش ابتداء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٥٧٧ س٦٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٧)

١٢ - انه ولئن كان الثابت من الأوراق ومن مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٨٠ عمال شمال القاهرة الابتدائية انه سبق للمطاعن عرض طلباته في تلك الدعوى ومن بينها طلب توقيع الجزاء المالي الوارد بالمادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي على لجان فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من ذات القانون فإن النص في المادة ١٤١ سالف الذكر على أن «على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحق طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة ... فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم ولا يستحق المبالغ الإضافية المشار إليها في حالات المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ...» مما مفاده أن الهيئة الطاعنة ملتزمة بأداء هذا التعويض الإضافي أن هي تراخت عن الصرف بعد استيفاء المستندات وكان ما دعا للشرع إلى تقرير حق المؤمن عليه أو المستحقين في هذا الجزاء المالي إنما هي رغبته الأكيدة في سرعة صرف تلك الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم مما يقتضاه وجوب الربط بين سريان الجزاء المالي منذ ثبوت التزام الهيئة بأداء تلك الحقوق وبين قيام موجهه وهو استمرار تراخيها في صرفها إلى أربابها ولا يستحق هذا الجزاء في حالات المنازعة في

صرف للعاش أو التعويض إلا من تاريخ رفع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٠٢٥ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٦)

١٢ - اللجان التي استحدثها المشرع بالمادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيقه والتي صدر بتشكيلها وإجراءات عملها قرار وزير التأمينات الاجتماعى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ لم يعهد اليها المشرع بمهمة الفصل فى النزاع بين الطرفين وإنما قصد من انشائها محاولة تسوية النزاع بينهما بالطرق الودية قبل اللجوء بشأنه الى القضاء فلا تعد هذه اللجان فى قيامها بمهمة للتسوية الودية هيئات ادارية ذات اختصاص قضائى ومن ثم فإن المطالبة بنسبة ١٪ المنصوص عليها فى المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ باعتبار هذه النسبة جزاء مالياً يوقع على الهيئة المختصة ويختلف عن حقوق المؤمن عليه لدى تلك الهيئة أو المبالغ المستحقة عليه أو اعتراضه على حساب الاشتراكات وفقاً لأحكام المادة ١٢٨ من القانون المشار اليه وهى التى يجب عرضها على لجان المادة ١٥٧ قبل اللجوء الى القضاء عملاً بالمادة الثانية من قرار وزير التأمينات الاجتماعى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان وبالتالي فلا يلزم لاقتضاء هذا الجزاء المالى أن يكون قد سبق عرضه على تلك اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من القانون سالف الذكر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالمطالبة به فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٥ سنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٦)

تأمين الشيوخوخة والعجز والوفاة

١ - مفاد نص المادة ٣/٧ من مواد اصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمادة الثانية من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي يطبق عليها قانون التأمينات الاجتماعية، والمادة الأولى من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ - أن المشرع رأى أن يعمم نظام التأمين تدريجياً ، وجعل الأصل هو أن تسرى أحكام تأمين الشيوخوخة وتأمين العجز والوفاة على جميع المؤسسات الموجودة في الجمهورية ، ولم يستثن من هذا الأصل إلا الهيئات التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ على سبيل الحصر ومنها : أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم حسب آخر ربط على عشرين جنياً ، وهو استثناء يشترط لتطبيقه أن تكون هناك ضريبة مستحقة أصلاً على أصحاب هذه المهن وألا تزيد هذه الضريبة المستحقة على عشرين جنياً ، ومن ثم فلا يشمل الاستثناء المذكور صاحب المهنة غير التجارية المعفى من هذه الضريبة لهدف خاص توخاه المشرع ، يؤيد هذا النظر أن القرار الوزاري رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ السابق الإشارة اليه والذي تم بمقتضاه تنفيذ القانون في جميع أنحاء الجمهورية على جميع العمال والطوائف التي كانت مستثناة خلال الفترة السابقة على العمل به لم ينص على سريانه أيضاً على الطوائف المعفاة من ضريبة المهن بقوة القانون ، مما يدل على أن الاستثناء السابق لم يكن يشملها . إذ كان ذلك . وكان الاستثناء لا يجوز القياس عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر . وقضى بأن الاستثناء سالف الذكر ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة هذه المهن وأنه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس الحرة في ١/٨/١٩٥٩ لأحكام تأمين الشيوخوخة والعجز والوفاة . فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ ص ٢٤ ع ٢٨)

٢- أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتنب خبير لبيان مقدار المبالغ التي ألقاها الطعون ضده - صاحب مدرسة خاصة - للطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - من اشتراطات وتدابيرها عن الفترة من ١٩٥٩/٨/١ حتى ١٩٦١/٧/٣١ ، إلا أنه قد أقيم قضائه بذلك على ما قطع به في أسبابه من أن الاستثناء الوارد في القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الذي يسرى ابتداء من ١٩٥٩/٨/١ والذي يستثنى من مجال تطبيقه أصحاب المهن غير التجارية الذين لا تزيد ضريبة المهن المستحقة عليهم على مبلغ عشرين جنيهاً ينطبق من باب أولى على أصحاب المهن غير التجارية المعفيين من أداء ضريبة المهن ، وأنه تأسيساً على ذلك لا تخضع المدارس في ١٩٥٩/٨/١ لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوقاية وإنما تخضع لأحكام القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ المعمول به من ١٩٦١/٨/١ الذي نص على سريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على الجميع والحكم بذلك والحكم يكون قد بت في أساس الخصومة فلا يعتبر في هذا الخصوص صادراً قبل الفصل في الموضوع ، بل هو حكم أنهى بصفة قطعية جزءاً أساسياً من الخصومة لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم فإن الطعن على استقلال يكون جائزاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٧ جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦ ص ٢٤ ص ٨٢٨)

٣- مؤدى نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للإخبار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ، والذي لزم عقد التأمين الجماعي - الذي ينتفع به الطاعن تطبيقاً له ، أن العجز لا يعتبر كاملاً ، متى كان المؤمن عليه يستطيع القيام بأى مهنة أو عمل يكتسب منه وهو ما أكدته المشرع بعد ذلك في المادة الأولى من قانوني التأمينات الاجتماعية الصادرين بالقانونين رقمي ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها الأولى بعد أن تبين عدم قدرة الطاعن على القيام بعمله كسائق ، قد

أسندت إليه عملاً آخر يستطيع أن يؤديه ، فإنه يخرج بذلك عن مدلول عبارة العجز الكلى الكامل الذى يستحق عنه قيمة التأمين ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ١٣٠ سنة ٢٩٩ فى جلسة ١٥/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٩٤)

٤ - لما كانت المادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن يستحق معاش الشيخوخة كل مؤمن عليه بلغ سن الستين ، وجرى نصها بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، وكان مؤدى هذه النصوص أن اشتراك العامل فى تأمين الشيخوخة يتوقف بحسب الأصل بمجرد بلوغه سن الستين ، وكان ما أجازته المادة ٧١ مكرراً (ب) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية من استمرار المؤمن عليه فى العمل أو التعلق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه - وهو استثناء من ذلك الأصل على ما صرحته به المادة الأولى منهما - مشروطاً بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش بحيث إذا اكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه الذى بلغ سن الستين أن يطلب الاستمرار فى عمله أو الالتحاق بعمل جديد ابتغاء الحصول على معاش لكبر ولذلك نصت هاتان المادتان على أن حكمهما لا يسرى بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ لأنه فى هذا التاريخ يكون كل مؤمن عليه اشترك فى التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للإسراع للمعامل - وهو أول تشريع للتأمينات الاجتماعية فى مصر - قد استكمل تلك المدد واستحق بذلك الحد الأدنى للمعاش فلا يكون هناك مبرر لاستمراره فى العمل أو التعلق بعمل جديد بعد الستين ، ولو كان قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش لكبر لما حدد ذلك الأجل وجعل سريان

كل من التأمين مطلقاً من كل قيد . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المرحوم ... كان يعمل بمصلحة البريد الى أن انتهت خدمته بإحالاته الى المعاش في سنة ١٩٥٠ لبلوغه سن الستين وأنه يتقاضى معاشاً عن خدمته هذه ، قبل التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها الأولى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ الى أن توفي في سنة ١٩٦٦ لا يتطلب اشتراكه في تأمين الشيخوخة لأنه يكون بمثابة تأمين يبدأ لأول مرة بعد بلوغه سن الستين وهو ما لا يجوز .

(الطعن رقم ١٩٥ سنة ٢٩٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢ ص ٢٦٠ ص ٩٠٧ .

الطعن رقم ١٧٧٠ سنة ٥٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١

٥- لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على بعض أصحاب الأعمال - الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه « تسرى أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على أصحاب الأعمال الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : ١- ان يكونوا ممن يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو في مجال الخدمات ويخضعون لشرط القيد في السجل التجاري ... » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تستحق الاشتراكات الشهرية بالقيمة المحددة بالجدول رقم (١) المرفق للفتات التي يختارها المؤمن عليه لأداء الاشتراك على أساسها لأول مرة بشرط ألا تقل عن الفئة الأولى المبين بهذا الجدول ويقدم طلب المؤمن عليه بهذا الاختيار كتابة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على النموذج الذي تعده لهذا الغرض ، وتؤدي الاشتراكات الى الهيئة بالشروط والأوضاع وفي المواعيد المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه » وكان مؤدى ذلك أن سريان أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على بعض أصحاب الأعمال منوط بتحقيق الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ وحدها دون غيرها وإن الطلب الذي يقدمه المؤمن عليه الى الهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية بناء على نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون ليس شرطاً لسريان أحكام التأمين وإنما هو مجرد وسيلة لاختار الهيئة ببعض البيانات الخاصة بالمؤمن عليه وبالفئة التي يختارها لأداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينية على أساسها فإذا استوفى الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون وقدم الطلب الى الهيئة متضمناً الفئة التي اختارها وكانت هذه الفئة باخلة في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المنصوص عليهما في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون تعين سداد الاشتراكات وصرف المستحقات التأمينية وفقاً لها ، وإذا لم يقدم هذا الطلب حسب الاشتراكات وفقاً للفئة الدنيا وصرفت المستحقات طبقاً للمادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي أحالت اليها المادة ١٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ ويكون من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن ترجع على المؤمن عليه أو ورثته بجميع الاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن مورث المطعون ضدها المرحوم حلمى عبد الحافظ محمد كان يزاول نشاطاً تجارياً خاضعاً لشرط القيد في السجل التجارى هو تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية ومنتجاتها ومشتقاتها ، واستوفى باقى الشرائط التي تتطلبها المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ واختار الفئة القصوى المبينة بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون ، فإنه يكون خاضعاً لأحكام التأمين على أصحاب الأعمال التي انتظمها ويتعين حساب الاشتراكات وصرف المستحقات التأمينية للمطعون ضدها وفقاً لهذه الفئة ولا ينال من ذلك أن الطلب تضمن نشاطاً مغايراً لا يخضع لأحكام التأمين على أصحاب الأعمال لأن الطلب ليس شرطاً لسريان هذه الأحكام وإنما هو مجرد وسيلة لاختار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ببعض البيانات عن المؤمن عليه والفئة التي اختارها لمعامل على أساسها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعمى عليه على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٨١ سة ٥٤ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٥)

٦- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ والمائتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، أن المشرع مد بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ تأمين الشيوخوخة والعجز والوفاة المقرر بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض الفئات ممن كانوا محرومين من التمتع بأحكامه ومنهم فئات أصحاب الأعمال ممن يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو فى مجال الخدمات والذين أضاف اليهم أصحاب الأعمال ممن يزاولون نشاطاً زراعياً والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب انفسهم بموجب القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧١ أما المشتغلون بالمهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن فبعد أن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ قد استثناهم من الخضوع لأحكامه عاد بمناسبة صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى فأخضعهم لأحكامه بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ للمعمل به اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٦ عملاً بالمادة الرابعة من مواد اصداره .

(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧)

٧- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة تعاقدية تحكمها اللوائح والنظم الصادرة فى هذا الشأن كل منها حسب نطاقها الزمنى وأنه لا يطبق بشأنها أحكام قانون العمل إلا فيما لم يرد فيه نص خاص بتلك اللوائح والنظم ، لما كان ذلك وكان قرار مجلس إدارة مؤسسة المصانع الحربية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٢ المنشور بملحق الوقائع رقم ٢٧ بتاريخ ٢٤/٤/٦٤ قد رخص لمصنع ٦٣ الحربى بالاستمرار فى العمل كشركة مساهمة مصرية فإن علاقته بالشركة الطاعة أصبحت علاقة تعاقدية منذ تحولها الى شركة مساهمة ويخضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة وأخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - ولأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكانت المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد نصت

على أن تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ١) بلوغ سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... يدل على أنه إذا بلغ العامل سن التقاعد انتهت خدمته بقوة القانون ويعتبر القرار الصادر بانتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد كاشفاً عن هذا السبب ، وكان الأصل فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - والذي انتهت خدمة المطعون ضده فى ظل حكمه - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بلغ المؤمن عليه فى القطاع الخاص سن الستين أو انتهت خدمته فى الحكومة أو القطاع العام ببلوغه سن التقاعد ينتهى اشتراكه فى تأمين الشيخوخة بحيث لا يجوز له من بعد الاستمرار فى التأمين أو تأجيل أو تسوية معاشه فإذا لم تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين المدة اللازمة لاستحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة إلا أنه استثناء لجيز للمؤمن عليه طبقاً للمادة ١٦٢ من القانون المذكور عدم صرف هذا التعويض والاستمرار فى العمل وفى التأمين حتى تتوافر له مدة استحقاق المعاش وبمجرد توافر هذه المدة ينتهى تأمين الشيخوخة لانتهاء الفرض منه وهو استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش إذ ليس المقصود إتاحة فرصة الحصول على معاش أكبر من خلال العمل بعد سن التقاعد وإنما هو فقط استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده بلغ سن الستين فى ١٠ / ١٠ / ١٩٧٨ فإن خدمته تكون قد انتهت بقوة القانون لبلوغه سن التقاعد للنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإذا أصدرت الشركة قرارها بانتهاء خدمته لبلوغه سن الستين فإن قرارها يكون صحيحاً ، ولا ينال من ذلك أن تنص لائحة المصانع الحربية الصادرة قبل سريان القانون المذكور على سن آخر للتقاعد ، لأن ذلك لا يرتب حقاً مكتسباً فى استمراره فى الخدمة على خلاف أحكام القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٧٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٨ ص ٣٩ من ١٣٢)

٨- لما كان نص الملتعين ١ و ١٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم بالنسبة لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم يشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة تحقق العجز الكامل أو حدوث الوفاة قبل بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين ، وإن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء مباشرة نشاطه أو خلال سنة على الأكثر من تاريخ انتهاء نشاطه ، وأن تكون مدة اشتراكه في التأمين ثلاث أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة على الأقل ، وإن العجز الكامل في مفهوم هذا القانون هو الذي يفقد المؤمن عليه القدرة كلية ويصنف دائمة على أداء أى مهنة أو نشاط يرتزق منه ، فإن الحكم للمطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى للمطعون ضده بمعاش العجز الكامل على أساس أن المذكور لا يستطيع إزالة مهنة القبالة بسبب إصابته بفقدان إبصار العين اليسرى بانفصال شبكى وبضعف إبصار العين اليمنى ، دون أن تعنى به بحث ما إذا كان من شأن هذه الأصلية أن تحول بين المطعون ضده وبين أداء أى مهنة أو نشاط آخر غير مهنة القبالة يكون قد شابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٠٩ سنة ٥٤ ق جلسة ١٢/٣/ ١٩٨٤ ص ٢٥ من ١٩٧٢)

٨- معاش الإصابات ومعاش الشيخوخة والعجز والوفاة لمن انتهت خدمتهم قبل ١/٩/ ١٩٧٥ جواز الجمع بينهما بما لا يجاوز الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه أيهما . شرطه . تقديم طلب بذلك في ميعاد قصاه ١٢/٣١/ ١٩٨٢ . استحقاق الفروق للعاية من أول الشهر التالي لتقديم الطلب . المواد ٢٠ ، ٧١ ، ١٦٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ٧١ سنة ٥٠ ق جلسة ٥/٢٠/ ١٩٨٥ ص ٣٦ من ٧٩٦)

٩- مؤدى نص المواد ١٨ و ٢/١٩ و ١/٢٠ و ١/٥١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع أخضع تسوية المعاش لنظامين مختلفين في حالات العجز والوفاة بحسب ما إذا

كاننا ناشئين عن اصابة عمل من عدمه فإذا لم يكن العجز أو الوفاة ناشئين عن اصابة عمل يصوى المعاش بواقع جزء من خمسة وأربعين جزء من المتوسط الشهري للأجور التي أنيت على أساسها اشتراكات التأمين خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك أو الأجر الحكمي الذي يحسده وزير التأمينات إذا كان المؤمن عليه من الفئات التي يسرى عليها هذا الأجر . وذلك عن كل ستة من سنوات الاشتراك ويربط المعاش بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من الأجر المشار اليه ، ويشترط لاستحقاق المعاش في هذه الحالة أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ما لم يكن من الفئات المستثناة من هذه الشروط ولإلزامية في المادة ١٨ السالف الإشارة اليها ، أما إذا كان العجز أو الوفاة ناشئين عن اصابة عمل يسرى المعاش بواقع ٨٠٪ من المتوسط الشهري للأجر الذي سبق الإشارة اليه في الحالة السابقة وذلك أيأ كانت مدة الاشتراك في التأمين ، وفي كلتا الحالتين يتعين ألا يقل المعاش عن الحد الأدنى أو يزيد عن الحد الأقصى المقررين قانوناً للمعاش في تاريخ استحقاقه .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ سنة ٥٨ ق جلسة ١٧/٦/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٣٧٣)

١١ - مؤبى النص في المادتين ١٨ و ٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن معاش العجز الجزئي المستقيم المنهي للخدمة والذي لم ينشأ عن إصابة عمل يستحق للمؤمن عليه بالقدر الذي أورثته المادة ٢٢ من القانون .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٥٧ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٩٧٣)

١٢ - إن اسناد قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اثبات حالات العجز الكامل أو العجز المستقيم وتقدير نسبته لدى المصاب الى هيئة التأمين الصحي أو المجالس الطبية التي تفوضها هذه الهيئة ، وتحديد وقرار وزير التأمينات الصادر نفاذاً له الاجراءات الخاصة بذلك ، وكذلك كيفية الأغراض على هذه القرارات إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد قواعد تنظيمية قصد بها التيسير على العامل

المصاب لا تحول بينه وبين حقه الأصلي في اللجوء إلى القضاء لتحديد نسبة العجز أو طعناً على قرار هيئة التأمين الصحي أو المجلس الطبي ولا تثريب على المحكمة في نطاق سلطتها في تقدير الدليل أن تستند إلى تقرير الجهة الطبية التي تراها دون معقب عليها في ذلك . لما كان ذلك وكان الثابت من الدعوى أن الهيئة العامة للتأمين الصحي قد قدرت نسبة العجز لدى المطعون ضده الأول بـ ٢٠٪ فأقام طعناً على قرارها ، وإذا استند الحكم للمطعون فيه في تعديل نسبة العجز إلى ٦٠٪ للتقرير الصادر من مصلحة الطب الشرعي وهو ما يدخل في نطاق سلطة المحكمة في تقدير الدليل .

(الطعن رقم ٨٠٥ س٢ ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٨ س ٤٤ ص ٥٢٦)

تطبيق صحى

١- أصدر وزير الصحة للقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد المنشآت التى يسرى بالنسبة اليها نظم التأمين الصحى ونص فى المادة الأولى على أن يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ النص الآتى : مادة ١- لا تسرى أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية فى شأن التأمين الصحى إلا على المنشآت الموجودة فى محافظة الاسكندرية ويبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل ، ثم أصدر قراره رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ باعتباره قروح المنشآت بمحافظة الاسكندرية ولتنى يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل فى حكم المنشأة فى شأن سريان نظام التأمين الصحى ونص فى مادته الأولى على أنه : فى تطبيق أحكام القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يعتبر فى حكم المنشأة القروح الموجودة فى محافظة الاسكندرية للمنشآت التى يبلغ مجموع عمالها مائة عامل على الأقل ، فسأوى بذلك بين المنشأة وفرع المنشأة للوجودة بمحافظة الاسكندرية فى شأن سريان التأمين الصحى والخضعة لنظام إذا بلغ عدد عماله مائة عامل على الأقل ، وإن القرار ٢٠٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن العمل بأحكام المادة الأولى من القرار ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتعديل القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد المنشآت التى يسرى بالنسبة اليها نظام التأمين الصحى قد قصد بإصداره مجرد تعديل تاريخ بدء العمل بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بجعله - وعلى ما جاء فى ملحقته الأولى - أول يناير ١٩٦٦ ، دون أن يغير فى موضوعه من شرط اخضاع فرع المنشأة للكائن بمحافظة الاسكندرية لنظام التأمين الصحى بأن يبلغ عدد عمالها مائة عامل على الأقل .

(لظمن رقم ٦٦٩ سنة ١٤٢٢ فى جلسة ١٨/٢/١٩٧٨ من ٢٩ من ٥٠٦)

٢- مفاد نصوه أصدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام التأمين الصحى تدريجياً على

المنشآت والجهات التي يسرى عليها ومنوط بصدر قرار من وزير الصحة في هذا الخصوص ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الثانية من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أنه يتم سرعان احكام التأمين الصحى على جميع الخاضعين لأحكامه فى جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاثة سنوات على الأكثر من تاريخ العمل به أى اعتباراً من ١/١/١٩٦٧ ذلك لأن ما تنص عليه المادة فى هذا الشأن هو من الأمور التنظيمية ، فلذا لم يصدر قرار من وزير الصحة بسريان احكام التأمين الصحى الواردة بالباب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على منشأة ما فإن عملها لا يستفيدون من احكام هذا التأمين .

(الطعن رقم ٥٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ س ٣٢ ص ١٢٩٧)

٣- مؤدى نص المادة ٥٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن المؤمن عليهم الذين يحتفظون بالمزايا الطبية المقررة لهم بمقتضى قوانين أو لوائح أو نظم خاصة ، أو عقود مشتركة أو اتفاقيات أو غيرها ترتفع فى مستواها أو فى تخصصاتها عن الرعاية التى يؤتيها اليهم تأمين المرض بموجب ذلك القانون ، هم أولئك الذين تقررت لهم المزايا قبل يوم ١/١٠/١٩٦٤ تاريخ العمل بالاحكام التأمين الصحى التى أوردها هذا القانون باعتبارها حقوقاً مكتسبة لا يجوز المساس بها .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١)

تحكيم طبي

١- أجازت المادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ للمؤمن عليه أن يتقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات بطلب لإعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المختصة بعدم أصابته بمرض مهني ، ولوجبت المادة ٦٢ من ذات القانون على الهيئة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم أعمالها قرار من وزير التأمينات لتصدر قرار ملزماً لطرفي النزاع ، مما مفاده أن الالتجاء إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً على المؤمن عليه ولكنه إذا اختار هذا الطريق لاقتضاء حقوقه ، فإن قرار لجنة التحكيم الصادر في موضوع المنازعة يكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه منه ويتعين عليه التزامه وعدم التحلل منه .

(الطعن رقم ٦٠ سنة ١٩٨٨ ق ، ١٠٤ سنة ١٩٩٠ ق د رجال قضاء)

جلسة ١٩٨١/١٢/٨ من ٢٢ ص ٦٤ ،

الطعن رقم ١٣٦٠ سنة ١٩٨٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢ ص ٤٠ ع ١٤ ص ٦١)

٢- مفاد نص المادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن الالتجاء إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً على المؤمن عليه ولكنه إذا اختار هذا الطريق لاقتضاء حقوقه فإن قرار لجنة التحكيم الطبي الصادر في موضوع المنازعة يكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه ، ويتعين عليه التزامه وعدم التحلل منه . لما كان ذلك وكان الثابت أن زوج الطاعنة طلب إعادة النظر في قرار اللجنة الطبية الصادر في ١٩٨٥/١/٢٢ أمام لجنة التحكيم الطبي المختصة وصدر قرار اللجنة الأخيرة بعدم الموافقة على اعتباره حالته عجز كلي مستديم ، فإن طلب تعديل ذلك القرار واعتباره حالته عجز كلي مستديم يكون على غير أساس وإن انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانوناً فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من تقارير قانونية خاطئة إذ لحكمة النقض أن تصح هذه التقارير دون أن تنقضه .

(الطعن رقم ٨٢٩ سنة ١٩٩٢ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٢ ص ٤٢ من ٦٤٨)

تعويض النقص في حقتهم في التأخير

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة الى عدم اعتبار هيئة التأمينات متأخرة في الوفاء للطاعن بالتعويض المستحق له منذ التاريخ الذي يقول به وحتى صدور الحكم الابتدائي ، وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير التعويض وجدية المنازعة التي أدت الى تأخير صرقه من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيلها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض فلن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الهيئة غير متأخرة في الوفاء بالتعويض المستحق للطاعن يكون على غير أسس .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ ص ٢٥ ص ١٠٦٦)

٢ - إذ كان الثابت في الدعوى أن هيئة التأمينات للطعون ضدها سببت للطاعن مما قضى له به الحكم الابتدائي مبلغ في ١٩٦٧/٨/٨ ولم تقدم ما يفيد سدادها له باقى المبلغ المحكوم به وقدره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم استحقاق الطاعن للجزاء المالي المقرر بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للمبلغ - غير المسدد - المحكوم به من يوم التنفيذ الجزئي في ١٩٦٧/٨/٨ حتى السداد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن السابق)

٣ - البين من النص ٨١ ب من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - أن حالات استحقاق تعويض الدفعة الواحدة المشار إليها في هذه الفقرة لا ارتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن الأخرى ، فإذا تحقق خروج المؤمن عليه نهائياً عن نطاق قانون التأمينات الاجتماعية وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً استحق تعويض الدفعة الواحدة ولا يشترط لصرقه له بلوغه سن الستين ، وإذا بلغت مدة الاشتراك ٢٤٠ شهراً على الأقل كان له الخيار بين الحصول على التعويض المذكور دون تقييد ببلوغ تلك السن وبين الحصول على معاش الشيخوخة الذي يصرف له

عند استحقاقه . ولما كان دفاع الطاعن في الدعوى انه ترك مهنة التمريض واصبح يعمل مزارعاً لحصله وأنه خرج بذلك نهائياً من نطاق تطبيق القانون المذكور ويحق له المطالبة بتعويض النصفة الواحدة دون تقيّد بسنّه ، وكان الحكم للطعون فيه لم يعتد بحالة خروج الطاعن نهائياً عن نطاق تطبيق القانون على حدة واشترط لاستحقاق ذلك التعويض أن يتوافر معها مغادرة الطاعن البلاد نهائياً والهجرة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٥٠ سنة ٢٩ في جلسة ١٥/٣/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٥٩٩)

٤- مفاد نص المادتين ٨١ و ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه إذا استحق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً لخروجه نهائياً عن نطاق التأمينات الاجتماعية ، تعيّن على الهيئة صرف استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيداً بمستنداته ، فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافاً اليه ١ ٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض أن يكون للبلخ المطلب به محل نزاع منها ما دام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به ، لأنه ظلم أن حق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد خوّلت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا تعذر إن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن ما دعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم ولهذا فقد ألزم الهيئة أداء التعويض الاضافي إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٤٠ في جلسة ١٧/١/١٩٧٦ من ٢٧ ص ٢٢٤ ،

الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤ في جلسة ٤/٤/١٩٨٢ من ٢٦ ص ٨٨٩)

٥- متى كان الحكم للطعون فيه قد انتهى في أسبابه الى احقية الطاعن لصرف تعويض النصفة الواحدة لخروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، وثبت من مدونات الحكم أن الطاعن

كان قد استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب صرف التعويض والتي لم تكن محل منازعة من الهيئة ، ومع ذلك لم تقم للمطعون ضدها الأولى بدفع مستحقاته اليه ، ومن ثم كان يحق له تقاضى التعويض الاضافى بواقع ١٪ من قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن أيام التأخير فى السداد وفق ما تنص عليه المادة ٢/٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض القضاء له بقيمة هذا التعويض الاضافى فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن السابق)

٦- إنا كانت الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ - تقضى بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب الواردة بها ، فى حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً ، وكان المشتغلون لحسابهم - طبقاً لنص المادة الثانية من ذات القانون - من الفئات التى تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بانطباقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية . وإذا وردت عبارة « الخروج النهائى من نطاق تطبيق القانون » بالمادة ٨١ المشار اليها بصيغة عامة مطلقة ، فإن قصر هذه الحالات على تلك التى لا يتصور معها عوبة المؤمن عليه الى عمل جديد يخضع لأحكام القانون واستبعاد حالة اشتغاله لحسابه من هذه الحالات يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، ذلك أنه متى كان النص عاماً صريحاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استثناء قصد الشارع منه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقلالته من عمله واشتغاله لحسابه بالزراعة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٤١ سنة ٤٠ جلسة ١٤/٣/١٩٧٦ من ٢٧ من ٦١٧)

٧- مفاد النص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التأمينات

الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين » والنص في المادة ٧٨ من القانون على أنه « يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل . ومع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة اشتراكه ١٨٠ شهراً على الأقل » والنص في الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون على صرف تعويض الدفعة الواحدة « إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقاً للمادة ٧٧ وانتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش » إن المؤمن عليه الذي بلغ سن الستين يستحق أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغ المدة التي اقتضت عنها المادة ٧٨ المشار إليها فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره حتى ولو بلغ هذه السن أثناء نظر دعواه بطلبه أمام محكمة الدرجة الثانية طالما أنه قد استكملها قبل أن تصدر المحكمة حكمها فيها ، لأن الغرض الذي استهدفه المشرع بنظام التأمينات الاجتماعية هو ألا يتسلم المؤمن عليه كلماً ترك الخدمة عند أصحاب الأعمال قبل بلوغ سن الستين - وهو سن الشيخوخة - مع قدرته على العمل مكافأته فيبديها فيتعرض هو ومن يعولهم للحاجة والحرمان ، ولذلك حرص المشرع على نقل الالتزام بدفع المكافأة من عاتق أصحاب الأعمال إلى عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأوجب عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة إلا عند بلوغ سن الشيخوخة .

(الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ من ٧٨٦)

٨- نص المادة ٨٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٠ و ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من

سنوات تلك المدة السابقة فإذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقاً لأحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضاً دفعة واحدة على أن يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٧,٥٪ من متوسط الأجر السنوي المشار إليه في المادة ٨١ ينبي عن أن المشرع لم يضيف حالات جديدة لاستحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة غير تلك التي نص عليها في مواد الفصل الثاني عن استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها الواردة بالباب السابع الخالص بتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة وإنما استهدف بذلك النص - أخذاً بما اشتملت عليه عباراته ويورده في مواد الفصل الثالث من ذلك الباب بعنوان في حساب المدة السابق من المدة المحسوبة في المعاش - ضم مدة الخدمة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل إلى مدة الاشتراك في التأمين .

(التأمين السابق)

٩- المحكمة مقيّنة في قضائها بما يطلبه الخصوم ، فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب تقرير معاش شهرى لها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ ، فإن ما تنعاه من عدم القضاء لها بتعويض طبقاً للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ لا محل له مادام لم يثبت أنها عدلت طلباتها التي أقامت دعواها على أساسها .

(التأمين رقم ١٨٩ سنة ١٤١١ لجلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ص ٢٨ من ٥٧٢)

١٠- لا يعنى هيئة التأمينات الاجتماعية من دفع التعويض الإضافى المنصوص عليه في المادة ٢/٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن يكون المبلغ المطلوب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة الزام الهيئة به إلا إذا كانت منازعة الهيئة تنصب على أصل الحق - وهو خروج الطاعن نهائياً من نطاق قانون التأمينات الاجتماعية أو عدم خروجه - استناداً إلى التعديل الذى أدخله المشرع في هذا الخصوص على قانون التأمينات الاجتماعية فإن الهيئة لا تلتزم بالتعويض الإضافى المشار إليه وتقدير جسدية هذه

المنازعة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع
مالم قد أقبل قضاؤه على أساليب سابقة تكفى لصلته .

(الطعن رقم ٧٥٦ سنة ٤٢ فى جلسة ١٧/١٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٨٢٨)

١١ - مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن حق المؤمن عليه فى التعويض عن التأخير
فى صرف مستحققاته عند خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا
بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف ، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد التزم هذا القدر وقضى بالتعويض من تاريخ صدوره
تأسيساً على أن الطاعن (العامل) لم يقدم للمطعون ضدها (هيئة
التأمينات الاجتماعية) المستندات التى تثبت حقه وإنما قيمها لدى نظر
الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ
فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢٢٨ سنة ٤٨ فى جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٩ من ٣٠ ع ٧ من ٧٠)

(الطعن رقم ٤٧٧ سنة ٤٧ فى جلسة ٣٠/٣/١٩٨٠ من ٣١ من ٩٨٧)

(الطعن رقم ٨٦٧ سنة ٥٤ فى جلسة ٥/٦/١٩٨٩)

١٢ - حق المؤمن عليه فى التعويض عن التأخير فى صرف
مستحققاته عند خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد
استيفائه المستندات المؤيدة للصرف .

(الطعن رقم ١٢١٦ سنة ٤٥ فى جلسة ١٢/١١/١٩٧٩ من ٢٠ ع ٢٠ من ٢٠)

١٣ - القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق
بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم فى الفترة بين تاريخ
العمل به والفاكهة فيفسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع
والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه . لما كان ذلك وكانت المادة
١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بصدر قانون التأمين الاجتماعى
المعمول به فى ١/٩/١٩٧٥ تنص فى فقرتها الثالثة على أنه : فإذا تأخر

صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن المواعيد المحدد بما لا يجاوز أصل المستحقات ولكن من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم ، وكانت الطاعة قد انقضت بلا طعن في الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ وقضى للمطعون ضده الأول بتعويض البعثة الواحدة وفوائدهم بواقع ١٪ عن كل يوم من تاريخ صدوره حتى السداد ولم يطبق المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الواجبة التطبيق فإنه يكون قد لُغِيَ في تطبيق القانون .

(لطنن رقم ١٢١٦ سنة ١٤٥٠ في جلسة ١٣/١١/١٩٧٩ ص ٢٠ ع ٢ ص ٢٠)

١٤ - تقدير كغلية المستندات المطلوبة لتقدير المعاش أو التعويض من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيلها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض متى أقامه على أسباب سائفة .

(لطنن رقم ١١٧٩ سنة ١٤٨٠ في جلسة ١/١٢/١٩٧٩ ص ٢٠ ع ٢ ص ١٢٦ ،

لطنن رقم ٢١٨ سنة ١٤٤٠ في جلسة ٤/٤/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٨٨٩)

١٥ - نفاذ نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع قدر - على ما اقتصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذه المادة - تنطوى عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقيها من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذي تغيته من نظم التأمينات الاجتماعية بما يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها وصرفها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكلفة المستندات المطلوبة منه فإذا تأخر صرف المستحقات عن الموعد المقرر استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه الصرف وتحمل بها الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات لمستحقيها خلال المواعيد الذي حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها ووضع الضابط الذي يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص في ذات المادة على

جزاء مالى يرتبه التأخير فى صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها وإطلاق مدة استحقاق هذه النسبة فلم يحددها بليام معينة فى نطاق فترة سريان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، والقول أن مجموع تلك النسبة ينهلئ الا يجاوز قيمة المعاش أو التعويض المقرر فيه تخصيص لمعوم نص المادة ٩٥ بغير مخصص . لما كان ذلك ، إذا التزم الحكم للمطعون فيه هذا النظر فيما يتعلق بنطاق نفاذ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فإن النص عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٨ سنة ١٩٧٩/١٢/١ على جلسة ١٧٧٩/١٢/١ من ٢٠ ع ٢٠ من ١٧٠ ،
الطعن رقم ١١٧٩ سنة ١٩٧٩/١٢/١ على جلسة ١٧٧٩/١٢/١ من ٢٠ ع ٢٠ من ١٢٦ ،
الطعن رقم ٤٧٧ سنة ١٩٧٩/١٢/١ على جلسة ١٧٧٩/١٢/١ من ٢١ ع ٢١ من ٩٨٧)

١٦- المادة ١٤١ من قانون التأمينات الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين عنه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة ، فإن تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات . وذلك من تاريخ استيحاء المؤمن عليه أو المستفيدين للمستندات المطلوبة منهم . ومؤدى تلك القاعدة أنه لا يجوز للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم - أعمالاً للأثر المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى يسرى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ - اقتضاء نسبة الـ ١٪ المشار إليها متى بلغ مجموعها المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى للحكوم بها للمطعون ضده الأول بصفتها مبدارها ٢٧ جنيه وأن الجزاء المالى للمستحق بواقع ١٪ يومياً من هذا المبلغ منذ ٢٠/٦/١٩٧٤ حتى ٢١/٨/١٩٧٥ يجاوز قيمة هذه المصونة لأنه يبلغ ١٥٨ جنيه و ٣٦٠ مليماً فإنه يضمنى فاقده الحق فى اقتضاؤها اعتباراً من

تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في ١/٩/١٩٧٥ ،
فلذا قضى له الحكم المطعون فيه بهذا الجزاء المالى عن المدة من
١٩٧٤/٦/٣٠ حتى السداد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في
تطبيقه .

(الطعن رقم ٩٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ من ٢٢٠ ع ١٢٠ ،
الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ من ٣٢ ص ٩٦٤)

١٧ - مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
أنه إذا استحق المؤمن عليه معاشاً أو تعويضاً تعيّن على الهيئة صرف
استحقاقه خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقدمه إليها بطلب الصرف
مؤيداً بمستنداته . فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه
مطالبتها به مضافاً إليه ١ ٪ من قيمته عن كل ما يتأخر فيه الصرف
اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . فلا يعفى الهيئة من دفع
هذا التعويض أن يكون المطلب به محل نزاع منها مادام قد ثبت
للمحكمة التزام الهيئة به ، لأنه طالما أن الحق المؤمن عليه أساسه القانون
وكانت الهيئة قد خوّلت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتصديره مبلغ ،
فلا تعذر إن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن ما دعا الشارع الى تقدير هذا
الحق المؤمن عليه إنما هو رغبته في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية
لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد ألزم
الهيئة بأداء جزاء مالى إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها
المستندات المطلوبة ، وإذ كان هذا فإن هذا الجزاء المالى ليس فائدة
قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدني لاختلاف كل منها
على الآخر مصدراً أو سبباً ولذلك فإنه لا يسرى حكم المادة ٢٢٢
من القانون المدني .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٢ من ٣٩ ص ١٢٨ ،
الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٤ من ٣٤ ص ٨٨٩)

١٨ - إذا كانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن : تسرى أحكام هذا القانون

على جميع العاملين ... ويستثنى من الخضوع لأحكامه الفئات الآتية ...
ولرئيس الجمهورية أن يصدر قراراً بسريان أحكام هذا القانون على
الفئات الآتية كلها أو بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع
بالتأمينات الاجتماعية وطريق حساب الأجور والمزايا بالنسبة الى هذه
الفئات : ٢- ... نوى المهن الحرة والمشتغلين لحسابهم وأصحاب
الحرف ٤- أصحاب الأعمال أنفسهم . وكانت المادة ٨١ بعد تعديلها
بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « إذا انتهت خدمة المؤمن
عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض المفعة الواحدة ... (ب) في
حالة ... خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون أو
في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب
الآتية ... وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا
القانون بقرار يصدر من وزير العمل ... ، وكان وزير العمل قد أصدر
بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٥٧ ، ١١٧ ،
لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون
والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً
لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن المادة الثانية من القانون
حددت فئات العمال الخاضعين لنطاق تطبيقه ، وإذ كان تحديد هذه
الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك
بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه إضافة حالات
أخرى إليها . لما كان ذلك وكانت استقالة المطمعون ضده للعمل بالمحاماة
لا تعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق
تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة
الواحدة.

(الطعن رقم ١٦٥٢ سنة ١٤٩٩ في جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٣٢ من ١٠٦٤)

١٩ - مؤدى نص المادة ١٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن الجزاء المالي أو التعويض
المنصوص عليه في هذه المادة أصبح يقدر بواقع ١ ٪ من قيمة المستحقات
عن كل شهر يتأخر فيه صرفها عن الميعاد اعتباراً من تاريخ أعمال هذا
القانون وبما لا يجوز أصل للمستحقات جميعاً ، فلا يجوز للمؤمن
عليهم أو المستحقين عنهم أعمالاً للأثر المباشر للقانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ اقتضاء نسبة ١٪ للمشار إليها متى بلغ المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم حتى ولو كان بعضها قد استحق في ظل العمل بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقدر هذا الجزء المالى بنسبة ١٪ عن كل يوم تأخير بدون حد أقصى ، ذلك أن ما نص عليه في شأن مقدار التعويض عن التأخير والحد الأقصى له هو من قواعد النظام العام وله صفة أمره وبالتالي يتمين أعماله بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد نفاذ القانون في ١/٩/١٩٧٥ ولو كان أصل الاستحقاق قد بدأ قبل ذلك .

(الطعن رقم ٤٠٦ سنة ٤٩ في جلسة ١٢/٣/١٩٨٤ ص ٢٥ ص ٦٥٢)

٢٠ - مؤدى نص المادتين ٢/١٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادتين ٢٦ ، ٢٤ من ذات القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١/١٩ من القانون المنكسور - ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - أن السنوات غير المحسوبة ضمن مدة الاشتراك في التأمين التي قضاهما العامل في أى عمل أو نشاط مستثناة وفقاً لهذا التعديل الذى أجراه المشرع على أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من المدد التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة ، وسرت أحكام هذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون في ١/٩/١٩٧٥ بما يتأدى معه أعمالها على الوقائع التي قد تحدث اعتباراً من هذا التاريخ ولو كان العامل قد أحيل الى المعاش قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٩ في جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ ص ٢٥ ص ٩٩١)

٢١ - النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول بها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول في ١/٩/١٩٧٥ على أنه : مع عدم الإخلال بحكم البندين ٤ ، ٦ من المادة ١٨ : إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة ويحسب بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوى عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية : (١) (٢)

..... (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) التحاق المؤمن عليه في إحدى الجهات المستثناة من تطبيق أحكام هذا القانون بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات ... الخ ومفاد ذلك أن المشرع حدد على سبيل الحصر في المادة المذكورة حالات استحقاق المؤمن عليه لتعويض الدفعة الواحدة لدى انتهاء خدمته وعدم توافر شروط استحقاقه للمعاش . وهي حالات لا ترتبط بينها وتستقل كل منها بنقلها عن الأخرى ومنها حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى إحدى الجهات المستثناة من تطبيق أحكام القانون وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار وزير التأمينات . بما مؤداه افتراض استمرار قيام علاقة العمل بين المؤمن عليه وجهة عمل مستثناة من تطبيق أحكام القانون فإذا انتهت هذه العلاقة بأن صار المؤمن عليه صاحب عمل فلا مجال لأعمال حكم النص المذكور . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد استقال من عمله لدى شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات واشتغل بالمحاماة ومن ثم فقد تخلف أحد الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فإنه لا يكون له الحق في اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الف نظر وجرى في قضائه على أحقية المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة رغم عدم استيفائه للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الممنوع رقم ٣٣٧ سج ٥٠ مق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤)

٢٢- لئن كانت المادة ٣/٥٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالصناد قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ التي تنص على أنه عند حساب متوسط الأجر يتعين ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية مدة الاشتراك وأجره في بدايتها ٢٠٪ فإذا زاد الفرق عن هذا الحد لا تدخل الزيادة في متوسط الأجر قد وردت بصدد ربط معاش الشيخوخة ولا مثيل لها في نصوص تعويض الدفعة

الواحدة إلا أنه يتعين أعمال أحكامها بالنسبة لهذا الحق التأميني لأن العلة من إيراد هذا النص - وهي على ما اتفصلت عنه المذكرة الإيضاحية حماية حقوق المؤمن عليهم من ناحية والحد من أي طفرة في الأجر بقصد الارتفاق بالمعاش من ناحية أخرى - متوافرة في تعويض البعثة الواحدة كما هو الشأن في المعاش .

(الطعن رقم ١٥٦٢ سنة ١٥١ في جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٢٣- مؤدى نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ والمادة ١٥١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عن المواعيد المقررة للصرف بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد لا ينشأ إلا من تاريخ تقديم طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة والمؤيدة للصرف أو من تاريخ استكمال تقديمها إلا أن هذا الحق قد أصبح مقيداً بخصوص مقدار التعويض عن التأخير والحد الأقصى له بما لورته المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بجعل الغرامة ١٪ عن كل شهر يتأخر الصرف فيه عن الميعاد المحدد للصرف بعد تقديم المستندات ولا يجاوز التعويض مقدار المبالغ المستحقة .

(الطعن رقم ٢٢٨٢ سنة ٢٥٤ في جلسة ١٩٩٢/٢/١٠ من ٤٢ من ٢٨١)

٢٤- إذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١٥١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تقضي بأنه إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر استحق للمؤمن عليه تعويضاً من دفعة واحدة يقدر بواقع ٥٪ من الأجر السنوي من كل سنة من سنوات الخدمة وكانت المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن تحويل احتياطي المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش تجيز للمؤمن عليهم أن يطلبوا حساب مدد خدمتهم السابقة

التي قضيت في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة والتي لا يستحق عنها احتياطي معاش وكذا للدد غير المحسوبة في المعاش التي قضيت في الشركات أو المهن الحرة المنظمة بقوانين ولوائح على أن يقوموا بسداد المبالغ المستحقة لحساب هذه المدد وفقاً للمجدول رقم (١) المرفق لذلك القرار . وطبقاً للقواعد والأسس المنظمة لذلك . وكان الواقع في الدعوى - وعلى ما سجله تقرير الضبير - أن المظعون ضده قد تقدم بطلب للهيئة الطعنة بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٥ لضم مدد خدمة سابقة مجموعها خمس سنوات . وانظرت الهيئة بالتكلفة الفعلية لضمها في ٣١/٨/١٩٧٥ طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ ، والسالف الإشارة إليه ، وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ . فقام بالسداد في ٦/٩/١٩٧٥ فإين مؤدى ذلك أن هذه المدد تدخل في حساب تعويض الدفعة الواحدة للمظعون ضده اعمالاً لنص للمفتين سالفتي الذكر وتضحي بمعنى عن الأحكام الخاصة باستبعاد بعض المدد التي تضم من مدة الاشتراك في التأمين والنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومنها المدد التي حسبت وفقاً للمادة ٢٤ من هذا القانون ، ولا ينال من ذلك سداد المظعون ضده مبلغ التكلفة بعد صدور القانون المذكور ملخام حساب هذه المدد لم يكن مستنداً إلى أحكام المادة ٢٤ سالفه المبهان .

(المظعن رقم ١٩٣٧ س٦ ٦٠ جلسة ٢٤/١١/١٩٩٦)

تقديم

١- إذ كان البين من الحكم الابتدائي الذي ليده الحكم المطعون فيه أن طلب المكافأة (مكافأة نهاية الخدمة) قد تمثل في حالة الدعوى المطروحة - في تعويض الدفعة الواحدة ، وتلتزم به الطاعة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وفق ما تنص عليه أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بـاصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١ ، وكان التقديم للنصوص عليه في المادة ١/٦٨٩ من القانون المدني إنما يولج الدعوى الناشئة عن عقد العمل ، وكان منشأ هذا الحق في تعويض الدفعة الواحدة ليس عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دفع الطاعة بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦١٨ مدني يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٤٦١ سنة ٢٨٨٨/١١/٢٠ جلسة ١٩٧٤/١١/٢٠ ص ٢٥ ص ١٢٠٧)

٢- نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني على أن تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقديم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل وذلك أعمالاً للأثر المباشر للتشريع ، وقرر قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة ١١٩ منه - وعلى ما هو مفهوم من نصها - أن دعوى المؤمن عليه بطلب مستحقاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية بخمس سنوات إذا لم تكن الهيئة قد طولبت بها كتابة خلال هذه المدة استحدثت بذلك تقادم قصيراً لم يكن مقرر في قانون التأمينات الاجتماعية السابق الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ خاصاً بمطالبة المؤمن عليه بحقه في اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة والتي كانت تتقدم بحسب الأصل بمضي خمس عشرة سنة عملاً بالمادة ٢٧٤ من القانون المدني ، ولما كانت المادة الثامنة من القانون المدني قد نصت على أن تسري مدة التقديم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقديم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أنقصر من

المدة التي قررها النص الجديد . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن (العامل) انتهت خدمته في سنة ١٩٦٠ ووجه دعواه الى هيئة التأمينات الاجتماعية في ١٩٦٧ وبذلك لا تكون مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد استحصلت من وقت العمل بهذا القانون في ١/٤/١٩٦٤ حتى تاريخ رفع الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه استناداً الى هذه المادة بغير أن يعمل حكم المادة الثامنة من القانون المدني يكون قد لخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١١/٦ ص ٢٧ من ١٥٢١)

٣- إذ كان مقتضى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن صاحب العمل يلتزم ببدء اشتراكات معينة عن العاملين لديه كما يلتزم باستقطاع جزء محدد من أجور المؤمن عليهم وذلك شهرياً ، ويجب عليه توريد كل هذه الاشتراكات التي تتكوّن منها أموال التأمين الى مؤسس التأمينات الاجتماعية خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي ، فإن هذه الميوز كلها تتصف بالدورية والتجديد بون انقطاع طلقاً ظل خاضعاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ومن ثم فتتمد الحقوق التي تتقادم بخمس سنوات ، ولا يقدح في ذلك نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تدل فقط على تطبيق اسباب قطع التقادم للنصوص عليها في القانون المدني باعتبارها اسباباً عامة وذلك بالاضافة الى التنبيه على صاحب العمل ببدء المبالغ المستحقة للمهيئة ولا يكشف هذا النص عن طبيعة الالتزام بفع الاشتراكات والفوائد والغرامات او عن نوع التقادم الذي تخضع له هذه الديون .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ ص ٢٧ من ١٥٧٩)

٤- إذا كان مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٨٦ من القانون المدني أنه إذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو

لم تكتمل مدة التقادم بهذه الملحقات وكانت المبالغ الاضافية من فوائد وغرامات موضوع الطعن تعتبر من ملحقات الحق الأصلي وهو دفع الاشتراكات التي تسقط بالتقادم ، فإن تلك المبالغ الاضافية تسقط هي الأخرى مع هذا الحق .

(الطعن السابق)

٥- النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ... » يدل على أن المشرع أخضع لهذا التقادم الحولي الخاص الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط أما التعويض عن اصابات العمل وفقاً لأحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل فليس ناشئاً عن عقد العمل بل هو تعويض قانوني رسم الشارع معالمة ووضعه له معياراً يدور ويتحرك مع الأجر والاصابة وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم.

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ ص ٥٧٨)

٦- إذا كانت هيئة التأمينات الاجتماعية - المطعون ضدها - تستند في مطالبة الطاعن بالمبلغ الذي طلب اعفائه منه الى ما تفرضه في جانبه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ من التزامات باعتباره رب عمل ، وكانت هذه الالتزامات ناشئة عن ذلك القانون مباشرة وليس مصدرها عقد العمل وكان التقادم عن عقد العمل راعى المشرع فيه ملامحة استقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية الى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، فلا يسرى على تلك الالتزامات وإنما تسرى في شأن تقادمها القواعد العامة للتقادم . فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقادم المستند الى تلك المادة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١١ من ٢٨ ص ١٤٢٠)

٧- مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٤

تخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١١٩ من القانون .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٤٢ فى جلسة ١٢/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٦٦٢)

٨- إذ كان الثابت فى الدعوى أن المَطعون ضده الأول طلب الزام الهيئة المَطعون ضدها الثانية بربط معاش شهرى ، وكان منشأ الحق فى المعاش ليس عقد العمل بقانون التأمينات الاجتماعية الذى رتب هذا الحق ونظم أحكامه وكان التقادم المنصوص عليه فى المادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى إنما يواجه الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، فإن الحكم المَطعون فيه إذ انتهى الى رفض دفاع الطاعن بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٤٢ فى جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٩٠)

٩- إذ كان البين من الحكم المَطعون فيه أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالتقادم الحولى الوارد فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وانتهت المحكمة الى عدم انطباقه على واقعة الدعوى فلا على المحكمة بعد هذا أنها لم تعمل حكم المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأن الطاعنة لم تتمسك بالتقادم المنصوص عليه فى هذه المادة ولا يغنى عن ذلك تمسكها بالتقادم الحولى لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

(الطعن السابق)

١٠- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن اشتراكات التأمين تعد من الحقوق الدورية المتجددة التى تتقادم بخمس سنوات ، وإن القرارات والفوائد التأخيرية تسقط معها بانقضاء هذه المدة باعتبارها من ملحقاتها ، والتقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء ، وإنما يرجع فى أسبابه الى تجنب المدعى عيه إثبات الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطلوبة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له وفقاً لهذا النص أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين فى ذمته .

(الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٤٤٥ فى جلسة ١٥/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٠٠٩)

(الطعن رقم ١١٤٦ سنة ٥١ فى جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧)

١١- للنص في المواد الرابعة والخامسة والسابعة من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية يدل على أن استمرار العمل بالقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن إصدار صندوق للتأمين وأخر للإنذار - على المؤسسات والجهات التي إن يصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليها أو تنقضي سنتان على العمل بهذا القانون . وإذا كان طلب تسوية حالة للمطعون ضده الأول قد قدم في ١٩٥٩/٩/٢ قبل صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق هذا القانون الأخير على البنك الأهلي اليوناني وقبل انقضاء سنتين على العمل به ، فإن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ يكون هو الواجب التطبيق ، وقد خلا هذا القانون من مواعيد السقوط التي نصت عليها المادة ١٠٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧ س ٢٠ ع ٢ ص ٨٦)

١٢- إذا كان وجود ملف منشطة المطعون ضده تتهت يد الهيئة الطاعنة يفيد علمها بالتحاق العمال بهذه المنشأة واستحقاقها للمبالغ موضوع التقاضي اعتباراً من تاريخ استحقاق كل قسط منها ، وكانت الهيئة قد تراخت في المظالبة إلى أن أخطرت المطعون ضده باستحقاقها لتلك المبالغ في ١٩٧٢/١/٢١ بعد اكتمال مدة التقادم الخمسي التي تمسك بها المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الهيئة بالتقادم بالنسبة لقيمة الاشتراكات المستحقة عن المدة من ١٩٥٩/٨/١ وحتى ١٩٦١/٨/٢١ يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/١/٢٠ س ٢١ ص ٢٢٧)

١٣- مفاد نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن صاحب العمل الذي تستحق في نمته اشتراكات عن عمله بمقتضى قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ إذا ما قام بسداد ما يزيد على مستحقات الهيئة فإن حقه في

استرداد المبالغ الزائدة يسقط بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع ، أما إذا كانت المبالغ المدفوعة كلها غير مستحقة أصلاً فإن الحق في استردادها يسقط طبقاً للمادة ٨٧/١ من القانون المدني بمضى ثلاث سنوات على اليوم الذى يعلم فيه الدافع بحقه فى الاسترداد ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وجرى فى قضائه على سقوط الحق فى طلب استرداد المبالغ المتنازع عليها بمضى خمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٣٧ سنة ٤٩٩ فى جلسة ٢٧/٥/١٩٨٠ من ٢٩ من ١٥٢٧)

١٤ - مؤدى نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن مسؤولية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الطاعة - عن أداء المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الباب السابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تقليل من التزامات صاحب العمل ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة للقانونية هي مسؤولية ناشئة عن القانون مباشرة، أما حق المؤمن عليه فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الانسحاب الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال فهو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعد عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها : تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، لما كان ذلك وكان التقادم الخاص المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ المشار إليها تخضع له الدعاوى الناشئة عن عقد العمل يقوم على اعتبارات من المصلحة العامة وهي ملازمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة الى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء فإن الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعة بأداء قيمة الزيادة عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول رغم القضاء بسقوط حقه فى مطالبة البنك انطعون ضده الثانى بها بالتقادم ، يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٦٦ سنة ٤٩٩ فى جلسة ٢٦/٤/١٩٨١ من ٢٢ من ١٢٨٧)

(الطعن رقم ٦٨ سنة ٤٩٦ فى جلسة ١٥/٥/١٩٨٢ من ٣٣ من ٥٠٢٦)

الطعن رقم ٩٦ سنة ٤٩٩ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٥ .

الطعن رقم ١٩٠٦ سنة ٥٠٠ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٦ .

الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٥٢٢ ق جلسة ٢/٥/١٩٨٨

١٥ - تنص المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمسة سنوات من التاريخ الذي تعتبر منه هذه المستحقات واجبة الأداء ... وإذا كان اعتبار المستحقات واجبة الأداء يبدأ من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق وهو بالنسبة للحقوق التأمينية الناشئة عن إصابة العمل من وقت حدوث الإصابة ، وكان إعلان الهيئة الطاعنة - هيئة التأمينات الاجتماعية - بصحيفة الدعوى لا يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي يقطع التقادم المنصوص عليه في المادة ١١٩ إلا إذا تضمن مطالبة الهيئة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه ، وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى رقم ١٠٠٠ أقيمت من الطاعن في مواجهة المطعون ضدها بطلب الزلم صاحب العمل بالتعويض عن الإصابة تأسيساً على أحكام المسؤولية التقصيرية ولو لم يطلب الطاعن من المطعون ضدها أداء أية حقوق تأمينية مما يقرها قانون التأمينات الاجتماعية فإن إعلان صحيفة هذه الدعوى للهيئة المطعون ضدها لا يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع واعتبره قاطعاً للتقادم المنصوص عليه بالمادة ١١٩ .

(الطعن رقم ١٦٢١ سنة ٤٨٨ ق جلسة ٢٢/١/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٢٥٩)

١٦ - النص في المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنطبق على واقعة الدعوى يدل على أن التقادم - مهما اختلف نوعه - لا يسرى في مواجهة الهيئة المختصة لمصلحة صاحب العمل الذي تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لديه إذ يعتبر على الهيئة في هذه الحالات تصديد دينها قبل صاحب العمل وبالتالي مطالبة بهذا الدين .

(الطعن رقم ٨٤٢ سنة ٥١٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٦)

١٧- من المقرر أن استخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل هو مما تستقل به محكمة الموضوع وذلك شريطة أن يكون استخلاصها سائغاً ومؤيداً إلى النتيجة التي انتهى إليها ويكفى لحمل قضائه .

(النص السابق)

١٨- مؤدى نص المادة ١٤٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن مطالبة المطعون ضده بالمعونة اليومية عن تعطله بسبب العلاج من إصابة العمل تقطع التقادم بالنسبة لطلب مصاريف العلاج باحتجارهما حقين متكاملين مصدرهما القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وهو ما اقتضه المشرع بعد ذلك بالنص فى المادة ١٤٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التصويض أو أى مبلغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون فى ميعاد اقضاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه الاستحقاق . وإلا انقضى الحق فى المطالبة بها ، وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة بباقى المبالغ المستحقة لدى الهيئة ؛ لما كان ذلك وكانت الطالبة تلتزم وفقاً لنص المادة ٢٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بعلاج المصاب وفقاً للتعليمات التى تحددها الهيئة بموجب المادة ٢٣ من القانون ذاته ، وكانت هذه التعليمات قواعد تنظيمية يدخل بحث مدى توافر شروطها فى نطاق سلطة المحكمة فى تقدير الدليل .

(الطعن رقم ٢٠٢٢ سنة ٢٠٢٢ فى جلسة ١٩٨٧/١٢/٧)

١٩- مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أن يسقط حق صاحب العمل فى استرداد المبالغ المدفوعة بالزيادة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع .

(الطعن رقم ١٢٤٦ سنة ٢٠٢٢ فى جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٢٠- المقرر أن النزول عن التقادم لا يفترض ولا يؤخذ بالظن وإنما يجب أن يقوم الدليل عليه بطريقة صحيحة وإن الأقرار القاطع للتقادم يشترط أن يكون كاشفاً عن نية المدين في الاعتراف بالدين وأن من سلطة قاضى الموضوع استخلاص ما يفيد نزول الدين عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب عليه من محكمة النقض طالما كان استخلاصه سائفاً ومستمداً من الأوراق .

(العلمن رقم ١٢٤٦ سنة ١٣٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٢١- النص فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... مؤيداً له أن المشرع فى هذه المادة - المقابلة للمادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار اليه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاضرار بربط المعاش بصفة نهائية لو تاريخ الصرف بالنسبة لبقى الحقوق واستثنى من ذلك حالة اعادة تقدير عجز المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل - ومستحققات إذا أصيب بإصابة تالية طبقاً للقواعد المقررة بالمادة ٥٦ من هذا لتشريع وحالة اعادة تقدير نسبة عجز المؤمن عليه عند اعادة فحصه طبياً بالتطبيق لما نصت عليه المادة ٥٩ منه وصدر قانون لاحق يوجب اعادة التسوية أو حكم قضائى بالتعديل أو وقوع أخطاء مادية فى حساب التسوية . ولما كان المشرع قد أفصح فى نصوص القانون المتقدم عن قصده الى سرعة تقدير المعاشات - والتعويضات وصرفها لأربابها باعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا فى نظام التأمين الاجتماعى كله العون العاجل الى المستحقين فى ظل قواعد منضبطة تجنبهم اختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يبعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكى تستقر المراكز القانونية بين الهيئة وهؤلاء المستحقين مما يجعل الخطاب فى شأن عدم جواز رفع الدعوى للنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليها موجهاً الى الهيئة المختصة وأصحاب الشأن على حدٍ سواء حتى تتحقق للحكمة منه لوروده عاماً لا يجوز تخصيصه بغير مخصص بما مؤيداً سقوط

الحق في اقامة تلك الدعوى بعد انقضاء المدة المنوّه عنها وإن مدة السنتين الواردة في المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تتلّى بحسب طبيعتها وقصد الشارع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم .

(الطعن رقم ١٢٧١ و١٢٣٥ سنة ١٩٨٨ من جلسة ١٩٨٨/٢/٨ ص ٣٩ من ٢١٠ ،
الطنن رقم ٥٨٢ سنة ١٩٨٨ من جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ ،
الطنن رقم ٥٨٤ سنة ١٩٨٨ من جلسة ١٩٨٨/٦/١٢ ،
الطنن رقم ١٧٧١ سنة ١٩٨٦ من جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧)

٢٢- الدفع بانقضاء الحق في رفع الدعوى بمضي سنتين والمنصوص عليه في المادة ١٤٢ من القانون سالف الذكر - ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - هو دفع موضوعي تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه فإن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تتسدى النزاع .

(الطعن رقم ١٧٧١ سنة ١٩٨٦ من جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧ ص ٣٧ من ٨٠٢)

٢٣- مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق باستثناء الحالات المنصوص عليها في هذه المادة مستهدفاً سرعة تغيير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها باعتبارها من مقومات معيشتهم ومد يد العون العجل اليهم في ظل قواعد منضبطة تجنبهم لاختلاف الرأي مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يبعد بينهم والحصول على مستحقاتهم بما لا يزمه بأن هذه المدة مدة سقوط تعلّى بحسب طبيعتها ، مقصود المشرع على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم . وكان الثابت في الأوراق أن المطعون ضدهم اقاموا الدعوى بطلب تعديل المعاش المستحق لهم عن مورثهم بعد انقضاء سنتين من تاريخ اخطارهم بربط المعاش بصفة نهائية وصرف التأمين الاضافى . وكانت هذه الحالة ليست من الحالات المستثناة التي يجوز فيها اعادة التسوية بعد انقضاء هذا الأجل

فالدعوى تكون قد رفعت بعد للبعد القانوني وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بمقولة أن هذه المدة مدة تقادم وقد انقطعت باقامة الدعوى رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى الاسكندرية فإنه يكون قد لخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٧١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧ ص ٣٧ من ٨٠٢ ،

الطعن رقم ٣٧٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٤ .

الطعن رقم ١١٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠ .

الطعن رقم ٨ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٩)

٢٤ - لما كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الأول طلب اعتبار المنحة التى كانت تصرف له بواقع شهرين فى السنة عنصراً من عناصر الأجر الذى يحتسب على أساسه المعاش وتعجيل معاشه على هذا الأساس وكان منشأ الحق فى هذه الطلبات ليس عقد العمل وكان التقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى إنما يواجه الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فإن الحكم للمطعون فيه إذ انتهى الى رفض الدفع بالسقوط المؤسس على نص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٧/٣/٦)

تقرير عن العمل

١- النص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة الخامسة من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو إعفائه منه أو إلى مستند رسمي آخر موضح فيه تاريخ الميلاد ، وفي المادة ١٥ على أنه « إذا تعذر على العامل اثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لاجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرافق نمونها وعلى صاحب العمل أن يرسل الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة رقم ١ وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل وإخطاره به إرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقررة « يدل على أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدم بها سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والانذار إذا ما تعذر عليه اثباتها في الميعاد وعلى الوجه المبين في المادتين ١٤ و ١٥ من تلك اللائحة وأن السن المقررة بالطرق القانونية تكون في خصوص الاستخدا م - وعلى ما جرى به قضاء محكمة القضا - أمر مفروغاً منه غير قابل بتاتاً لاعادة النظر فيه ولجباً الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه بيقين .

(الطعن رقم ٤٩٤ سنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٨ من ١٩ ص ٣٢ ،
الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٣٥ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٠ من ٢٤ ع ٨٢٠ ،
الطعن رقم ١٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٥ من ٣٦ ص ١٩٢ ،
الطعن رقم ١٠٠٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٢٠١٩ ،
الطعن رقم ٩٧٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١/٣/١٩٨١ من ٢٢ ص ٧٢٠)

٢- متى كان الثابت أن الطاعن وقت أن تقدم إلى القومسيون الطبي

لتقدير سنة لم يكن من موظفي الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة ، وإنما يعمل في إحدى شركات القطاع الخاص التي أُنشئت بعد ذلك في القطاع العام فإن استناده إلى الأحكام الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صدر في شأن موظفي الدولة كما أن القرار الجمهوري رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٦٢ صدر بشأن أحكام اللياقة الصحية للمتمتعين في الوظائف العامة وأشار في ديباچته إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ٤٦٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٢٢)

٣- مفاد نص المادة ٦٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم النزاع - أن تقدير سن المؤمن عليه لا يكون نهائياً غير قابل للطعن فيه إلا إذا تحدد بقرار من لجنة التحكيم الطبي المشار إليها فيها ، ولما كان الطاعن (العامل) لم يلجأ إلى الطريق الذي رسمه القانون وإنما استصدر قراراً بتقدير سنة من جهة أخرى هي القومسيون الطبي ، وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا التقدير واعتمد ما ثبت من المستخرج الرسمي لشهادة ميلاد الطاعن المودع ملف خدمته السابقة بوزارة الداخلية قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس.

(الطعن السابق)

توقيع الحجز الإداري وفاء للدين هيئة التأمينات

١- تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ، بأن تسرى على الحجز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، ويشترط في الحق الذي يمكن اقتضائه جبراً وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٧ و ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق المقابلتين للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات الحالي رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وإذ كان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضائها يقوم على أسباب سائغة ، وكان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية انتهت للأسباب السائغة التي أوردها ، إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع في ترتيبه في ذمة المظنون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين ، وذلك بسبب عدم التحقق من عدد العمال الذين يستخدمهم ومقايير ومدد عملهم ، مما لا يتيسر معه معرفة المبالغ التي يلتزم بإدائها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ، وإذ كان الدين بهذه المثابة يعتبر غير محقق الوجود ، وغير معين المقدار ، فلا يجوز توقيع الحجز وفاء له . ولا محل بعد ذلك للتحديث بأن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ تضمننا نصوصاً من شأنها أن تجعل دين الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مستوفياً شروط توقيع الحجز . لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى ببطلان الحجز موضوع النزاع يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(المظنون رقم ٢١٧ سنة ٢٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٢ من ٢٢ ج ١ ص ٤٤)

حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات

١- تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أنه : « إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ) ... (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية ... وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التعويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليه صرف تعويضات الدفعة الواحدة طبقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن تصيد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وهو ما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها . لما كان ذلك ، وكانت استقالة المطعون ضده للعمل بالمحامة لا تعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا التفسير وجرى في فضله على أن استقالة المطعون ضده من خدمة القطاع العام في ٧/١٠/١٩٧٣ واشتغاله بمهنة المحاماة للمنظمة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأنه يحق له بالتالي تقاضي تعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٤٧ في جلسة ١٦/١٢/١٩٧٩ من ٢٠ ع ٢٠٠ ،

الطعن رقم ١٦٥٣ سنة ٤٩٩ في جلسة ١٩٨١/٤/٥ من ٣٢ من ١٠٦٤

٢- تقضى الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب الواردة بها في حالة خروجه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً . ولما كلف المشتغلون لحسابهم طبقاً لنص المادة الثمانية من ذات القانون من الفئات التي تخرج من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بانطباقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية ، وإن وردت عبثاً : الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون ، بالمادة ٨١ المشار إليها بصفة عامة مطلقة ، فإن قصر هذه الحالات على تلك التي لا يتصور فيها عودة المؤمن عليه الى عمل جديد تخضع لأحكام القانون ، واستبعاد حالة العمل لحسابه من هذه الحالات يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لمعومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، إذ أنه متى كان النص عاماً جرى في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ إنما عدل من أحكام الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية في شأن حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل إلا على الوقائع التي تقع بعد العمل به ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قد استقال من عمله في ١٨/٣/١٩٦٩ لاحتراقه التجارة قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية استناداً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه باستحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة على أساس خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقالته من عمله لاحتراقه التجارة ، عملاً بالفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٣٦٤ سنة ٤٩٣ في جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ من ٢٠ ع ١٥٧)

٣- لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه : «... وكان وزير العمل قد اصدر بموجب هذا التفويض القرارات لرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تميز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما وردت في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد الى تفويض القانون ذاته وبما لا يجاوز معه اضافة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على أن استقالة الطاعن من عمله لاشتغاله في التجارة لحساب نفسه لا تعد من الحالات الواردة حصراً وانها لا تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تميز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد التزم صحيح لقانون .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ١٩٨٢/١/٢٥ جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ س ٢٣ ص ١٨٨)

٤- مؤدى نصوص المادتين ٦٠ ، ٢/٧١ مكرراً من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والمادة ٢/٢ من مواد اصداره المضافة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل بلوغه سن الستين ، وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ستين اشتراكاً شهرياً ولم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً ، فإنه يستحق بجانب تعويض الدفعة الواحدة مكافأة عن مدة خدمته السابقة على اشتراكه في التأمين محسوبة طبقاً للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ للشار اليه في المادة السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/٤/٧ وطبقاً للمادة ٧٣ من هذا القانون في المدد التالية وذلك إذا كان انتهاء خدمة العامل بسبب انقضاء مدة العقد

المحدد المدة أو بسبب إلغاء العقد من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة ، ويستحق ثلث للكمأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للمادة ٨٠ من هذا القانون في حالة استقالته من عمله وكانت مدة خدمته قد بلغت خمس سنوات ولم تبلغ عشر سنوات دون تفرقة بين مدة خدمته السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين مدة خدمته اللاحقة على العمل بهذا القانون ، لأن حكم الفقرة الثانية من مواد إصدار هذا القانون مقصوراً على المادة ٧٣ منه دون غيرها .

(الطعن رقم ٢١٨ سنة ٤٤٤ في جلسة ١٩٨٣/٤/٤ س ٣٤ ص ٨٨٩)

خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية

١- يدل نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ونص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ ، على أن الشارع وضع قاعدة عامة تقضى بخضوع جميع العاملين الذين يرتبطون مع أصحاب الأعمال بعقود عمل بما فى ذلك المتدرجين منهم لأحكام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها فى هذين القانونين . واستثنى منها فئات حددها على سبيل الحصر ارتأى عدم خضوعها لهذه الأحكام ليس من بينها العمال الأجانب .

(الطعن رقم ٧٧١ سنة ٤٩٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣ ص ٢٤ ص ١٨١٠)

٢- إذ كانت الفقرة الأولى من كل من المادة الخامسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والمادة الثالثة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، قد أجازت تعيين الأجانب فى شركات القطاع العام شريطة أن تكون الدول التى ينتمون إليها تعامل المصريين بالمثل فإن العمال الأجانب المرتبطين بعقود مع شركات القطاع العام فى ظل العمل بنظم العاملين للشار إليها يكونون خاضعين لأحكام التأمينات الاجتماعية التى تضمنها القانونان رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن السابق)

٢- إصنار وزير العمل القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ ، لسنة ١٩٧٠ بناء على التفويض المنصوص عليه فى المادة ٨١ (ب) من

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ للمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق هذا القانون التي تجيز للمؤمن عليه صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للمادة ٨١ منه ، وإيراد هذه القرارات حالة مغادرة الأجنبي البلاد ضمن هذه الحالات ، ما هو إلا اثر من آثار خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون المذكور .

(النظم السابق)

٤- - النص في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ - بشروط توظيف الأجانب المعجلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ - المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٨ - بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الأجانب - على حظر منح الموظفين الأجانب معاشاً أو مكافأة عن مدة خدمتهم ... مقصور تطبيقه على العاملين بالدولة بصريح دلالة نصوص المرسوم بقانون المذكور ولاستناد قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ الى التفويض المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدينين بالدولة ، فلا يتسنى إعمال أحكامها على العاملين بشركات القطاع العام بحكم كون هذه الشركات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ولا تندرج ضمن أشخاص القانون العام ، أنه لا يتأدى من الإشارة بديهية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبديهية القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ وإلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ ، تطبيق أحكام هذين التشريعين على العاملين بشركات القطاع العام .

(النظم السابق)

دعوى

١- الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً إنما يتصل بشكل الاستئناف دون غيره ، وإن من اختصم فيه إنما كان خصماً أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى ذاتها ، ولا ينتقل النظر اليه إلا بعد أن تفصل المحكمة في شكل الاستئناف - المرفوع على مدير هيئة التأمينات الذي كان مختصماً أمام محكمة أول درجة - شكلاً ، لا يناقض قضائها بعد قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد أن تبين للمحكمة أن مدير عام الهيئة لا يمثلها قانوناً أمام القضاء ، وإنما يمثلها رئيس مجلس الإدارة .

(الطعن رقم ٣٣٠ سنة ١٣٦٠ جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ س ٢٢ ج ٢ ص ١٣٩٨)

٢- نصت المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن : ميعاد الاستئناف ستون يوماً مالم ينص القانون على غير ذلك . ويكون للميعاد خمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة (أي كانت للحكمة التي أصدرت الحكم ، وإذا كان الحكم في النزاع المردد في هذه الدعوى - دعوى عامل يطلب الزام رب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عنه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - ليس صادراً في مادة مستعجلة وفقاً لما تعنيه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، هي التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون الأساس بالموضوع ، وكانت المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإن نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال إلا أن هذه العبارة ليست إلا مرادفاً لعبارة - على وجه السرعة - التي نص قانون المرافعات السابق في المادة ١١٨ للمعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن تسرى على الدعوى التي يوجب قانون المرافعات في غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها . إذ كان ذلك فإن ميعاد استئناف

الحكم الصادر في الدعوى يكون ستين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٢ ص ٢٤٠ ع ٧٤٠)

٣- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنهم حقهم في المستحقات بمجرد تقديم طلب كتابي الى هيئة التأمينات الاجتماعية خلال خمس السنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء ، وذلك دون أن يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابي أو يترتب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه . إذ كان ذلك وكان اعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ١١٩ سألقة البيان يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بتلك الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها ودياً - إذا ثبت الحق فيها - بما يغني عن الاستمرار في التقاضي ، فإن ما تنعاه الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - على الحكم المطعون فيه الذي أيد قضاء الحكم الابتدائي برفض النفع المبدئي من الهيئة بعدم قبول الدعوى لعدم مطالبتها كتابة بالمستحقات قبل رفع الدعوى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ ص ٢٥٠ ع ١٢٦١)

(الطعن رقم ١٢١٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٢ ص ٣٠ ع ٣٠)

(الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ص ٣٢ ع ٢٨٩)

٤- ما نصت عليه المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال لا يعدو أن يكون حقاً للمحكمة على نظر هذه المنازعات على وجه السرعة . إذ كان ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى يكون أربعين يوماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٧ ص ٢٧ ع ٢٢٤)

٥- متى كان البين من الخطاب الصادر من ناظر الوقف والذي ركن اليه المطعون عليه ان اللبغ المشار اليه قد رتبته ناظر الوقف كمعاش اتفقا للمطعون عليه مدى حيالته عن مدة خدمة حدها بالفترة من يوليو سنة ١٩٢٢ الى ١٩٦٠/١٢/٣٠ ، مما مفاده ان ذلك المعاش قد تقسّر - بالاتفاق بديلاً عن مكافأة نهاية خدمته التي انتهت في ظل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكان مؤدى نص المادة ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمواد ١٨/١ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٧٩ من هذا القانون والمادة ٢٤ من القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للائجار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي - مجتمعة ومتصلة - ان الشارع قد جعل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية - التي حلت محل مؤسسة التأمينات والائجار - طرفاً أصلياً في كل القضايا التي يطالب رافعوها بحقوق مقررة لهم في قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ او بحقهم في مكافأة نهاية مدة الخدمة او بمعاش بديل عنها إذا وجد نظام خاص للمعاش وفقاً للمادة ٨٢/٢ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بحيث يتعين اختصاص تلك المؤسسة في كل دعوى تتعلق بحق من الحقوق السابقة الذكر وإلا كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة وإذا كانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حلت في هذا الصدد محل مؤسسة التأمينات الاجتماعية بموجب قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ ومن قبله القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٣ يقطع بهذا الحقل ، نصوص ذلك القانون في الجملة وعلى وجه الخصوص للمادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمواد ٥ و ١٣ و ٨٤ و ٨٩ و ١١٣ و ١١٩ و ١٢٨ و ١٣٩ من هذا القانون ، مما مفاده وجوب اختصاص تلك الهيئة في دعوى المطالبة بالحقوق التي ترتبها قوانين التأمينات الاجتماعية ، وإلا كانت غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة - لما كان ما تقدم ، وكان المطعون عليه قد رفع دعواه في ظل القانون الأخير مطالباً بالمعاش الاتفاقي المشار

اليه بكتاب ناظر الوقف مختصاً فيها وزارة الأوقاف وحدها دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن الدعوى تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف القضاء بعدم قبولها لهذا السبب .

(الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٩ فى جلسة ١٩٧٦/٢/٢١ س ٢٧ ص ٨٠)

٦- إذا كان الثالث من مطالعة محضر جلسة أن المطعون ضده عدل طلباته فى مواجهة الطاعن الى مبلغ - وهو ما انتهى اليه الخبر - وفوائده القلونية المستحقة عن هذا المبدأ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد ، ومؤدى ذلك أن تعديل المطعون ضده لطلباته اقتصر على ما فحوصه الخبر وهو مبلغ تمويض الدفعة الواحدة دون أن يمتد الى طلبه الثانى والخاص بغرامة التأخير السابق طلبها ابتداء بصحيفة دعواه والتى لم يعرض لها الخبر للنتدب ، وجملة هذه المبالغ تزيد فى مجموعها على النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية مما يجرى الطعن فى حكمها بالاستئناف ، فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/١/١١ س ٣٧ ص ١٨١)

٧- إذ كانت الدعوى ناشئة عن سبب قانونى واحد فإنها تقدر بمجموع هذه الطلبات على ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون المرافعات ، كما أن العبرة فى نصاب الاستئناف تكون وفق ذات الأساس السابق وعلى ما تنص عليه المادة ٢٢٢ من القانون بقيمة المطلوب فيها وليس بقيمة ما قضت به المحكمة ، وإذا كان للمطعون ضده قد أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم له بمعاش شهرى ومن بعده للمستحقين عنه مبلغ ١٠٤ جنيهاً و ١٣٠ مليماً قيمة التأمين الاضامى وبمبلغ ٢٦ جنيهاً قيمة المعونة المالية وكانت هذه الطلبات جميعها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو الحكم لقانون التأمينات الاجتماعية فإن الدعوى تقدر بمجموع هذه الطلبات باعتبار أن قيمتها تزيد على مائتين وخمسين جنيهاً كنص للمادة ٤١ منه ويكون استئناف الحكم الصادر فيها بالزام الهيئة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦ جنيهاً قيمة المعونة

المالية - جلتراً وفق القواعد السالفة الذكر . إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يجز استئناف الحكم الشار اليه وقضى بعدم قبول استئنافه شكلاً لعدم ايداع الطاعنة الكفالة المقررة بنص المادة ٢٢١ مرافعات قصدا الى أنه صدر بحصة انتهائية من محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز استئنافه إلا بسبب وقوع بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم بشرط ايداع مبلغ الكفالة المنصوص عليه فى تلك المادة والتي لم تودعها الطاعنة فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٥٠ فى جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٨٠٥)

٨- إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه إنه قضى بالفراغة على مورث للطعون ضدهم من عدة تهم من بينها عدم التأمين على عمال بلثرته الزراعية الموضحة أسماؤهم بمحضر الضبط وكانت تهمة عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات عن العمال - المؤتممة بالمادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - مخالفة ولا ترتبط بالجنح موضوع باقى التهم ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وإلا أنه يجوز للمتهم والنيابة العامة استئناف الحكم الصادر فيها عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك للخطأ فى تطبيق نصصوص القانون أو تلويلها ، يتمثل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى عدم خضوع العاملين بالزراعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ عدا تأمين اصابات العمل بالنسبة للفئات المنصوص عليها فى المادة ١٩ منه . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن الحكم الجنائى الذى تستند اليه قد صار بائناً ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة حكم جنائى حاز قوة الشىء المحكوم به يكون بغير دليل .

(الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٤٠٥ فى جلسة ١٤/١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٧٦)

٩- المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، بعد أن بيّنت فى فقراتها الأولى كيفية حساب الاشتراطات . لجازت فى فقرتيها الخامسة والسادسة لصاحب العمل

الاعتراض على الحساب والاتجاه الى القضاء للمنازعة فيه ، ولما كان مورد المطعون ضدهم لم يرتضِ التقدير الجزائي الذي أخطرت به الهيئة الطاعنة طبقاً لما أسفرت عنه تحرياتهما ولجأ للقضاء للفصل في منازعته ، وكانت محكمة الموضوع قد نذبت خبيراً لفحص الحساب وأسانيد الطرفين ثم انتهت بما لها من سلطة في بحث الدلائل والمستندات القيمة وترجيح ما تطعن إليه منها ، الى الأخذ بما خلص إليه تقرير الخبير محمولاً على تسليه ، فلن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

١٠- مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ١٠٢ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكوّن للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، وإن كان الثابت من مدنات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الجنبه ... والذي تأيد استثنائياً قد أدان المطعون ضده بتهمة عدم التامين على ثلاثة من عماله ، وكان بذلك قد فصل فصلاً لازماً في قيام علاقة العمل بين أولئك العمال والمطعون ضده وفي التزامه بالتأمين عليهم وهو ذات الأساس المشترك في الدعوى المدنية التي أقامها المطعن ضده بطلب براءة نتمته من اشتراكات التأمين على نفس هؤلاء العمال ، فلن الحكم للمطعون فيه إذا انتهى الى علاقة المطعون ضده هؤلاء العمال لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية يكون قد خالف قوة الأمر المقضى التي حلزها الحكم الجنائي المشار اليه .

(الطعن رقم ٩٢١ سنة ١٩٤٢ جلسة ١٩٧٨/٤/٨ ص ٢٩٢)

١١- تقضى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه : لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة

للتنفيذ الجبري . - وإذا كان الحكم الصادر في ١٧/١١/١٩٦٩ قد انتهى في أسبابه في خصوص طلبى تعويض الدفعة الواحدة بقيمة مكافأة نهاية الخدمة الى استحقاق المورث لمبلغ قيمة تعويض الدفعة الواحدة بقيمة مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك وأعاد الدعوى للمرافعة لانخال خصوم جدد (والذى العامل للمتوفى) ابتغاء تحديد ما تستحقه المطعون ضدها - احد ورثة العامل - في هذا المبلغ حسبما قرره في أسبابه وهو بهذه المثابة لا يعتبر أنه قد انتهى الخصومة كلها في معنى ما نصت عليه المادة ٢١٢ مراقعات حتى يجوز استئنافه في حينه ، كما أنه لا يندرج تحت واحد في الاستثناءات التي نصت عليها تلك المادة والتي تجيز الاستئناف وكانت الطاعنة قد التزمت مفهوم نص المادة للمشار اليها وتربعت بالحكم الصادر في ١٧/١١/١٩٦٩ في خصوص هذا الشق من الطلبات الى حين صدور الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها في ٢٥/٥/١٩٧٠ فاستأنفه - على ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه - خلال اربعين يوماً من تاريخ صدوره ، وكانت المادة ٢٢٩ فقرة أولى من قانون المرافعات تنص على أن : استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حكماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٢٢ ، مما مقتضاه اعتبار الحكم الصادر في ١٧/١١/١٩٦٩ - وفي نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط - مستأنفاً تبعاً لذلك .

(الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٢١ في جلسة ١١/٧/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٤٤٢)

١٢ - الدفع بعدم القبول الذى تعينه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو كما حرصت المذكرة التفسيرية به - الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كانه عدم الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من جهة ولا

بالدفع المعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فاللغسود إنز هو عدم القبول الموضوعى ، ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن الدفع الذى أثارت له الهيئة الطاعنة بعدم القبول والمؤسس على أنه لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمسة سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحققات واجبة الأداء أعمالاً للمادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو دفع بعدم سماح الدعوى لرفعها قبل اتخاذ إجراء متعلق بالدفع فى إقامتها وهو وجوب مطالبة هيئة التأمينات كتابة بمستحققات المؤمن ومن ثم فهو فى حقيقته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون الرافعات وكان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة أول درجة تستنفذ عند الحكم بقبول هذا الدفع ولايتها ، وي طرح الاستئناف للمقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف فإذا لفت هذه المحكمة ذلك الحكم وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها الى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل فى موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً ، لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ التزمت هذا المنظر وفصلت فى موضوع الدعوى بعد أن رفض الدفع ، لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٨ قى جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ ص ٣٠ ع ٢٦ ص ١٦٢)

١٣ - إذ كان مناط هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيلم نزاع خالص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميه أو عمالهم أو فريق منهم ، وكانت النقابة المطعون ضدها الأولى قد طلبت الى هيئة التحكيم تقرير حق العاملين بالشركات التى انحصرت عنها فى حساب مدد اشتراكهم لدى الهيئة الطاعنة مضاعفة عند حساب للعاش أو المكافأة عن الفترة من ١٩٦٧/٦/٥ حتى تاريخ انتهاء الخدمة أو انتهاء حالة الحرب ليهما سبق ، ولما كان النزاع على هذا الوضع غير قائم بين أصحاب العمل وعمالهم ولا يتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون بمنأى عن اختصاص هيئة التحكيم وتختص المحاكم العادية بنظره .

١٤- إذ كانت المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها ، بالفصل في المنازعات الخاصة بالترهات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم ، وكان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد جعل مدد الاشتراك في التأمين هو الفاصل بين استحقاق المعاش أو المكافأة في حالة انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ، وجعلها من أسس تحديد مقدارها ومقدار بعض المزايا الأخرى التي كفلها للعاملين بأحكامه ، فإن المنازعة المتعلقة بطلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين تكون من صميم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت التي تختص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فيها بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ولورثتهم ، ولو كانت المدة المتنازع بشأنها سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة لما لها من أثر في تحديد مستحقاتهم وورثتهم من المعاش أو المكافأة ومن المزايا الأخرى التي كفلها القانون ، ويكون الدفع بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب على غير سلس .

(المظن رقم ٢٩ سنة ٢٠٠٥ ، جلال نقض جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ ص ٣٧ ص ٢٨)

١٥- النص في المادة ١٣٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن «تدفع من الرسوم القضائية جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة المختصة أو المؤمن عليهم أو للمستحقين طبقاً لأحكام هذا القانون ...» مفاده غل يد المحكمة ومنعها من الحكم بالمصروفات على خاسر الدعوى من الفئات المعفاة سلفاً من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي ، فيمتد أثر هذا الإعفاء إلى وقت الحكم في الدعوى أو الطعن برفضه ليحول دون تطبيق الأصل العام المقرر في المادة ١٨٤ من قانون الرافعات والحكم عليهم بالمصروفات ، وكان مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص المادة ٢٢ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٢/٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ رسوم الصور والشهادات والمخصصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإلزامية ورسوم التنفيذ وأجر

نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصم ، مما مفاده أن الرسوم القضائية في صور الاعفاء منها لا يختلف معناها في نظر الشارع عن المعنى الذي قصده من المصروفات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزم الهيئة الطاعنة بالمصروفات شاملة مقابل اتعاب المصاصة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٥٦٢ سنة ٥٦٦ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ ،

الطعن رقم ١١٠٤ سنة ٥٥٣ في جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

١٦ - مؤدى نص المادتين ٩٠ ، القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالهيئات العامة أن الذي يمثل مجلس إدارة الهيئة العامة هو رئيس مجلس ادارتها في صلاتها بالهيئات الأخرى وأمام القضاء ، وأن لها الشخصية الاعتبارية ، وأن مؤدى نص المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدّهما الأول والثاني قد أقاما الدعوى على الطاعنين - مدير الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - ومدير التأمينات الاجتماعية بدشنا ، وكان لا يجوز القول بأن الطاعنين ارتضيا تمثيل الهيئة التي يعملان بها أمام محكمة أول درجة ، لأن صفة من ينصبه القانون في التمثيل أمام القضاء مقررة بالقانون ولا يملك الطاعنان بهذه المثابة أن ينصبا من نفسيهما نائبين قانونيين عنها . وكان الحكم المطعون فيه إذ بنى قضاؤه برفض الدفع بعدم القبول على سند من أن الهيئة اختصت في شخص الطاعنين وأنهما حضرا وأبديا دفاعهما ، وقد حجب نفسه بذلك عن تقصى الممثل القانوني لها طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٥٥٢ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ ،

الطعن رقم ١٨٤٠ سنة ٥٥٥ في جلسة ١٩٨٩/٢/٢٠)

١٧ - النص في المادة ٣٥ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في

شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أن تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة عليهم أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون ... الخ - مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للشرع غل يد المحكمة بفرض منعها من الحكم بالمصاريف على خاسر الدعوى في الدعوى المرفوعة طبقاً لأحكام القانون المذكور من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم خلافاً للأصل العام المقرر في قانون المرافعات ، وكان منلول الرسوم القضائية لا يختلف عن المعنى الذي قصده المشرع بعبارة المصروفات القضائية التي يقضى بها على خاسر الدعوى فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنة بالمصاريف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٥٠٢ سنة ٢٠٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

١٨ - الأصل في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أداء الرسوم القضائية والاعفاء استثناء منها لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، يؤكد هذا أن الشارع حين أراد إعفاء بعض الهيئات العامة من أداء الرسوم القضائية عمد إلى النص صراحة على هذا الإعفاء في القانون المتصل بعملها ، كما هو الحال في إعفاء الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي من الرسوم القضائية بنص المادة ١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٥ وإعفاء الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من الرسوم القضائية بنص المادة ١٣٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي .

(الطعن رقم ٢٢٥٢ سنة ٢٠١١ ق جلسة ١٩٩٢/١/٦ ص ٤٢ ص ١٢٩)

سريان قانون التأمينات الاجتماعية على الأحداث

١ - إذ كانت المادة ١٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن : يمنع بقاء تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة كما لا يسمح لهم بالدخول في أمكنة العمل ، ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يمنع تشغيل الأحداث إذا قلت سنهم عن خمس عشرة سنة في بعض الصناعات التي تحدد بقرار منه ، وله كذلك أن يمنع تشغيلهم في بعض الصناعات التي تحدد بقرار منه ، وله كذلك أن يمنع تشغيلهم في بعض الصناعات الأخرى ما لم تبلغ سنهم سبع عشرة سنة كاملة ، وكانت عبارة النص في الفقرة الأولى من هذه المادة قد وردت بصيغة أمرة جازمة تحظر مطلقاً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة بينما خولت الفقرتان الثانية والثالثة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تقرير حالات الحظر بالنسبة للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة أو سبع عشرة سنة في صناعات معينة وكانت المذكورة الإيضاحية قد اقتصررت في شأن تلك المادة على بيان قصد الشارع من الحظر المطلق الوارد في الفقرة الأولى وتعلقه بمصلحة عامة تستهدف حصول الأحداث حتى سن الثانية عشرة على قسط معين من التعليم ، مما مؤداه النظر إلى حالات الحظر التي تتقرر بالاستناد لحكم الفقرتين الثانية والثالثة في نطاق المصالح التي ترمى إلى تحقيقها . لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ سائغة الذكر قد حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة كاملة في صناعات معينة من بينها اللحام بالكسجين والاستيلين والكهرباء الواردة في البند (٦) من المادة الأولى منه ، وكان العمل بالصناعات الواردة بهذا القرار مشروعاً بطبيعته وإنما تقرر حظره على تلك الفئة من العمال حماية لهم من الأخطار التي قد تنجم عن العمل بها لمن كان في سنهم مما سفاده أن الحظر الوارد في القرار الوزاري السالف الذكر قد تقرر لمصلحة العامل ومن ثم فهو لا يتعلق بالنظام العام ولا يؤثر مخالفته في قيام عقد العمل ما لم يتمسك العامل ببطلانه . لما كان ما تقدم وكانت المادة الثانية

قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ -
الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن : تسرى أحكام هذا القانون
على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية :...
وجاءت عبارة النص في صيغة مطلقة لينصرف حكمها إلى كافة
العاملين - غير المستثناة فئاته - ما دامت تربطهم بأصحاب الأعمال
علاقات عمل محددة فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه إذ انتهى إلى سريان أحكام هذا القانون على مورث للمطعن ضدهم
يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٨٧٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ ص ٣٧ من ١١٨٢)

عمال البحر

١- لما كان النص في المادة ٨٨ (ج) من قانون العمل الفردي رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن « يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل (١) ... (د) (ج) ضباط السفن البحرية ومهندسوها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية » ، بما مفاده أن ملاحى وضباط ومهندسى السفن البحرية كلنوا من المستثنين من نطق تطبيق قانون العمل الفردي عليهم ، وكلن القانون رقم ١٣٧ باصدار قانون العمل والمعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٨/٧ قد وردت نصوصه خلواً من نص معادل للمادة ٨٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مما يدل على رغبة المشرع فى الغاء الاستثناء المقرر فيها بالنسبة الى ضباط ومهندسى وملاحى السفن البحرية وخضوعهم لأحكام قانون العمل الفردي وبالتالي خضوعه للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن حقوقهم التأمينية المنصوص عليها فيه ، عملاً بالفقرة (ب) من المادة الثانية منه وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخطأ المعنى فى الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - الذى يجيز للمصاحب باصابة عمل أو للمستحقين عنه للتمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إذا نشأت الاصابة عنه ، هو خطأ صاحب العمل الشخصى الذى برتب مسئوليته الذاتية وهو خطأ واجب الانبات ، ومن ثم فلا تنطبق فى شأنه أحكام المسؤولية المفترضة الواردة فى المادة ١٧٨ من التقنين المدنى ولا تلك الواردة فى المادة ٧٧ من قانون التجارة البحرية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام مسئولية الطاعنة عن الضرر والزمها بالتعويض تأسيساً على ثبوت الضرر وحده دون حاجة الى ثبوت الخطأ فى حقها فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون معيباً بالقصور الذى يمنع محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٠١ س ٥٧٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

عمال الخباز

١- مؤدى نص الملتين ١٩ ، ١٢٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥
باصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانونين رقمى ٩٢ لسنة
١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨١ الذى يحكم واقعة الدعوى إن معاش العجز
الجزئى للمستديم يربط على أساس الأجر الشهري الذى سدد عنه
الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين من مدة خدمة المؤمن عليه أو مدة
الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك وأن الأجر الذى يتخذ أساساً لهذا
الربط هو الأجر الفعلى ، وأنه يجوز تغيير طريقة حساب الأجور بقرار
من الوزير المختص ، وكان قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١
فى شأن التأمين على عمال الخباز فى القطاع الخاص قد حدد أجر
تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى للمعاملين فى هذه
للخباز بواقع جنيهمين يومياً للفردان . وكان الثابت فى الأوراق أن المطعون
ضده الأول كان يعمل فرداً بمضبر المطعون ضده الثانى ، وأن خدمته
انتهت بسبب عجز جزئى مستديم ، فإنه يتعين حساب حقوقه -
التأمينية على أساس الأجر المبين بالقرار سالف الذكر إيا كان مقدار
الأجر الذى تقاضاه أو الاشتراكات التى سددت له ، إذ المقرر فى قضاء
هذه المحكمة أن أحكام قوانين - التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا
يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية ، لاشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها
بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه . وإذ
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠)

٢- تنص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن : تحسب الاشتراكات التى يؤدونها
صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل

شهر ... ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة .. وكان مؤدى ذلك أن اشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجور الفعلية للعمال وأنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجور إلا بقرار يصدر من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الطاعنة ، وكان القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية للفران بواقع جنيهان يومياً فإنه يتعين حساب معاشه على أساس الأجر المعين بذلك القرار الوزاري ، لئلا كان مقدار الأجر الذي تقلضه او - الاشتراكات التي سددت عنه إذ للمقرر أن لحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

(الظمن رقم ٨٢٠ سنة ٥٧٠ في جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)

٣- لما كانت المادة ١٢٥ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باسناد قانون التأمين الاجتماعي - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن تحسب الاشتراكات التي يؤمها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر ، ويراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم مشطهرة ، ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدة التي لا يستحق عنها أجر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة ، كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وإداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون ، وكان قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين على عمال للخيازة في القطاع الخاص ، قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة ، وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي للعاملين في هذه المخازن بواقع جنيهين للفران ، وكان الثابت بالأوراق أن مورد المطعون خدماً الأولى والثانية كان يعمل فراناً بمخبر للطعون ضده

الثالث ، وإن خدمته انتهت بوفاة ، فإنه يتمتع حساب الحقوق التأمينية على أساس الأجر المبيّن بالقرار سالف الذكر ، أيًا كان مقدار الأجر الذي تقاضاه أو الاشتراكات التي سددت عنه ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعاش والتعويض الإضافي على أساس الأجر الفعلي ، ولم ينزل لحكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٦٦٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)

٤ - لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي تنص على : تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر ، ويراعى في حساب الأجر تحديد عد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشرفة ، ... ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي يكون لوزير التأمينات بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات . وكان قرار وزير التأمينات رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذي صدر تنفيذاً لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ وعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية للعاملين في المخابز البلدية بواقع ستمائة مليم للخرط ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول كان يعمل خرطاً بمخبز المطعون ضده الثاني وانتهت خدمته في ١٩٧٧/١٠/٢٨ للمعز الجزئي للمستديم فإن لحكام القرار الوزاري المشار إليه بشأن تحديد الأجر الذي يجري على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معاش وتعويض إضافي تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى أعمالاً للمادة الثانية من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تقتضى باستمرار العمل بالقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام التشريعات السابقة على ذلك القانون القائمة في تاريخ العمل به لحين صدور القرارات المنقولة له . وإن خالف الحكم المطعون فيه

هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعاش والتعويض الاضافى
على اساس الاجر الفعلى ولم ينزل احكام القرار الوزارى سالف الذكر
فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٦ .

الطعن رقم ٢٢٣٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦ س ٤٠ ج ٢ ص ١٧)

عمل الزراعة

١- إذ كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الثانية منه على أن يستثنى من نطاق تطبيقه « العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص » كما جرى نص المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على أن أحكامه لا تسرى على « العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص » وكان المشرع حين أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي واستثنى من أحكامه العاملين في الزراعة إنما أراد بهذا الاستثناء - وعلى ما بين من المناقشات البرلمانية الخاصة بهذا القانون - استبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون الأعمال الإدارية والكتبية المتعلقة بالزراعة مما يكشف عن أن لمصطلح « العاملين في الزراعة » مدلولاً معيناً في قصد المشرع ، وكانت نصوص القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق التأمين وأخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والذي استثنى بدوره العاملين في الزراعة من نطاق تطبيقه ، وكذلك نصوص قانوني التأمين الاجتماعي الصادرين بالقانونين ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و٦٢ لسنة ١٩٦٤ قد خلت مما يشعر بتحول المشرع عن مدلول ذلك المصطلح ، فإنه يتعين التزام هذا المعنى في تفسير نص المادة الثانية من القانونين الأخيرين لأن الأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذ لورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ص ٢٥ من ١٠٩٥ ،

الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ ص ٢٦ من ١٢٣٢ ،

الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ ص ٢٨ من ٧٩٢)

٢- إذ لوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ حين تحدثت عن فئات العاملين التي استثنائها القانون في مادته الثانية من

أحكامه « العاملين في الزراعة والمقصود بهم من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ولا يمتد الاستثناء إلى من يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة كمنظار الزراعة والخبول والخفير أو كانت الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمال مماثلة » تكون قد خرجت عن المعنى الصحيح لعبارة النص حسبما قصده الشارع فضلاً عن تخصيصها لعمومه بغير مخصص وتجاوزت حد الإيضاح وبسطت مجال تطبيق القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه التي قصرت سريان أحكامه فيما يتعلق بالعاملين في الزراعة وفقاً للمادة ١٩ منه التي صيغت على غرار المادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العاملين المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين للأمراض المهنية بالنسبة لتأمين إصابات العمل وهو ما لا تملكه المفكرة ومن ثم فلا يعتد بما ورد بها في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٦٤/٢٢ ص ٢٥ من ١٠٩٥ .

الطعن رقم ٨٨٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٤ ص ٢٩ من ١٦٨٩ .

الطعن رقم ١٠٣٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٣ ص ٣١ من ٢٨٠)

٣- جرى قضاء هذه المحكمة على اعتبار العاملين في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومنهم الذين يؤدون أعمالاً إدارية أو كتابية متعلقة بها من الخارجيين عن نطاق هذا القانون ظلالاً لم يصدر في شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار بذلك وفق ما نوهت عنه المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن ارتفاع فئات عمال الزراعة بمزايا التأمينات الاجتماعية والمعمول بها طبقاً للمادة الخامسة منه اعتباراً من أول الشهر الثالث لتاريخ نشره في ١٤/٦/١٩٧٣ ، ونصت المادة الأولى من ذلك القرار على أن تسري أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليها على الفئات التالية : (١) ب- عمال الزراعة الدائمين في القطاع الخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير

التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء ، ويكون التأمين عليهم الزامياً ، ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور ، كما نصت المادة الثانية منه على أنه : « يقصد بعمل الزراعة الدائمين العمال الذين لا تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل في النشاط الزراعي عن ستة أشهر متصلة » . مما مفاده سريان قرار التأمينات المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على عمال الزراعة في القطاع الخاص الذين لا تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل في النشاط الزراعي عن ستة أشهر متصلة ، والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء ، وأنه إذا أصدر وزير التأمينات القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بتحديد فئات عمال الزراعة الذين يسرى في شأنهم قانون التأمين الاجتماعية والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره في ١٩٧٤/٧/٣ ، ونص في مادته الأولى على أن : تسرى أحكام تأمين اصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على العاملين في الزراعة الذين لا تقل مدة عملتهم عن ستة أشهر متصلة لدى الجهات الآتية : (١ - ... ب - حائزي الأراضي الزراعية الذين تزيد مساحة الحيازة عن خمسة أفدنة في أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه أو في أي تاريخ لاحق ج - فئات تأمين اصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ تعتبر سارية على عمال الزراعة الدائمين في القطاع الخاص بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٧/٣ بتحديد فئاتهم تنفيذاً للقرار الجمهوري المشار اليه والعمل به بدءاً من هذا التاريخ . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الثاني عمل خفياً لزراعة المسمون ضده الأول في ١٩٧٣/٧/٨ وأن اشتراكات التأمين بها من الطاعة هي عن فترة عمله لدى رب العمل حتى آخر يناير سنة ١٩٧٤ فلا تمتد اليها أحكام القرار الجمهوري رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ الذي تراخى العمل به في هذا الشأن إلى حين صدور القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ للتخذ له والعمل به ابتداءً من تاريخ نشره في ١٩٧٤/٧/٣ ، وإذا انتهى

الحكم المطعون فيه الى عدم استحقاق الطاعة لاشتراكات التأمينات الاجتماعية عن المدة محل النزاع حتى آخر يناير ١٩٧٤ وقضى برد ما دفع منها بغير حق فإنه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون .
(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤ س ٢٠ ع ٢ ص ٧٤٠)

٤- لما كان المشرع قد أصدر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ونص في المادة العاشرة منه على أنه : يقصد بالعمالين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للائجار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، وكانت المذكرة الاضاحية لهذا النص قد اتصحت عن أنه إنما تغيا بيان قصد الشارع من عبارة عمال الزراعة الواردة في القوانين المشار اليها بما ينبىء عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط ... وهو ما مؤيداً أن عبارة المادة العاشرة المشار اليها ليست إلا تفسيراً كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة للمستثنين من تطبيق أحكام القوانين المنوّه عنها بنص المادة ، أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، ذلك أنه يحق للمشرع أن يصدر قانوناً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ولا يؤثر في هذا الحق استطلاقة الزمن بين القانونين ويعتبر القانون التفسيري كاشفاً عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذي فسّره وليس منشئاً لحكم جديد ومؤدى ذلك بطريق اللزوم والافتضاء أن من عناهم من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة - وهم الذين يؤدون الأعمال الالورية وأعمال الحراسة كناظر الزراعة والخولى والخفير وكتاب الزراعة والحصل والعمال المشتغلين على الآلات الميكانيكية وغيرهم ممن يؤدون أعمالاً مماثلة - يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التي نظمها تلك التشريعات .
(الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ س ٢٧ ع ٢ ص ٢٤٢٢)

- الطعن رقم ١٥١٢ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢ ص ٨٨ ،
 الطعن رقم ١٧٤ سنة ٢٠٠٤ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٢ ،
 الطعن رقم ١٩٣ سنة ٢٠٠٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ ،
 الطعن رقم ٢٠٩٩ سنة ٢٠٠٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٩

٥- مفاد النص في المادتين ٥/ب و ١/٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن ذلك القانون لم يستثن العاملين في الزراعة من الخضوع لأحكامه ومؤدى ذلك تطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة ٢/ب واستثنائها الواردة في المادة ١/٢ عليهم بحيث يلزم اسريان قانون التأمين الاجتماعي عليهم أن يتوافر شرطان ١- ألا يقل سن العامل عن ١٨ سنة . ٢- أن تربط العامل بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة وقد تحددت الصفة المنتظمة هذه بقرار من وزير التأمينات رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ بالعمل الذي يدخل طبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق سنة أشهر على الأقل وفي حالة عدم توافر الشرطين كان لهم الاستفادة من نظام التأمين إذا كان قد سبق خضوعهم لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المفسر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وإلا فإن له الانتفاع بالتأمين الشامل بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى وحل محله القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول يعملون لدى المطعون ضده الرابع في أعمال تدخل طبيعتها فيما يزاوله من أعمال ويصنفه منتظمة من ١/٤/١٩٧٧ وتزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً ومن ثم يسرى عليهم قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ دون حاجة لبحث طبيعة أعمالهم وما إذا كانت من أعمال الزراعة البحتة من عدمه .

(لظعن رقم ٢٣٦٩ سنة ٢٠٠٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٩ ص ٤٢ ص ٤٨١)

عمال المقاولات

١- إذ كان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته الصابعة على أن يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع أحكامه وذلك الى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر - وعلى ما يبين من عنوانه وديباجته - لبيان طريقة وشروط حساب الأجر في تأمين اصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة ومنهم عمال المقاولات تنفيذاً للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي نصت بعد أن نظمت كيفية حساب الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم على أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة أن يضع شروطاً أخرى لحساب الأجر في حالات معينة ، وكان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد قصر في المادتين ٢ و ١٩ منه حق العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة في التأمينات على تأمين اصابات العمل بينما امتد اليهم نطاق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، فإن هذا القانون وبالتطبيق لحكم المادة الصابعة منه بعد ناسخاً لذلك القرار الوزاري المشار اليه لقيام تعارض بينهما يتمثل في أن هذا القرار كانت غايته وكما تقدم القول بيان طريقة وشروط حساب أجور هؤلاء العمال في تأمين اصابات العمل وحده تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية السابق وهو ما لا يتوافق مع القانون الحالي لوضعهم على النحر المبين به ولا يجعل لهذا القانون مجالاً في التطبيق بعد صدور هذا القانون ولا يتال من هذا فنظر أن يكون قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ الذي

صدر تنفيذاً لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - التي التزمت هي أيضاً الأصل المقرر في المادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو أن يكون أداء الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم - قد أبقى على الطريقة التي وضعها القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب أجور عمال المقاولات والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة مادام أن هذا القرار يتعارض مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على النحو السالف الإشارة إليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأجرى حساب الاشتراكات الخاصة بعمال المطعون ضدهما الأولين - الذين استخدموا في عملية مؤقتة خاصة بتوريد الأحجار السنوية لجسور النيل - على أساس لجورهم الفعلية لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، الذي يحكم واقعة الدعوى ، واستبعد حسابها وفق أحكام القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(لظمن رقم ٤٣٦ سنة ٢٨ في جلسة ١١/٢٠/١٩٧٤ ص ٢٥ من ١٢٠١)

٢- إذا كان البين في استقراء نصوص المواد ٤ و ١٠ و ١٢ و ١٥ و ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بإنشاء الاشتراكات من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم إلا أولئك الذين يستخدمون عمالاً يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية قد نصت على أنه : إذا عهد لتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون ، فإن مفاد ذلك أن المقاول وحده هو الملزم بإنشاء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر

فى عقد المقاولة ، وفى حالة عدم لخطاره هيئة التامينات باسم المقاول وعنوانه ، كان للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى ، خلافاً للمقاول الأصلى الذى جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن فى الوفاء بالالتزامات المقررة فى قانون التامينات الاجتماعية . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم مسئولية المطعون ضده - مالك البناء - عن دفع اشتراكات التامين عن العمال الذين قاموا بتنفيذ عملية البناء موضوع التذاعى طالما أن الثابت أنه عهد بذلك الى المقاول ، فإن لا يكون قد لخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٤٠ فى جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٧١٠)

٣- لم يضع المشرع فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى وفى المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى تعريفاً لصاحب العمل ، ثم عنى بتعريفه فى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فنص فى المادة الأولى منه على أنه : يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعى أو اعتبارى يستخدم عاملاً أو عمالاً لقاء أجر مهما كان نوعه ، وإذا كان هذا النص قد ورد بصيغة عامة مطلقة دون اشتراط امتهان صاحب العمل أو احترافه فإن قصر هذا التعبير على صاحب العمل الذى يمتحن أو يحترف العمل الذى يزاوله بدعوى الاستهزاء بما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه من أن المقصود بصاحب العمل هو كل شخص طبيعى أو اعتبارى يتخذ من العمل الذى يزاول حرفة أو مهنة له إما بقصد الربح وإما لتحقيق أغراض اجتماعية أو ثقافية ، يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وانحرافاً عن عباراته الواضحة وهو ما لا يجوز لخروج ذلك عن مراد الشارع ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن المطعون ضده لا يخضع لقانون التامينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باعتباره صاحب عمل لأنه لا يحترف صناعة البناء وعلى هذا الأساس قضى ببراءة تيمته من المبلغ الذى تطالب به الهيئة الطاعنة وحجبه هذا الخطأ عن بحث حقيقة العلاقة بين المطعون ضده

وبين هؤلاء العمال الذين استخدمهم في بناء عقاره وما إذا كانت علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٩٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ س ٢٧ من ١٠١٥ .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ س ٢٨ من ٧٢٨)

٤ - مؤدى نص المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات - والصادر عملاً بالتفويض الوارد بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وأياً كان وجه الرأي في مدى التزام حدود ذلك التفويض فيما فرضه على صاحب العمل من التزام باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها للهيئة لا ينطبق في الأصل ويصريح عباراته إلا حيث يعمد بتنفيذ العمليات الى مقاولين من الباطن وهو ما لم ينكشف عنه الواقع في الدعوى الراهنة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى استبعاد تطبيق حكم تلك المادة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ س ٢٨ من ١٥٠٢ .

(الطعن رقم ٢٧٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ س ٣٢ من ١٨١)

٥ - مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزم بإداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذي استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه في الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى فلا تقيم واقعة الدعوى عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء بعمال تابعين له ماامت للمادة ١٨ للشار إليها افتقدت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون .

(الطعن رقم ٧٠٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٣ س ٢٩ من ٢٠٠٨ .

الطعن رقم ١٨٤٣ سنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٦

٦- يبين من استقراء نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلزم بإداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال إلا أولئك الذين يستخدمون عمال يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المقاول وحده هو الملزم بإداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وأنه في حالة عدم قيام صاحب العمل باخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه لا يكون للهيئة إلا مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى خلافًا للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى ببراءة نمة المطعون ضده استناداً إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اعتد بحقوق المقاولة المقدمة من المطعون ضده في مجال اثبات أنه عهد بالبناء إلى مقاولين ورتب على ذلك عدم التزامه بإداء الاشتراكات ما لحقت الطاعة لم تنف هذا الذي أثبت فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات أو أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٧٩ ص ٢٠ ج ٢ ص ٧٨١)

٧- المقاول وحده هو الملزم بإداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاولة وفي حالة عدم قيام الأخير باخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه لا يكون للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى خلافًا للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية فلا تسقط واقعة عدم الاخطار حق مالك العقار في اثبات أنه عهد بتنفيذ العمل إلى أحد المقاولين .

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧٩ ص ٣٠ ج ٢ ص ٤٩)

٨- إن كانت الهيئة الطاعة لم تجادل أمام محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الاستئنافية في حجية العقود التي قدمتها المطعون ضدها (مالكه العقار) للتدليل بها على أنها عهنت بإقامة البناء الى مقاولين متعددين - وكان الدفاع الذي تتحدى به الهيئة في هذا الشأن يعد سبباً جديداً - لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .
(الطعن السابق)

٩- صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات في ٢٨/١٠/١٩٧٣ على أن يعمل به من ١/١١/١٩٧٣ ، وكان الثابت من مدونات الحكم للمطعون فيه أن مورث المطعون ضدها - العامل - توفي بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٣ قبل العمل بهذا القرار فلا تسرى لحكامه على واقعة الدعوى .
(الطعن رقم ٧٣١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٨٠ من ٣١ ص ١٥٠)

١٠- مفاد المادتين ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يتعين التعرف على القيمة الفعلية لتكاليف المباني كأحد العناصر التي يمكن بمقتضاها التوصل الى تقدير الاجرة ، ولما كان مدخل البوابة يعتبر من للمباني ولا يتدرج ضمن حساب للتر المسطح منها ، وكانت الأتعاب الهندسية واشتركت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الذين قاموا بالبناء تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء والتي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني ، فإن النعي بأنها لا تدخل في تقدير الاجرة يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨١ من ٣٢ ص ٢٢٨٢)

١١- مفاد نص للمادة الأولى والفقرة الثانية من المادة السابعة من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات الصادر نفاذاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن العمال المقصود بالتأمين عليهم وفق هذا القرار من ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات ، أما من عداهم ممن ترتبط عقود عملهم بعمل آخر غير المقاولات ، فلا يسرى عليهم هذا القرار ولو استخدمهم صاحب العمل في أعمال مقاولات عارضة على عملهم

الأصلى لديه . لما كان ذلك وكان البين من أوراق الطعن أن العمال المراد اخضاعهم لهذا القرار إنما هم عمال دائمون لدى الطاعن ترتبط عقود عملهم لديه بعمله الأصلى وهو تصنيع الأخشاب وبيعها ومؤمن عليهم لدى الهيئة ولا ترتبط عقود عملهم بعمليات مقاولات فإن القرار الوزارى ٧٩ لسنة ١٩٦٧ لا ينطبق عليهم . وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(الطعن رقم ٣٧١ سنة ٤٦ قى جلسة ١٩٨١/١٢/١٤ س ٣٢ ص ٢٢٩٥)

١٢ - لما كان مؤدى نص المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الما قول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب البناء الطرف الآخر فى عقد المماقولة ، وفى حالة عدم قيام الأخير بإخطار الهيئة العامة للتأمينات باسم المماقولة وعنوانه فى الميعاد المقرر ، يكون للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى فلا تقيم واقعة عدم الاخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى قام بالبناء بحال تلميح له ما دامت المادة ١٨ المشار إليها افترضت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون . لما كان ذلك وكان الأصل فى الحقوق الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - براءة النمة وانشغالها عارض ويقع عبء الاثبات على عاتق من يخالف الثابت أصلاً مدعياً أو مدعى عليه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة نمة المطعون عليهما من المبلغ الما طلب به على أنهما ليستا صاحب عمل بالنسبة للبناء الذى أقامته وأن عدم اخطارهما الهيئة الطاعنة باسم المماقول الذى تولى البناء لا يعنى أنهما أقامته بعمال تحت اشرافهما ورقابتهما ، وأن قول المطعون عليهما بأنهما لم تستخدم فى إقامة البناء عمالاً تربطها بهم علاقة عمل لا يجعل منهما مدعى بخلاف الظاهر أصلاً فلا ينتقل اليهما عبء اثبات أن علاقتهما بمن عهد اليهم بتشديد البناء علاقة ماماقولة

وليسست علاقة عمل ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(المظن رقم ٢٧٣ سنة ٤٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ من ٣٢ ص ١٨١)

١٣ - تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أنه « تحسب الاشتراكات وكان وزير العمل والتأمينات الاجتماعية قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٧٩ لسنة ١٩٦٧ و ٩ لسنة ١٩٦٩ و ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات وبيان الأجر الذي يتم على أساس تحديد حقوقهم التأمينية وذلك لحكمة ترجع الى طبيعة العمل الذي يؤدونه ، بما مؤداه ان الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال مقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حددته تلك القرارات بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته . لما كان ذلك وكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ قد صدر من وزير التأمينات في ٢٨/١٠/١٩٧٣ على أن يعمل به من ١/١١/١٩٧٣ ونص في المادة الثالثة منه على أن « يتم تحديد المزايا التي تستحق لعمال المقاولات المشار اليهم في المادة ١ من قرار السيد وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس الأجر المحدد لحرفة العامل وفقاً للجدول رقم (٨) المرافق ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول التحق بالعمل لدى المطعون ضده الثاني في ١/٩/١٩٧٤ في أعمال المقاولات وأصيب في ٢٨/١٠/١٩٧٤ باصابة عمل نشأ عنها عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٣٩٪ فإن أحكام القرار الوزاري المشار اليه بشأن تحديد الأجر الذي يجرى على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معونة مالية ومعاش تكون هي الواجبة التطبيق ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب للمعونة المالية والمعاش على الأجر الفعلي ولم ينزل أحكام القرار الوزاري المسالف بالذكر فإنه كون قد خاف القانون وخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(المظن رقم ٢٣٥٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ من ٢٤ ص ٢٩٧)

١٤ - لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي تنص على « تحسب الاشتراكات التي يؤديها

صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر ، ويراعى في تحديد الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة ، ... ومع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر اشتراك الأساس يكون لوزير التأمينات بقرار يصدر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات بتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكافأة ، وكان قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ قد صدر بموجب هذا التفويض وعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات وبيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية وذلك لحكمة ترجع الى طبيعة العمل الذي يؤدونه ، بما مؤداه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حددته ذلك القرار بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته ، ونص في المادة الأولى منه على أن يتحدد أجر اشتراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقاً لأحكام الجدول المرافق وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدها يعمل بقطاع المقاولات وتوفى في ١١/١١/١٩٨١ فإن أحكام القرار الوزاري المشار اليه بشأن تحديد الأجر الذي يسوى على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معاش وتأمين اضافي تكون هي الواجبة التطبيق ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعونة المالية والمعاش على أساس الأجر الفعلي ولم ينزل أحكام القرار الوزاري السالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٣٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٦)

(الطعن رقم ١٣٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٤)

(الطعن رقم ٧٣٦ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩ من ٣٩ ص ١٣٥)

١٥ - لما كانت المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ تنص على أن : تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على

أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر . ويراعى فى حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل فى الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم مشاهرة . ولا يؤدى أية اشتراكات عن المدة التى لا يستحق عنه الأجر . ويكون الحد الأدنى للأجر الذى تصد على أساسه الاشتراكات شهرياً الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه بقوانين أنظمة العاملين للمنتخبين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات القطاع العام كما يكون الحد الأقصى لهذا الأجر ٣٠٠ جنيه سنوياً . ومع عدم الإخلال بالحد الأقصى المشار إليه يجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات ، وقد أصدرت وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية بموجب هذا التفويض القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ بتحديد أجر اشتراك المؤمن عليهم بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص ، بما مؤناه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذى حدده هذا القرار ، لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من ذلك القرار تنص على أنه « يتحدد أجر اشتراك المؤمن عليهم من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص وفقاً لأحكام الجدول المرفق » ، وحدد البند الأول من الجدول متوسط الأجر اليومي للعمال العائدين أو الفعلة بمبلغ جنيه واحد ، وكان الثابت بمعدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهما كان من العاملين بقطاع المقاولات بالقطاع الخاص كعامل عانى فى الفترة من ١٩٧٨/٩/١ حتى ١٩٨١/٩/٩ فإن أحكام القرار الوزارى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه بشأن تحديد الأجر الذى يجرى على أساسه حساب الحقوق التأمينية للعامل تكون هى الواجبة التطبيق ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى خصائه على حساب المعاش على أساس الأجر الفعلى ، ولم ينزل أحكام القرار الوزارى سالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

١٦ - لما كانت المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى تنص على أن « تحسب الاشتراكات التى

يؤيدها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر ، ويراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة ، ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدة التي لا يستحق عنها أجر . ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لهذا القانون ، وقد أصدر وزير التأمينات الاجتماعية بموجب هذا التفويض القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ ، بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ، وبيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية ، وذلك لحكمة ترجع الى طبيعة العمل الذي يؤدونه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حدده هذا القرار بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكان القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩ صادر من وزير التأمينات الاجتماعية والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٧٩ قد نص في المادة الثالثة منه على أن يحل الجدول المرافق محل الجدول رقم ٨ المرافق لقرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، وحدد البند الخامس من الجدول الأجر اليومي للمبيض بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه وكان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده يعمل في مهنة مبيض ، وقد انتهت خدمته في ١/٢/١٩٨٢ ، فإن أحكام القرار المشار اليه بشأن تحديد الأجر الذي يجرى على أساسه حساب الحقوق التأمينية للعامل تكون هي الواجبة التطبيق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعاش على أساس الأجر الفعلي ، ولم ينزل أحكام القرار الوزاري سالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٨٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

١٧ - مؤدى النص في المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨٩ أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذى حدده هذا القرار بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته . لما كان ذلك وكان قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ المعمول به من ١/١٩٨٣ قد نص فى المادة الأولى منه على أنه : «... وفى المادة الثانية منه على أنه : «.... وقد حدد هذا الجدول أجر الاشتراك اليوم للعمال الماهر ٣ جنيه وللعمال الفنى ٢ جنيه وللعمال العادى بمبلغ ١ جنيه وكان الثابت فى الدعوى أن مورث المطعون ضدها الأول التحقت بالعمل لدى المطعون ضده الثانى فى أعمال المقاولات وتوفى فى ٢٢/١٠/١٩٨٣ فإن أحكام القرار المشار اليه بشأن تحديد أجر الاشتراك الذى يجرى على أساسه حساب الحقوق التأمينية للعمال تكون هى الواجبة التطبيق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على حساب المعاش على أساس الأجر الفعلى الشهرى وقدره ١١٨,٨٨ جنيه ، ولم ينزل أحكام القرار الوزارى سالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٨٧٤ سنة ٥٨ ق جلسة ٢٠/١/١٩٩٤ س ٤٥ ص ٢١٤)

١٨ - لما كانت المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقانونين رقمى ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ، ٦١ لسنة ١٩٨٩ تنص على أن : «... وقصد أصدر وزير التأمينات الاجتماعية بموجب هذا التفويض القرار ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن التأمين على عمال المقاولات وحدد فيه أجر الاشتراك الذى تؤدى على أساسه حصة المؤمن عليه فى اشتراكات التأمين الاجتماعى بالنسبة لعمال المقاولات الموضحة مهمتهم فى الجدول رقم (١) المرافق ، بما مؤداه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من هؤلاء العمال يجرى حسابها على أساس الأجر الذى حدده هذا القرار بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته .

(الطعن رقم ٦٠٦٩ سنة ٦٢ ق جلسة ٧/٧/١٩٩٤ س ٤٥ ص ١١٧)

عمال مصانع الطوب

١- لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته الثانية عشر على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل والتي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر يناير من كل سنة ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة » كما نص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي في المادة ١٢٥ منه على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال شهر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة ... » وكان مؤدى ذلك أن اشتراكات التأمين تحسب على أساس الأجور الفعلية للعمال وأنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجور إلا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة المطعون عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على الحساب الذي أجريته اللجنة الفنية الدائمة - التي شكلها وزير العمل - بتقدير أجور عمال مصانع الطوب دون اعتداد بالأجور الفعلية لعمال مصنع الطاعن ، وكان هذا الحساب ينطوي على تعديل في طريقة تقدير الأجور التي تتخذ أساساً لربط اشتراكات التأمينات دون أن يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٠٩ سنة ٥٠ جلسة ١١/٢٣/١٩٨١ من ٣٢ من ٢٠٧٣ .

الطعن رقم ٩١٤ سنة ٤٩ جلسة ٢١/٢/١٩٨٣ من ٣٤ من ٥١٢)

٢- مؤدى نص المادة ٧/١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع أعطى لوزير العمل - بناء على اقتراح إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - سلطة إصدار

قرارات بقواعد خاصة لطريقة حساب الاشتراكات بالنسبة لبعض الحالات حسب ظروفها وكذلك بتحديد الشروط والأوضاع في شأن تحصيل وإداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقاً للقانون ولو خالفت هذه القواعد ما هو متبع بالنسبة لغيرها .

(الطعن رقم ١١٢٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ ص ٢٤ ص ٥١٨)

٣- مؤدى نص المادة الثانية عشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن اشتراكات التأمين تصب على أساس الأجور الفعلية للعمال وأنه لا يجوز تغيير طريقة حساب الأجور إلا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن الطاعة اعتمدت في حساب الاشتراكات التي طالبت بها المطعون ضده على تقديرات اللجنة الفنية الدائمة لأجور عمال مصانع الطوب ولم تعتمد بالأجور الفعلية لعمال مصنع المطعون ضده وأن هذا الحساب انطوى على تعديل في طريقة تقدير الأجور التي نص عليها القانونان السالف ذكرهما وتتخذ أساساً لربط الاشتراكات التأمينية دون أن يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٩١٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ ص ٢٤ ص ٥١٢ ،

الطعن رقم ٣٠٩ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ ص ٢٢ ص ٢٠٧٢)

قانون

١- إذ كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٩/٤/٧ وبدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٥٩/٨/١ طبقاً للعادة السابعة من إصداره . فإنه يفترض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره ، ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله لأحكامه ، ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قبول اعتذار المطعون ضده بجهله بأحكام القانون السالف الذكر إلى أن حكم قانون التأمينات الاجتماعية في شأن سريان أحكامه على موظفي المكتب لم يكن جلياً وإنما كان محل تأويل وتفسير مما لا يعتبر معه أن المطعون ضده قد تخلف عن الاشتراك لدى الهيئة الطاعنة على عمال المكتب وموظفيه ، وكان هذا القدر الذي أسس عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يقوم على سند من القانون إذ أن ادعاء المطعون ضده بعدم وضوح نص ذلك القانون في خصوص حالته لا يمنع من انطباقه عليه من تاريخ العمل به إذا ما توافرت شروطه اعمالاً لما هو مقرر من أنه لا يفترض في أحد الجهل بالقانون ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢ س ٢٤٤ ص ١٢٤٧)

٢- حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، ذلك لأن القانون وحده هو الذي ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه حتى ولو لم يرق صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة (مادة ١١٢ من القانون) وكان التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون إلزامياً بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم (المادة ٤ من القانون) بالبناء على ذلك فإن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أي من الهيئة العامة للتأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال

الخاضعين لأحكام القانون من الالتزامات التي فرضها القانون عليهم .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢ من ٢١ ص ٢٨٠ .

الطعن رقم ١٧٩٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٨ ،

الطعن رقم ٦٧٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠)

٣- مفاد نص للمادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - هو سريان أحكام هذا القانون على جميع العاملين عدا من توهت عنهم تلك المادة ومن بينهم أصحاب الأعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لم يصدر فى شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار من رئيس الجمهورية .

(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ من ٢٤ ص ١١٩٦)

٤- إذ كان مورث للطعون ضدهم - على ما هو ثابت فى الدعوى - شريكاً متضامناً فى الشركة .. ومدير لها مقابل نسبة محددة من صافى الأرباح ، وكانت علاقة المدير الشريك المتضامن فى شركة التضامن ليست - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وإنما هى علاقة شركة وما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته لها هو فى حقيقته حصة من الربح وليس أجراً ، ومن ثم لا يعتبر عاملاً لديها ولا يكون خاضعاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا يغير من هذا النظر قيام الشركة بالاشتراك فى التأمين عنه لدى الهيئة الطاعنة ، ذلك لأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية لا يعرف سوى التأمين الإلزامى على العاملين الخاضعين لأحكامه وقد ناط بالطاعة القيام بهذا التأمين الإلزامى ولم يفكر لها القيام بتأمين اختياري من أى نوع كان فلا يعتد بقبولها الاشتراك فى التأمين عن شخص غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسب هذا القبول أى حق فى التمتع بأحكامه لأن حق المؤمن عليه فى التأمين منشؤه القانون .

(الطعن رقم ٦٥٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ من ٢٤ ص ١١٩٦ .

الطعن رقم ٥١٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٥- لما كان يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز ادارة هذه الأعمال . فإذا كان للمركز الرئيسى فى الخارج ، وكانت فروعها فى مصر هى التى أبرمت هذه عقود ، فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن «القوانين المصرية هى الوجة التطبيقى تأسيساً على ما استخلصه من وقائع الدعوى من أن « طرفى العقد مصريان وإن المركز الرئيسى لرب العمل هو القاهرة والأقلمة الدائمة للمورث كانت بالقاهرة وقد اتجهت آراة المتعاقدين عند إبرام العقد لاختضاع أحكامه للقوانين المصرية فضلاً على أنه عقد عمل فردى وفقاً لقانون العمل المصرى وقانون التأمينات الاجتماعية المصرى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(المحضر رقم ١٥٧٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ من ٣٧ ص ٢٧٧)

٦- مؤدى المادتين ١٥٠ ، ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بصانار قانون التأمين الاجتماعى أن حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش وشروط استحقاقهم . وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة على الوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه ولو لم يقر صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة . وإن التأمين فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون الزامى بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال لديهم وأن أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تطل أى من الهيئة أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم .

(المحضر رقم ١٥٧٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ من ٣٧ ص ٢٧٧)

٧- تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج الى طلب من الخصوم بل هو واجب القاضى الذى عليه من تلقاء نفسه أن يبحث عن

الحكم القانون للمنطبق عل الواقعة المطروحة عليه وأن ينزل هذا الحكم عليها .

(الطعن رقم ٣٤٦ سنة ١٩٨٨/١/١٧ جلسة)

٨- المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام ، ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام ، لما فى ذلك من منافاة صريحة للقرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، والأصل سريان النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تناولتها فى لفظها أو فى فحواها ، والقاعدة العامة أن التشريع العام لا ينسخ التشريع الخاص لمجرد صدوره لاحقاً عليه ، إذ أن التشريع لا يجوز إلغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة ، لو يدل عليه ضمناً .

(الطعن رقم ١٧٧٩ سنة ١٩٨٩/٧/٩ جلسة)

٩- النص فى المواد ٢ و ٤ و ٥ من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ يدل على أن المشرع قد اشترط للاستفادة من أحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة وللممول به اعتباراً من ١/١٩٨٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى المعمول به ومن بينهم الفئات التى أوردتها الشارح على سبيل المثال فى هذا الخصوص وتلك التى يصدر بتحديد غيرها قرار وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وحدد الوسيلة اللازم اتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أوردته فى المادة الخامسة من القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقاً للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عناها من الوسائل التى أوردتها النص المشار اليه .

(الطعن رقم ٢٠٢٤ سنة ١٩٨٦/٦/١٦ جلسة ٥٠٠ ص ٣٧ ص ٦٩٧)

١٠- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تتعلق بالنظام العام ، وأن قيام الهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية بتقاضى الاشتراكات عن أحد الأشخاص فى غير
الأحوال المحددة بتلك القوانين لا ينشئ له حقاً تأمينياً قبلها .
(المظن رقم ٢٠٥١ سنة ٥٨ ق جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٩٠ س ٤١ ص ٩٨٨)

مادة خمسة

١- إذ كان البين من نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين أن ضم مدة الخدمة السابقة للمؤمن عليه الذى كان يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ويلتحق بإحدى الوظائف التى ينتفع شاغلها بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أمر جوازى للمؤمن عليه ، وكان القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة للمحسوبة طبقاً لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية فى المعاش قد نص فى المادة الرابعة منه على أن تسرى لأحكام هذا القرار بالنسبة الى العاملين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين والمعاشات الحكومية بالنسبة الى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية . ويكون التحويل إجبارياً فى جميع الحالات المبينة فى المادة الأولى، فإن هذا القرار - حسبما جاء بديباجته - وقد صدر باعتباره لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وفى درجة تشريعية أنى منه لا يملك إلغاء أو تعديل أو تعطيل أحكامه أو الاعفاء منها ، فإن جاءت أحكامه مخالفة للتشريع الأعلى ينبغى إعمال هذا التشريع نون التشريع الأدنى . ولما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ قد جعلت ضم مدة الخدمة السابقة إجبارياً ، فإن هذا القرار يكون قد عدل القاعدة القانونية التى نص عليها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهو التشريع الأعلى والذى نص فى المادة ٤٢٠ منه على أن يكون ضم تلك المدة أمر جوازياً للمؤمن عليه ، نما يتعين معه - فى هذا الخصوص - إعمال حكم هذه المادة نون القرار الجمهورى سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ بأن اعتبر ضم مدة الخدمة أمراً إجبارياً وأهدر حق المؤمن عليه الطاعن فى اختياره طلب تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ ص ٢٥ من ١٣٦٤)

٢- تنص المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه « تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش » مما مفاده أنه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب المعاش أن تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل .

(الطعن رقم ٩٨١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٠ ص ٢١ من ١٤٠٢)

٣- نصت المادة الخامسة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على خدم المنازل ومن في حكمهم إلا فيما يرد به نص خاص » ولم يرد القانون بهذا القانون ولا بقوانين العمل السابقة نص يرتب لأحد هؤلاء حقاً في مكافأة عند انتهاء عقده ، ولكن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبليه إلى إحقية المطعون ضده - وهو سائق سيارة خاصة - في اقتضاء معاش شهري يحسب على أساس ضم مدد خدمته السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن السابق)

٤- مفاد نص المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ لا ينطبق - وعلى ما يدل عليه صريح لفظها - إلا على حالات من فصلوا بغير الطريق التأديبي ، ولا يفيد منه من انتهت خدمته عن غير ذلك الطريق ، أي كان سبب انتهاء الخدمة ، ولما كان الغالب من ملف خدمة الطالب وما حواه من مستندات أنه لم يفصل من خدمته بوزارة الداخلية وإنما رفع اسمه من سجل العاملين بتلك الوزارة لاعتباره مستقياً بانقطاعه عن العمل بغير أن أو عذر رغم انقاره ، فإنه لا يفيد من حكم تلك المادة ، ويكون طلبه حساب مدة من تاريخ انتهاء خدمته في تلك الوزارة وإلى تاريخ تعيينه في القضاء دون مقبل ضمن مدة الاشتراك في التأمين التي

يسوى معاشه على أساسها ، على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٤٥٠ ق ٥ رجال قضاء جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ من ٢٧ ص ٢٨)

٥ - ... أما بالنسبة لطلب ضم المدة الثانية والتي استند فيها الطالب الى نص المادة ١٧٦ من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه إذا نصت تلك المادة على أن طلبات الاقادة من حكمها تقدم الى الوزير المختص وليس الى هيئة التأمينات المختصة بما مفاده أن الطعن على القرار يرفع مباشرة الى القضاء فتخرج المنازعة عن نطاق المنازعات التي حظرت المادة ١٩٥٧ من القانون المذكور اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب لعرضها على لجان قض المنازعات للنصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٤٥٠ ق ٥ رجال قضاء جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ من ٢٧ ص ٢٨)

(الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٧ من ٢٥ ص ١٣٦٤)

٦ - مفاد نص المادة ٨٥ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى - والمعلقة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ ، ومنكرتها التفسيرية ، انه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب المعاش أن تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبما مؤداه بطريق اللزوم والاقتضاء أنه إذا كان العامل قد سبق له أن استوفى مبلغ المكافأة عن تلك المدة فإنه لا يجوز له ضمها الى مدة الاشتراك في التأمين لحساب معاش عنها إذ لا يحق له الجمع بين المكافأة عن مدة الخدمة السابقة والمعاش المقرر عنها . لما كان ذلك وكان الثابت من مبدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم لقتضيا مكافأة نهائية الخدمة عن المدة من ... الى ... وفقاً للحكم رقم ... ، فإنه لا يحق له طلب ضمها الى مدة الاشتراك في التأمين ، وإن خالف الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى احقية المطعون ضدها الأولى لمعاش عن مورثها يحسب على أساس ضم مدة خدمته السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ التي ثبت صرفه مكافأة نهائية الخدمة عنها ولم يتم بردها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٤٦ سنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ من ٢٥ ص ٥٦٤)

٧- لما كانت المادتان ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي تقضيان بحساب مدة الخدمة العسكرية وفقاً لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة التي انتهت هذه الخدمة في ظلّه ، لدى تسوية حقوق المؤمن عليهم في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بالنسبة للمنقولين الى الخدمة المدنية من الضباط أو ضباط الشرف أو المساعدين أو ضباط الصف أو الجنود المتطوعين أو مجددي الخدمة ذوي الرواتب العالية - وكان شرط ضم مدة الخدمة في القوات المسلحة مضاعفة عند حساب المعاش أو المكافأة في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت ، والتأمين والتعويض للقوات المسلحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ ، والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية يحدد مدة الحرب ، وآخر من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من القائد الأعلى للقوات المسلحة بتحديد فئات المتفيعين بهذه الضميمة على ما قضت به المادتان السادسة والسابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ ، والمادة الثانية من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، وكانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ ، والمادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ تقضيان بحساب مدة الخدمة بالقوات المسلحة مدة حرب اعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥ ، وكان رئيس الجمهورية لم يصدر قراراً باعتبار المدة من ١٩٤٠/٥/١٤ الى ١٩٤٥/٥/١١ وهي مدة تطوع الطاعن للخدمة في القوات المسلحة ، مدة حرب ، كما أن هذه المدة سابقة على المدة المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما ، فإن الطاعن لا يكون له الحق في ضم هذه المدة مضاعفة عند حساب المعاش.

(الطعن رقم ٢١٦٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩)

٨- المشرع في قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فرّق في شأن حساب المدة - السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش بين حالتين الأولى وقد تناولتها

المادة ٨٤ منه هي المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقاً لأحكام القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلى أي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ، فقرر بالنسبة لها ائصالها ضمن الاشتراك في هذا التأمين دون اثناء أية فروع اشتراكات عنها ، وذلك من أول ابريل سنة ١٩٥٦ ، كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابق على هذا التاريخ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرافق . والثانية - وقد تناولتها المادة ٨٥ منه - هي المادة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتي يستحق عنها مكافأة ، فقرر بالنسبة لها ائصالها ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين على أن يحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة وإجاز للمؤمن عليه في هذه الحالة أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة للمشار إليها أو جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط أن يؤدي إلى الهيئة مبلغ تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرافق . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن رد ثلث للمبالغ التي تحملها المؤمن عليهم من العاملين لزيادة معدل احتساب المدة السابقة في المعاش من ١٪ إلى ٢٪ وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية تنص على أن : تجري تسوية الأعباء التي تحملها المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون نظير حساب مدة خدمتهم السابقة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ وفقاً لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، وذلك على الوجه الآتي ... فإن مفاد ذلك أن التسوية التي قررها هذا القانون إنما تجري بالنسبة للأعباء التي تحملها المؤمن عليهم قبل تاريخ العمل به تطبيقاً لحكم المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فحسب ، ولا يشمل ذلك الأعباء التي تحملها النظام الخاص تطبيقاً لحكم المادة ٨٤ من ذات القانون وإن كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأعباء موضوع الدعوى تحملها النظام الخاص تطبيقاً لحكم المادة ٨٤ المشار

اليها ، فإنه لا يكون هناك ثمة محل لاعمال التسوية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ في شأنها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢١٤٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢)

٩- قيام الطاعة بأداء مبالغ التأمين المستحقة عن مدد الخدمة لاثنتين من العاملين بها دون أن تكون ملزمة بذلك قانوناً لا يرتب حقاً للمطعون ضده في المساواة بهما لأن المساواة بين العاملين عند توافر ظروفها إنما تكون في الحقوق التي يكفلها القانون ولا يصح اتخاذها سبيلاً الى مناهضة أحكامه .

(الطعن رقم ٧ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٨ س ٢٥ ص ١٧٦٧)

١٠- مؤدى نص المادتين ١/٢٤ و ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المؤمن عليهم من غير أصحاب المعاشات لهم الحق في طلب حساب المدة التي قضوها في أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين إذا انتهت خدمتهم قبل العمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١/٩/١٩٧٥ ، واستحقوا مكافأة عن مدة عملهم ، وكان مجموع المدة التي استحققت عنها المكافأة تعطيلهم الحق في المعاش وفقاً للقانون الذي انتهت خدمتهم في ظله على أن يردوا هذه المكافأة ويؤدوا المبالغ التي نص عليها القانون الى الجهة الملزمة بصرف المعاش ، أو كانوا موجودين بالخدمة في تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه في احدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وعمولوا بأحد قوانين التأمين والمعاشات المدنية وانتهت خدمتهم بسبب نقلهم من تلك الجهات أو تعيينهم بإحدى وحدات القطاع العام وصرفوا مكافأة بشرط رد هذه المكافأة وإداء المبالغ التي ينص عليها القانون ، أو كانوا موجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون التأمينات الاجتماعية وصرفوا تعويض الدفعة الواحدة لخروجهم من نطاق تطبيق هذا القانون وردوا هذا التعويض وأدوا المبالغ المبينة آنفاً .

(الطعن رقم ٧٤٧ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ س ٣٦ ص ٤٧٢)

١١- مودى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١/٧ ، ٢٠ من القسانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩/١٩٧٥ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم فى التأمين إذا قدموا الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلباً بذلك فى موعد أقصاه ٣١/١٢/١٩٨٢ وأدوا المبالغ المبينة بالجدول رقم (٤) المرفاق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه دفعة واحدة نقداً خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل ابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة فى المعاش .

(الطعن رقم ٧٨٠ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٠٠)

١٢- مفاد نص المادة ٣٢ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع قد وضع نظاماً خاصاً استهدف به تحقيق ميزة للعامل تمكنه من ضم بعض مدد الخدمة السابقة التى كانت قوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية التى حل محلها قانون التأمين الاجتماعى ، تعفى المؤمن عليهم من اداء الاشتراكات عنها الى مدة الاشتراكات الفعلية فى التأمين على أن يجرى الحساب عنها بنسب اقل من النسب التى تدخل بها مدة الاشتراك الفعلى فى هذا التأمين فحددها بنسبة ١/٧٥ إذا كان المؤمن عليه مستحقاً لمعاش ، وبنسبة ٩٪ إذا كان مستحقاً لتعويض الدفعة الواحدة ونص على أربع حالات متميزة واجه فيها فروضاً مختلفة ومتعددة لهذه المدد عند تسوية المعاش اولها المدد السابقة المتصلة بأول اشتراك فى التأمين والتى لم يؤد عنها المؤمن عليه اشتراكات فجعل ضمها رهيناً بأن تكون سابقة على تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمينات والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية وأن تقضى تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين . ولما كان النص فى المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على لاه ٥... مفاده أن المشرع قرر ادخال المدة السابقة على أول ابريل ١٩٥٦ واللاحقة عليها ضمن مدة

الاشتراك فى التأمين مع إعفاء الفترة الأخيرة من أية فروق اشتراكات عنها . وإذ كانت الفترة الأولى قد قضى القانون صراحة بحسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين ، فإن نص المادة ١/٣٢ من قانون التأمين الاجتماعى والمشار إليها فيما سلف تسرى بشأنها .
(الطعن رقم ١٨٠١ سنة ١٩٥٨ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢ س ٢٤ ص ٨٢١)

معاش

١- إذا كان الحكم للمطعون فيه رغم تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى على احتساب المعاش على أساس المرتب الأصلي وحده دون إضافات أخرى ، قد عاد فقرر انخال المنحة والعلاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسوى عليه المعاش استناداً إلى أنهم يعتبران جزءاً من الأجر مع أن اعتبارهما كذلك لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده طبقاً لنظام العمل في البنك ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٠ ص ١٥٢ من ٧٠٢)

٢- مؤدى نصوص المواد ١٨ و ٧٨ و ٣٤ و ٧٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن المشرع ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بإداء المعاش الشهري المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ إلى مستحقه بعد وفاة العامل وهي لا تلزم بأدائه كاملاً إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل المتوفى في هذا التأمين ، فإنما لم يكن قد اشترك فيه ، فإن التلزم الهيئة بالمعاش يكون على غير أساس الحد الأدنى للأجور بصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٩ من القانون المذكور ، وأن المشرع قد حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عمله لدى الهيئة وإيداع هذه الاشتراكات إليها في مواعيدها . وقد فرض المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل باعتبارها انسياق تأمين يدفعها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل التزامها بترتيب معاش لخلف العامل المتوفى . ولما كان من المقرر أنه ليس للمؤمن أن يرجع على المبتأمن بقيمة التأمين الذي يدفعه للمستفيد فإنه لا يكون للهيئة العامة للتأمينات أن ترجع على صاحب العمل بالمعاش أو بقيمته الاستبدالية . ولا يؤثر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من أن للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع ما تكلفته من نفقات وتعويض ، ذلك أن المعاش لا يعد من قبيل

النفقة أو التعميض لأن الوفاء به إنما هو تنفذ لالتزام قرره القانون .

(الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٤٤٠ جلسة ١١/١١/١٩٦٩ ص ٢٠ ع ٢٤ ص ١٢٢٨)

٣- تنص المادة ١٨ من اللائحة الداخلية لهيئة ارشاد البوغاز بمبدأ الاسكندرية في فقرتها على أنه : لا يستحق مرشد البوغاز أى معاش أو مكافأة من أى نوع فى حالة تركه الهيئة لالتحاقه بأى عمل آخر أو توظيفه بأى شركة من الشركات أو أى جهة من الجهات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعنين - المرشدين - لا يستحقون معاشاً طبقاً لتلك المادة تأسيساً على أن التحاقهم بهيئة قناة السويس لم يكن جبراً عنهم بل تم بمحض إختيارهم ، وكان لذلك القول سند من الأوراق المقدمة فى الدعوى ، فإذن ما انتهى إليه الحكم - على النحو السالف بيانه - هو استخلاص سائر له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٤٥٠ جلسة ١٧/١١/١٩٧١ ص ٢٢ ع ٢٤ ص ٩١٠)

٤- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة - شركة التأمين الأهلية - قد وضعت عقب العنوان الثلاثى تحت الحراسة طبقاً للأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وكانت أعمال الإدارة تدخل فى سلطة الحارس الخاص طبقاً لنص المادة التاسعة من الأمر العسكرى المشار إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن الحارس الخاص على الشركة الطاعنة قد أجاز قرار مجلس الإدارة الذى أصدره خارج حدود سلطاته بتحديد معاش المطعون عليه - العامل - والذى تختص الجمعية العمومية أصلاً بإصداره ، وكانت هذه الاجازة من الحارس على الشركة الطاعنة تنفذ فى حقها لصدورها فى حدود سلطات المخولة له بالأمر العسكرى على النحو سالف البيان ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٨٨ سنة ٢٤٥٠ جلسة ٢٢/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ ع ١٤ ص ٢٢٢)

٥- مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ -

وقبيل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - والمادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ ، حل نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة في حالة انتهاء العقد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ، فأصبح هو الأصل الواجب لتباعه ، أما الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة ، فلا تسرى إلا في الحدود التي يرد فيها نص خاص ، وقد استهدف المشرع بهذا التعديل على ما قصصت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، تطوير نظام المكافآت نهاية الخدمة إلى نظام للمعاش ، وقاية للمواطنين من شروخ الحاجة عند التقاعد أو العجز ، ورعاية أسرهم بعد وفاة العائل ، وتوجيه حصيلة المدخرات إلى تمويل خطة التنمية الاقتصادية لفتح آفاقاً واسعة ، وتتيح فرصاً لتشغيل العمال ومواجهة تزايد عدد المساكن .

(لظمن رقم ٤٩٣ سنة ٢٥٠٠ في جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ ج ١ ص ٤١٨)

٦- مفاد المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ للعمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من هذا القانون الأخير أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ . وإذ نصت المادة ١٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جعل الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، وتضمن الفصل الثاني من الباب الثالث منه الأحكام الخاصة بذلك التأمين ، وبين في المادة ٥٧ وما بعدها المعاشات والتعويضات المقررة للعمال ، ونص في المادة ٧١ مكرراً من المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة على اشتراكه ٢٤٠ شهراً ، استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقاً لقانون العمل ، وعلى أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً أو أكثر إذا

انتهت خدمتهم خلال هذه المدة أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلاً من احتسابها في المعاش ونص في المادة ٧٣ منه على أن يورد صاحب العمل الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي ، وعلى أن تحتسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنوياً ، كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ويسرى حكمها من تاريخ سريان هذا الحكم بمقتضى المادة ٥ من مواد اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على الزام صاحب العمل الذي لم يقيم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله بأن يؤدي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مبلغاً اضافياً يوازي ٥٠ ٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤديها ، وعلى الزامه في حالة التأخر في سداد الاشتراكات بأن يؤدي اليها مبلغاً اضافياً يوازي ١٠ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر ويحد أقصى قدره ٣٠ ٪ ، فإن مؤدى ذلك كله أن المشرع الزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدفع تلك المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال ، وهي لا تلزم بأدائها كاملة إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل في تلك التأمين ، فإذا لم يكن قد اشترك فيه فإن التزام المؤسسة بالوفاء بها يكون على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل منه حقه كاملاً على أساس الأجر الفعلي عندما تستوفي هي حقوقها من صاحب العمل ، وذلك عملاً بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ووفقاً لما صرحت به المذكورة الاضاحية لهذا القانون ، ولما هو ثابت من أن المشرع حصر للالتزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى المؤسسة وبإدائه تلك الاشتراكات لها في المواعيد التي عينها القانون فإن تأخر في أدائها أو تخلف أصلاً عن الاشتراك في المؤسسة عن عماله كلهم أو بعضهم التزم بأى يؤدي لها علاوة على قيمة هذه الاشتراكات فوائد التأخير ومبالغ اضافية على التفصيل سالف البيان ، وقد فرض للمشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل مقابل التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالمعاشات

والتعويضات والمكافآت المستحقة للعمال .

(الطعن رقم ١٢٩ سنة ١٣٦٠ جلسة ١٢/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ع ٢٤ ص ٨٩٤ ،
الطعن رقم ١٨١٧ سنة ١٤٩٠ جلسة ١٤/٦/١٩٨٠ ص ... من ١٧٧٧)

٢- مؤدى نصوص المواد ٥٧ ، ٧١ مكرراً و ٧١ مكرراً (ب) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين استحق معاش الشيخوخة إذا كانت الاشتراكات التي سددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً ، وأن المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عليها مكافأة لأحكام قانون العمل تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإذا بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة التي أمضاها القانون ضمن مدة اشتراكه ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً استحق المؤمن معاش الشيخوخة ، ويجوز للمؤمن عليه استثناء من هذه القاعدة وخلال الخمس السنوات التالية لصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ أن يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة بدلاً من احتسابها في المعاش ، أما إذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً فإن المؤمن عليه يستحق عن المدة السابقة على اشتراكه في التأمين مكافأة تناسب وفقاً لقانون العمل ، إلا أنه رعاية للمؤمن عليه وأسرته من بعده وحتى لا يبعد المكافأة ثم يتعرض هو وأسرته بعد تبنيها لشروط الحاجة والحرمان ، أجاز المشرع - استثناء من حكم المادة ٥٧ للمؤمن عليه متى كان قادراً على أداء عمله أن يستمر فيه ، لو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين حتى يستكمل مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش لا أن يزيد عليها ، والغرض من ذلك هو إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على معاش أبداً كان مقداره ، لأن معاش الشيخوخة أفضل له وبقي من المكافأة .

(الطعن رقم ١٤١ سنة ١٣٦٠ جلسة ١٢/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ع ٢٤ ص ٩١١)

٨- متى كانت مدد الاشتراك التي توجب الاستحقاق في معاش الشيخوخة قد اكتملت ، فإنه لا يحق لمن بلغ سن الستين أن يطلب

استمراره في عمله أو أن يلحق بعمل جديد بعدها لابتغاء الحصول على معاش اكبر ، وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ قد استكمل ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً ، واستحق الخد الأدنى للمعاش سواء كان يستحق مكافأة عن مدد سابقة أم لا ، فلا يكون هناك مبرر لاستمراره في العمل بعد سن الستين ، ولذلك نص الشارع على ألا يسرى حكم المادة ٧١ مكرراً (ب) بعد ذلك التاريخ ، لأنه ضمن للعامل حصوله على الحد الأدنى للمعاش ، ولو كان قصد الشارع اثلثة الفرصة للحصول على معاش اكبر لما حدد هذا الأجل ولجعل سريان النص مطلقاً من هذا القيد على أن عبارة الشارع واضحة في أن غرضه ومراده هو أن يستمر المؤمن عليه القادر على العمل في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين وذلك « لاستكمال » المدة الموجبة للاستحقاق في المعاش ، كما أن عبارته واضحة في أن المدة السابقة تدخل في حساب معاش المؤمن عليه وله أن يطلب المكافأة عنها بدلاً من احتسابها في المعاش .

(الطعن السابق)

الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٤ س ٣٤ ص ١٠٢١

٩- إذا كان الطاعن لم يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة له عن المدة السابقة لاشتراكه في التأمين ، وإنما طلب مد خدمته حتى تضم مدة أخرى إليها بالإضافة إلى المدة السابقة التي ضمت وحصل بمقتضاها على معاش وذلك بفرض حصوله على معاش اكبر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على أن القانون إذ أباح للعامل أن يستمر في العمل بعد سن الستين فإنه قصد من ذلك أن يستكمل المدة المقررة لاستحقاقه المعاش أي للحد الأدنى من المعاش لا زيادة معاشه ، وأن مدة الخدمة التي يستحق العامل مكافأة عنها تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو لخطأ في تطبيقه .

(الطعن السابق)

١٠- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١/٩/١٩٦٩ وفقاً

لما تراه هذه المحكمة ، قانون تفسيرى كشف عن حقيقة مراد المشرع من المادة السادسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ منذ تقييدها ، وهو أن يستمر المؤمن عليه فى العمل أو أن يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه حتى يستكمل المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهراً ، وأن هذه المدة لا تنصرف الى مدة الاشتراك الفعلية فى التأمين وحدها بل يدخل فى حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه فى التأمين إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطلعن (العامل) تأسيساً على أن مدة خدمته لدى الشركة للطعون ضدها جاوزت عشرين عاماً ، وبذلك يكون قد استكمل المدة المقرر لاستحقاق المعاش وأن مبدأ اشتراكه فى التأمين فعلاً فى أول يونيه سنة ١٩٥٥ ، وأنه لا يحق له بالتالى أن يستمر فى عمله بعد بلوغه سن الستين فى ١/٤/١٩٦٤ ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٦ فى جلسة ١٠/٢/١٩٧٣ من ٢٤ إلى ٢١٥ .

الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٢٩ فى جلسة ١٧/٤/١٩٧٦ من ٢٧ إلى ٩٦٧ .

الطعن رقم ٧٢٥ سنة ٤١ فى جلسة ٢٤/٤/١٩٨٢ من ٢٤ إلى ١٠٢١)

١١ - وفقاً لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ للتطبيق فى الدعوى ، يشترط لاستحقاق معاش الوفاة أن تكون وفاة المؤمن عليه قد وقعت خلال مدة الخدمة ، الأمر الذى لم يتوفر حصوله فى واقعة هذه الدعوى ، إذ الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأخير - رب العمل - أخطر مورث للمطعون ضدهما الأولين فى ١٨/١/١٩٦٢ برغبته فى إنهاء العقد ، ومن ثم فإن العقد يعتبر منقوضاً من ذلك التاريخ ، وإذا كانت وفاة المورث فى ٢/٢/١٩٦٢ قد وقعت فى تاريخ لاحق لنقض العقد فلا يحق لورثته أن يتقاضوا معاش الوفاة عنه ، إذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن عقد عمل المورث قد استمر - رغم الاخطار بنقضه - حتى نهاية مهلة الاخطار التى لم يراعها المطعون ضده الأخير ، ورتب على ذلك أن الوفاة وقعت أثناء خدمة المورث ، وأن

الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش وقدرها ٢٤٠ شهراً ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل تبخل في حساب مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش المنصوص عليها في تلك المادة ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن عمل في بنك مصر في المدة من نوفمبر سنة ١٩٢٦ إلى مايو سنة ١٩٥٢ وحصل على مكافأته عنها ثم التحق بخدمة الشركة المطعون ضدها ولما بلغ سن الستين في ١٢/٢١/١٩٦١ اقتضى مكافأته عن هذه المدة أيضاً ، وكان ضم هاتين المدةتين تتوافر به المدة المقررة لاستحقاق الطاعن المعاش لو كان قد لجأ إلى هيئة التأمينات الاجتماعية بطلبه وأدى لها ما استحقه من مكافأة عنهما ، فإنه لا يسوغ للطاعن المطالبة ببقائه في خدمة الشركة استناداً إلى حكم المادة ٧١ مكرراً (ب) المشار إليها لانتفاء شرطها .

(الطعن رقم ١٠٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ص ٢٦ ص ٦٤٢)

١٤ - البين من نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنها بليت بعبارة صريحة على أن المراد بأصحاب المعاشات العاملون المؤمن عليهم الذين لهم حق المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وأن حق أصحاب المعاشات في الأقامة من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قلصر على ما ورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩ منه ولولهما متعلقة بالحدين الأقصى والأدنى لمعاش المؤمن عليه والثانية خاصة بوقف صرف المعاش إلى صاحبه إذا أعيد إلى الخدمة وبحالة جواز الجمع بين الأجر والمعاش .

(الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٦ ص ٢٦ ص ١٥٦١)

١٥ - بليت للمدة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية بعبارة صريحة على أن من عناهم المشرع بتطبيق حكمها المستحقون عن أصحاب المعاشات الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن السابق)

١٦- إذا كان الواضح من نصوص مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لمعاش العاملين ولشروط استحقاق وراثتهم ومن كانوا يعملونهم في هذا المعاش أن المشرع يعبر عن العمال الذين لهم حق المعاش بأصحاب المعاشات بينما يعبر عن المستحقين في المعاش عن أولئك العمال في حالة وفاتهم بالمستحقين . وكان اختلاف النصوص التي تحكم حالة كل من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مما يقتضى المغايرة بينهما في الحكم وقاطعاً في الدلالة على أن يعتبر « المستحقين الحاليين » الواردة بالمادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينصرف الى « أصحاب المعاشات » أنفسهم . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب قضاءه برفض دعوى الطاعن على أنه وهو صاحب معاش لا يطبق في شأنه حكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون يكون على غير أساس .

(الطعن السابق)

١٧- إذا كان الثابت أن علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها هي علاقة عمل محددة المدة وكان الشارع إذ نص في المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش ، قد دل بذلك على أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على العامل بعقد غير محدد المدة ولا يتعداه الى العامل بعقد محدد المدة لأن هذا العقد ينتهي في أجل معين ولا يرتبط بسن التقاعد .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٠ س ٢٧ ص ١٦٢)

١٨- متى كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد عمل بمتجر الأسمنت من ١/٤/١٩٣٠ حتى ١٩٥٧/٩/٣٠ وحصل على مكافأة عنها ثم عمل لدى المطعون ضده الأول الى أن انتهى خدمته في ١٩٦٤/١١/٥ لبلوغه سن الستين ، وكان ضم هاتين المدينتين تتوافر به المدة المقررة لاستحقاق الطاعن لمعاش لو كان قد لجأ بطلبه لهيئة

التأمينات الاجتماعية وأدى لها ما استحقه من مكافأة عن مدة خدمته السابقة فإنه لا يسوغ له الاستمرار في عمله بعد بلوغه تلك السن بالاستناد الى المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لانتفاء شرطها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٣٩ في جلسة ١٧/٤/١٩٧٦ ص ٣٧ من ١٦٧)

١٩- إذ كان الحكم المطعون فيه إذ ألغى حكم محكمة أول درجة فيما تضمنه من رفض دعوى المسؤولية ضد الشركة الطاعنة والزامه بالتعويض قد تكفل بالرد على ما تثيره تلك الشركة في هذا الخصوص بقوله « إن تقدير معاش من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية لا يمنح المستأنفين من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من التعويضين » وكانت محكمة الاستئناف إن هي ألغت الحكم الابتدائي وإقامت حكمها على ما يكفي لحمله غير ملزمة بالرد على أسبابه ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٨٥ سنة ٤١ في جلسة ١٨/٣/١٩٧٦ ص ٣٧ من ٦٩٧)

٢٠- إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب التي أوردها أن الطعون ضدهم التحقوا بالعمل في نائرة الوقف وظلوا يعملون بها الى أن وقفها الواقف على الخيرات عام ١٩٥٠ ، استمروا قائمين بعملهم الى أن انتهت خدمتهم في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن الواقف بصفته ناظرًا للوقف ، وفاء بالتزاماته عملاً بأحكام المادة ٨٥ من ذلك القانون قرر لكل منهم معاشاً بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة وارتضاه الطعون ضدهم عملاً بالمادة ٨٢/٣ من ذات القانون وأن الطاعنة - وزارة الأوقاف - بعد أن تسلمت تلك الأطنان في أغسطس سنة ١٩٦١ انصرفت إليها إثر عقوبتهم وأصبحت مسئولة عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتب عليها وأقرت لاستحقاق كل منهم وإجازته وتسلمت كل منهم (سركياً) صرف بموجبه ذلك المعاش حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ . وكان الذي استخلصه الحكم المطعون فيه قائماً على أساس له أصله الثابت في الأوراق محمولاً على أسباب مبررة متفقاً مع

صحيح القانون فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ ص ٧٩٢)

٢١- مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ٥٣ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ، ونص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع اقسام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم كانوا يعملون بوقف خيري وشرط الواقف (.....) النظر لنفسه عليه ، فإن صفة الواقف في إدارة الوقف محل الدعوى حتى تاريخ وفاته تكون قائمة ، ويكون له بصفته ناظراً للوقف أن يقرر معاشاً للمطعون ضدهم بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة وهو عمل متصل بأعمال الإدارة المخولة في حجة الوقف وليس تصرفاً في أصل الاستحقاق ولا تعديلاً في مصارفة أو تغيير لها الممتنع عليه إلا بإشهاد عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف .

(الطعن السابق)

٢٢- تنص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه يستحق معاش العجز أو الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه واستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يستحق المعاش إذا حدث العجز الكلي أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا تجاوز هذه الفترة ستة من تاريخ التعطل وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن انتهاء خدمة ابن الطاعن المؤمن عليه وتعطله حدث في ١١/١٢/١٩٦٣ وأن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد تحقق لديها أن العجز الكامل الموجب لاستحقاق المعاش قد أصاب المؤمن عليه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٤ وهو تاريخ دخوله مستشفى الأمراض العقلية ، وإذا كانت هذه الواقعة الموجبة لاستحقاق معاش العجز الكامل قد حدثت بعد العمل بأحكام المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في ١/٤/١٩٦٤

عملاً بالمادة التاسعة من مواد إصدار هذا القانون وقبل مضي سنة على تاريخ تعطل المؤمن عليه الذي استمر حتى أدركه الحكم الحديث بشأنه والوارد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ٨٢ المذكورة فإنه يكون مستغنياً للشرط القانوني الخاص بتاريخ حدوث العجز الكامل الموجب لاستحقاقه للعاش .

(الطعن رقم ٧٢٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ من ١٣٦٨ ،

الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ س ٣٧ من ١١٧٢)

٢٣ - مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ وعلى ما اقتضت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير أن المشرع احتفظ للعاملين بالحق في الاستمرار في الخدمة أو الالتحاق بعمل جديد بمعاش الستين بقصد استكمال مدد الاشتراك في التأمين الموجب لاستحقاق للعاش ، واشترط لذلك أن تثبت قدرتهم على العمل بقرار من الجهة الطبية التي يمينها وزير العمل . واستثناء من هذا الحكم مع مراعاة ما استهدفه المشرع هو تمكين العاملين من استكمال مدد الاشتراك ، فقد أعطى لأصحاب الأعمال الحق في إنهاء خدمة هؤلاء العاملين - وهم القادرون على العمل ممن بلغوا سن الستين ولم يستكملوا تلك المدد - بشرط وفاء صاحب العمل بحصته في اشتراك تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة التي تستحق عن السنوات الكاملة الواجب إضاعتها إلى مدد اشتراكهم في التأمين لاستكمالها إلى القدر الذي يخولهم الحق في المعاش .

(الطعن رقم ٢٣٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ س ٢٨ من ١٨٧٧)

٢٤ - نصت المادة ١/٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذي يحكم واقعة النزاع - على أنه إذا انت الإصابة إلى وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب معاشاً شهرياً بنسبة ٥٠٪ من أجر المتوفى لا يقل عن ٢٠٠ قرص ولا يجاوز ٢٠ جنيه على المستحقين من بعده على الوجه المبين في المادة ٨٩ ونصت للمادة ٨٩ من ذات القانون بعد تعديلها

بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الأنصبة المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق .. وتضمن هذا الجدول في البند رقم ٢ ج من أنه في حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق يكون نصيب الوالد والوالدة مقدار ٨/١ المعاش لكل منهما . ولما كان الثابت من الأوراق أن أجر العامل المتوفى هو ١٢ جنيه شهرياً ، وترتب المادة ١/٢٤ سالفه الذكر معاشاً للمستحقين عنه مقداره ستة جنيهات شهرياً منه ٥٠٪ من أجره ، على أن يوزع هذا المبلغ طبقاً للمادة ٨٩ والجدول رقم ٣ المشار إليهما بحيث يستحق والده ووالدته ٨/١ هذا المعاش لكل منهما وكانت أنصبة المستحقين الذين يزول حقهم في المعاش لا تؤول إلى غيرهم إلا في حالات معينة وردت على سبيل الحصر في الجدول رقم ٢ وليس من بينها ليلولة معاش الوالدة إلى زوجها ولولائها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لوالد العامل المتوفى عن نفسه ويصفته ولياً طبيعياً على أولاده الحصر من والده العامل بالمعاش الكامل الذي ترتبه المادة ١/٢٤ وهو مبلغ ستة جنيهات شهرياً ، ويكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ س ٢٨ ص ١٩٢٩)

٢٥- مفاد نص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة عجز جزئي مستديم ناشئ من إصابة عمل ولم يتوافر عمل آخر استحق المعاش المقرر في حالة العجز الكامل غير الناتج من هذه الإصابة .

(الطعن رقم ٣٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ س ٢٩ ص ٥١٨)

٢٦- مفاد نص المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، والمواد ٢٧ ، ٨٢ - بعد تعديلها بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٨٣ منه ، أن المشرع فرّق بين المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل المستديم الناشئ عن إصابة عمل وبين المعاش المستحق له في حالة انتهاء خدمته نتيجة عجز

جزئى مستديم غير تأسى عن اصابة عمل وثبوت عدم وجود عمل آخر له وحدد قيمة المعاش فى الحالة الأولى على النهج الذى اقتضه عنه فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بينما حدد قيمته فى الحالة الثانية وفقاً لأسس مغايرة له ومختلفة عنه اختلافاً كلياً فى المبيته فى المادة ٨٢ من هذا القانون .

(الطعن السابق .

الطعن رقم ٢٤٩ سنة ١٩٨١/١/٢٥ جلسة ٢٢ من ٢٢٢

٢٧- تنص المادة ١/٧٩ ٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ والمنطبقة على واقعة الدعوى - على أنه : استثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذى بلغ الخمسين من عمره والمؤمن عليه التى بلغت ستة والخمسة والأربعين طلب صرف للمعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك فى التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل . ويخفى للمعاش فى هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسنة وفقاً لما يأتى مما مفاده أن الشارع لجاز للمؤمن عليه صرف المعاش إن هو استوفى الشروط للمبيته بتلك المادة مع تخفيض قيمته بنسبة تختلف تبعاً لسنة المؤمن عليه وأنه رتب صرف المعاش على مجرد تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وعليها تحديد قيمة المعاش المستحق له وفقاً لحالته طبقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٣٥ سنة ١٩٧٨/٢/١٨ جلسة ٢٩ من ٢٩٦

٢٨- تنص المادة ١١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على أن يلتزم هيئة التأمين الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة ويؤدى المعاش أو التعويض طبقاً لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أساس الحد الأدنى للأجور فى حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر . وجرى نص المادة ٩١ من القانون سالف الذكر على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التى تمنح بهذا القانون مائة جنيهاً كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٢٦٠

قرشاً شهرياً ، ومفاد ذلك أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنه في الهيئة . وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية ليهما اقل ، وذلك بحد أقصى للمعاش قدره مائة جنيه شهرياً مهما بلغت مدة الأجر والخدمة ويحد الأدنى مقدار ٣٦٠ قرشاً شهرياً مهما نقصت قيمة الأجر أو ضوئت مدة الخدمة ، ومن ثم فإن مناه: استحقاق العامل للحد الأدنى للمعاش هو سريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عليه مما لا يستلزم الاستيثاق من مقدار عنصرى الأجر والمدة ، وذلك لأن التحقق من هذين العنصرين إنما يكون في حالة طلب العامل أو ورثته معاشاً يزيد عن الحد الأدنى وقد أفصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر والتي ورد فيها أنه تشيياً مع الأعراض المرجوة من انشاء نظام للمعاشات وحتى يساير القانون التطور الاجتماعى والعمل على رفع مستوى المعيشة لفئات العاملين ، فقد تضمن القانون أن يكون الحد الأدنى للمعاش ٣٦٠ قرشاً شهرياً لصاحب المعاش وخمسائة مليم لكل من المستحقين عه ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظم وقضى بأحقية الورثة للمعاش الذى طلبته المطعون ضدها الأولى الحكم به - ٣٥٠ قرشاً شهرياً - وذلك تأسيساً على أن مورث للمطعون ضدها ممن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية وأنه قد توفى بسبب العمل واستخلص الحكم تلك من التحقيقات التى تمت فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٤٤ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠ من ٢٩ ص ٢٠٨٢ .

الطعن رقم ١٩٠ سنة ٥٠ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ من ٣٢ ص ٢٧١)

٢٩ - مفاد نصوص المواد ٧٧ ، ٧٨ والفقرة (ج) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والفقرة الخامسة من المادة للسلسلة من مواد اصدار القانون ، أن المؤمن عليه الذى بلغ سن الستين يستحق أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغت

مدة اشتراكه في التأمين المدة المقررة للحصول على معاش ، فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عن بلوغه سن الستين من عمره ، وإذا انتهت خدمة المؤمن عليه قبل نهاية سنة ١٩٧٦ لبلوغه سن الستين وغير قادر على العمل ولم يكن قد استكمل مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش كان له الخيار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة وبين الحصول على معاش يقدر على الأساس المبين في الفقرة الخامسة من المادة السادسة أن مواد اصدار القانون ، ومقتضى ذلك أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لسبب آخر غير بلوغ سن الستين قبل استكمال هذه المدة فإنه لا يستحق المعاش المقرر بالفقرة الخامسة من المادة السادسة سالفه البيان بل أنه يستحق تعويض الدفعة الواحدة كنص الفقرة (ج) من المادة ٨١ من القانون .

(الطعن رقم ٥٨٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٦ س ٢٩ ص ١٧٧)

٣٠- مفاد نص المادة السادسة من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - أن الأصل هو انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين واستثناء من هذا الأصل يحق له متابعة عمله بعد بلوغ هذه السن إذا كان قادراً على القيام بأعباء وظيفته وقت بلوغها لكي يستكمل مدد الاشتراك الفعلية التي ترتب استحقاق المعاش ، ولم يرسم المشرع طريقاً معيناً للتثبت من القدرة الصحية مناط الاستمرار في العمل إذ جاء نص المادة السادسة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها خلواً من تحديد طريق معين لاثبات تلك القدرة في هذه الحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ قد بيّنا طريقة اثبات عجز العامل عن تأدية عمله وأجرائه أمام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض ، لأن ذلك كله لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية للتيسير على العامل في اقتضاء حقوقه ولا يحرمه من حقه الأصلي في الالتجاء الى القضاء إذا لم يرغب في التحكيم (الطعن رقم ١١١٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢٤/٢٤ س ٢٠ ص ١١٠)

٣١- النص في المادة ١/٦ من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديله بالقانون رقم ١٩٦٩ - على أن يكون المؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، يدل على أن استمرار المؤمن عليه في عمله منوط باقتضائه عن رغبته في ذلك بقصد استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يقصح عن هذه الرغبة استكمالاً للحق المقرر له على الطاعة السالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدعوى ، فإن النemy عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٤٣ سنة ١٤٥٠ جلسة ١٩٧٩/١٢/١ س ٣٠ ع ٢ ص ١١٥)

٣٢- من المقرر أن منشأ حق العامل في المعاش أو تعويض النفقة الواحدة ليس هو عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ومن ثم فإن نزول العامل عن حقه في الاستمرار في العمل لاستكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، وإثاره صرف تعويض النفقة الواحدة لا يتضمن مصلحة أو إضراراً في حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن السابق)

٣٣- أصدر الشارع قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وخص الباب السابع منه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي عند العجز والوفاة ، ثم أقر في مواد الفصل الثاني من هذا الباب من المادة ٧٦ إلى المادة ٨٣ بشأن استحقاق المعاشات والتعويض وكيفية تسويتها ، فإنه يتعين عند تسوية معاش المؤمن عليه أعمال أحكام هذه النصوص لتحديد مقدار المعاش المستحق ابتداءً وتتهيأ وبالتالي لمعرفة ما إذا كان هذا المعاش يخضع بعد اتمام تسويته

لأحكام أخرى من القانون تنظم منحه لم لا . لما كان ذلك وكانت المادة ٧٦ من القانون المشار اليه قد نصت على أن « تربط للمعاشات والتعويضات التي تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ... » ونصت المادة ٧٧ منه على أن « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الإدارة تحديد سن أقل لاستحقاق المعاش في أحوال خاصة ... » ، ثم نصت المادة ٧٩ على أنه استثناء من أحكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذي بلغ الخمسين من عمره والمؤمن عليها التي بلغت سن الخامسة والأربعين طلب صرف المعاش بشرط أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل . ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسبة تختلف تبعاً للسن وفقاً لما يأتي ١٠ ٪ من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليه أو المؤمن عليها الواحدة والخمسين حتى الخامسة والخمسين ... » كما نصت المادة ٧٨٠ على أنه « مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ ، ٩١ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد أقصى قدره ٧٥ ٪ من المتوسط ... » وإذا كانت المادة ٩١ من الفصل الأول من الباب الثامن للقانون في استحقاق المعاشات بوجه عام قد نصت على أن يكون الحد الأقصى للمعاشات التي تمنح وفقاً لأحكام هذا القانون مائة جنيه شهرياً كما يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً ، وتربط معاشات المستحقين بحد أدنى قدره ٥٠٠ مليم لكل منهم شرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه ، ونصت بعد تعديلها بموجب القرار بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر ما يلي . من يتقاضون أجوراً تبلغ أو تزيد عن ٢٠٠٠ جنيه سنوياً ، ١١٠ ج باقي للتدفعين ١٠٠ ج ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً وتربط معاشات المستحقين بحد أدنى قدره ٥٠٠ مليم لكل منهم بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم معاش المؤمن عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد

أقام قضاؤه على أن الطعمون ضده - المؤمن عليه - والذي بلغت سنة الواحدة والخمسين في نوفمبر سنة ١٩٦٩ وجاوزت مدة اشتراكه في التأمين حينئذ ٢٤٠ شهراً يتحدد معاشه المستحق ابتداء بتسويته طبقاً للمواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث يخفض هذا المعاش بنسبة ١٠٪ منه على الأساس السابق، وأنه إذا تبين أن المعاش الذي تمت تسويته وفق ذلك قد تجاوز الحد الأقصى للمعاش الشهري على ما هو منصوص عليه بالمادة ٩١ من هذا القانون فإنه يتعين النزول بمقداره إلى الحد المبين بالمادة المشار إليها وبالتطبيق لحكمها قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ التي يعامل بها المؤمن عليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ ص ٣٠ من ٦٢٠)

٢٤- مؤدى نص المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ ، أن المشرع رفع الحد الأدنى للمعاش من أول مايو سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون سواء بالنسبة للمنتفع صاحب الحق في المعاش أو المستحقين عنه إذ من المقرر قانوناً بالنسبة للمنتفع صاحب الحق في المعاش أو المستحقين عنه إذ من المقرر قانوناً أن لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها وإن كان من حق السلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل هي بتقدير مبرراتها وبواقعها أن تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذه بنص صريح فيه ولا يجوز التحدي بقصد الشارع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٤ إزاء ما نصت عليه المادة الخامسة فيه على العمل بأحكامه اعتباراً من ١/٥/١٩٧٤ لأنه متى كان النص صريحاً جلياً فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى البحث عن قصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسريان أحكام القانون المشار إليه بأثر رجعي على واقعة وفاة مورث المطعون ضده السابقة على تاريخ نفاذ ذلك القانون وبأن نص صريح فيه سوى معاش المورث بسنة جنيهاً شهرياً ورفع معاش المطعون

الحق في المعاش وفقاً لأحكام القانون ويستفاد من ذلك أن المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل تدخل في حساب مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش المنصوص عليها في تلك المادة.

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ ص ٣٠ ع ٢ من ١٦٢)

٣٧- نص المشرع في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة على قواعد تحديد المعاش الذي يستحقه وريثة المحامي المختلط وعلى أسس توزيعه بين هؤلاء الورثة وقد التزم حين أصدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٤٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية - فيما نص عليه في المادة ٩٨ منه - ذات القواعد والأسس بالنسبة لتحديد وتوزيع المعاش بالنسبة لورثة زميله المحامي الوطني بقصد تحقيق المساواة بين معاش وريثة كل منهما وريثة الآخر ، الأمر الذي أبانت عنه المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فيما جرى به نصها من أن : يكون معاش التقاعد مساوياً للمعاش المحدد للمحامي بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة ، تحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقاً للقواعد المتبعة في نقابة المحامين الوطنية ، وكشف عن مرامها ما ورد بالملزمة الإيضاحية لهذا القانون بما يبين معه أن المشرع قد أطلق المساواة بين معاشات التقاعد للمحامين أمام المحاكم المختلطة ومعاشات تقاعد المحامين أمام المحاكم الوطنية . فجاءت عبارة نص المادة ٢٢ من القانون المشار إليه عامة مطلقة في إقرار هذه المساواة بحيث تشمل المحامين للتقاعد المستحقين عنهم على ما نصحت عنه الملزمة الإيضاحية للقانون حين أوجبت التوافق التام بين نظام صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة ونظام صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم الوطنية بما يتضمن توحيد أحكام الاشتراك في كل منهما وتمديد المستحقين للمعاش وقواعد توزيعه بينهم الأمر الذي يستتبع توزيع المعاش المستحق لورثة المحامي المختلط وفق ذات القواعد المعمول بها بشأن تحديد معاش وريثة المحامي أمام المحاكم الوطنية طبقاً لأحكام القانون الساري وقتئذ وإذ التزم الحكم للطعن فيه هذا النظر وحيد معاش

المطعون ضدها - الزوجة - على مقتضى أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة المنطبق على واقعة النزاع بما يتضمنه من تنظيم معاشات المحامين كافة سواء في ذلك من كان مقيداً أمام المحاكم الوطنية أم كان مقيداً أمام المحاكم المختلطة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢ ص ٢٤٢٠ ح ٥٢٤)

٣٨- النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن ... العامة على أن « ... وفي المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة على أن « ... وفي المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ على أن « ... يدل على أن عمال المرافق العامة الذين يلتزمون بالاستمرار في تأدية أعمالهم تحت مختلف ظروف الجهود الحربية لا يندرجون ضمن من تنطبق عليهم أحكام احتساب مدة الخدمة مضاعفة الواردة في القانون رقم ١١٦ الذي حدد على سبيل الحصر الفئات التي تنطبق عليهم أحكامه . ورغم أن قرار وزير التموين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الأولى على أن تحتسب مدة خدمة العاملين بالجهات التي تضمنها الجدول المرفق به منها المطعون ضدها الثانية التي يعمل بها المطعون ضده الأول ومدة خدمة مضاعفة في المعاش ، إلا أنه لم يرد في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ نص بتفويض وزير التموين في إضافة فئات غير المنصوص عليها في القانون ممن تحتسب لهم مدة خدمة مضاعفة في المعاش ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضده الأول بأحقية في احتساب مدة خدمته مضاعفة في المعاش استناداً إلى قرار وزير التموين رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٩٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٩ ص ٢٤٣٠ ح ٦٧٢)

٣٩- نص المشرع على أن تكون الاستمارة ٩ من بين المستندات المطلوب تقديمها مع طلب صرف المعاش أو التعويض تيسيراً

للإجراءات لم يتفيا من هذه الاستمارة أن تكون اجراء شكلياً بحثاً ،
فمضى ثبت إخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالبيانات التي
تتضمنها الاستمارة والكفيلة بتقدير المعاش أو التعويض بما يتحقق به
علم الهيئة فإنه ينتج أثره .

(الطعن رقم ١١٧٩ سنة ١٩٧٩/١٢/١ جلسة ١٩٧٩/١٢/١ ع ٢٠ ص ١٢٦)

٤٠ - إذ كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باستحقاق المطعون
ضده الأول لمعاش قبل الهيئة رغم تسليمه بأنه من المستثنين من أحكام
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأنه يعمل خفيراً زراعياً بالجمعية التعاونية
للإصلاح الزراعي فإنه يكون مخالفاً للقانون ذلك لأن مقتضى ما انتهى
إليه الحكم في قضاؤه للمطعون ضده الأول بطلباته التقرير بأن من حق
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تقبل اشتراكات من عامل مستثنى
من القانون صراحة وهو ما يخالف نص المادة الثانية منه ويأن من حقها
أن تظل بمظلة التأمينات الاجتماعية عاملاً غير خاضع للقانون كما
استبدى الحكم بحكمه للتشريع في استحقاق المطعون ضده الأول
للمعاش والادخار قبل الهيئة رغم وضوح النص القانوني باستثنائه من
هذا الاستحقاق كما أدخل نظام التأمين الاختياري رغم أن القانون يعتبره
إلزامياً ، وإذا كان ما تقدم فإن النعمى على الحكم بهذا السبب يكون في
غير محله بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ١٩٨٠/٢/٣ جلسة ١٩٨٠/٢/٣ ع ٣١ ص ٢٨٠)

٤١ - مفاد نص المادة ١٢/٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جرى على قاعدة معينة في احتساب أيام
العمل - لمن يتقاضون أجورهم بغير الشهر - ستة وعشرين يوماً
توحيداً للأساس الذي يجرى عليه تحديد الأجر الشهري بالنسبة لهم .
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٦ من القانون المذكور قد أوجبت أن تربط
المعاشات لمستحقيها على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه
الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت
عن ذلك ، فإنه ينبغي حساب الأجر المذكور على الأساس الوارد في المادة

١٢/٥ من القانون المذكور باعتباره لجر ستة وعشرين يوماً .

(الطعن رقم ٩٤١ سنة ١٤٦١ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢ ص ٣١ من ٨٦٢)

٤٢- إذ كانت مدة اشتراك المطعون ضده - وهو سائق سيارة خاصة - في التأمين من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى تقاعده في ١٠/٣/١٩٧٥ تقل عن المدة الموجبة لاستحقاق المعاش فإن دعواه تكون قائمة على غير أساس ويتعين رفضها ، ولا يغير من هذه النتيجة أن الهيئة تقاضت اشتراكات عن مدة خدمته التي قضاه في ظل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن قيام الهيئة بتقاضى الاشتراكات عن أحد العمال في غير الأحوال المحددة بقوانين التأمينات الاجتماعية لا ينشئ للعامل حقاً لا تقرر له أحكام هذه القوانين .

(الطعن رقم ٩٨١ سنة ١٤٩١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٧ ص ٣١ من ١٤٠٢)

٤٣- إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة الرابعة منه على أن : يرفع معاش العجز والشيخوخة والوفاة بنسبة ١٠٪ وذلك لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم ، مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٩١ ، وكانت عبارة معاش العجز والشيخوخة والوفاة قد وردت في هذا النص بصفة عامة ومطلقة لتشمل معاش الوفاة سواء أكانت الوفاة طبيعية أم ناشئة عن إصابة عمل ، فإن القول بقصر منلول هذه العبارة على معاش الوفاة الطبيعية واستبعاد معاش الوفاة بسبب إصابة عمل من زيادة المعاش يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص ، وهو ما لا يجوز ذلك لأنه متى كان النص عاماً وصريحاً في الدلال على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بمقولة الاستثناء بقصد الشارح أو الرجوع إلى ما يرد في شأنه بالمذكورة الايضاحية لمشروع القانون .

(الطعن رقم ١٤٢١ سنة ١٤٧١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٥ ص ٣١ من ١٤٨٤)

٤٤ - الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو الذى يضع حداً للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته . لما كان ذلك ، وكان اليمين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ المودعة صورته الرسمية ، أنه قطع فى أسبابه بأن مورث المطعون ضدهم يستحق معاش العجز الكامل بنسبة ٤٠ ٪ / المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . ونذب خبيراً لاحتمساب قدر هذا المعاش ، فإن قضاءه فى هذا الخصوص يعد قضاء قطعياً لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساساً مغاير ، فإنما جاء الحكم المنهى للخصومة ففضى بقيمة المعاش محسوباً على أنه معاش العجز الكامل عن اصابة عمل وبنسبة ٨٠ ٪ من آخر مرتب والمنصوص عليه فى المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون قد ناقض قضاءه السابق وخالف القانون .

(الطعن رقم ٦١٨ س٢ ٤٧ فى جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ من ٢١ ص ١٥١٤)

٤٥ - النص فى المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « ... مفاده أن المشرع تفهيا مصلحة المؤمن عليه بتقرير حقه فى طلب حساب معاش المدة السابقة لاشتراكه فى التأمين التى يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وذلك بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهرى الذى أقصح عنه بدلاً من ١ ٪ من هذا المتوسط لتمكينه من زيادة المعاش الذى تقرر أصلاً لكفالة الحماية الاقتصادية له وللمستحقين عنه بتوفير نفقات معيشته عند بلوغه سن التقاعد ومعيشتهم بعد وفاته فمنحه المشرع حق تقديم ذلك الطلب إذ رأى أنه يحقق مصلحة له ، ولما كان للمعاش لا يرتكن فى أساسه على رباط عقدى بين المؤمن عليه والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإنما تحديه أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى فرضه وليس فى هذه الأحكام ولا فى القانون العام ما يحول دون عدول المؤمن عليه عن طلب حساب ذلك المعاش بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهرى المشار إليه

واسترداده ما دفعه في هذا الخصوص . يؤيد هذا النظر أن المشرع استحدث حكماً مغايراً في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأن منع في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ منه المؤمن عليه من العدول عن طلب ضم المدد أو حسابها أو الاشتراك عنها مما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية من إطلاق حقه في العدول إلى حظر هذا الحق وتعميم الحظر وجعله شاملاً . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قدم في ١٩٦٨/٣/٢٩ طلب حساب المعاش المستحق له عن المدة السابقة على ١٩٥٦/٤/١ - وهي السابقة لاشتراكه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل - بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المنوه عنه بدلاً من ١٪ منه وبدأ سداد الأقساط المستحقة في هذا الشأن اعتباراً من ١٩٦٨/٤/١ ثم اتضح له أن ذلك الطلب لن يؤدي إلى زيادة معاشه فإنه يحق له العدول عن طلبه واسترداد الأقساط المدفوعة بصده .

(الطعن رقم ٦٢٩ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/٦/١٤ من ٢١ من ١٩٦٧)

٤٦ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن قانون التأمينات الاجتماعية هو وحده الذي ينظم حالات المستحقين للمعاش ومدى استحقاقهم فيه باعتبار أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص إنما تتعلق بالنظام العام فلا يصح أن يجري اتفاق في شأنها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعنة بمقولة أن ما قرره ممثلها بجلسة ١٩٧٦/٤/٨ أمام محكمة الدرجة الأولى من أن الهيئة لا تمنع في تسوية مستحقات المطعون ضده حسب الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه وفقاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات وصادر بذلك حق الاستئناف في الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٢٣ سنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٠/١٢/١٤ من ٢١ من ٢٠٤٧)

٤٧ - مفاد نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء قبل أن يعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ أن المشرع فرق بين المدة السابقة

لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين وجعل لكل منهما حساباً مغايراً في تقدير المعاش ، وإن خالف الحكم هذا النظر وحدد المعاش المضي به بنسبة ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري دون تفرقة بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ص ٢٢ ص ٢٧١)

٤٨ - مفاد نص المادتين ٨٥ ، ٧٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن رب العمل هو الملتزم قبل هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء مكافأة نهاية الخدمة كاملة عن مدة العامل السابقة على سريان القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذي جعل التأمين إجبارياً لدى الهيئة - وهي التي تلتزم قبل العمل أو المستحقين عنه بأداء المعاش المستحق ولو لم يقدّم صاحب العمل بأداء مبلغ المكافأة المذكور إليها ولها في هذه الحالة حق الرجوع عليه بما لم يوف به من مكافأة مستحقة للعامل قياساً على حالة عدم سداده لاشتراكات التأمين .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ ص ٣٢ ص ١٨١٤ ،

الطعن رقم ١٥٩٨ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/٥)

٤٩ - إن النص في المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ، ولو لم يقدّم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة ، مفاده أن حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون لأنه وحده هو الذي ينظم للمستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم ، وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تجيز على الوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون إلا بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه .

(الطعن رقم ٦٣١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ ص ٢٢ ص ٤٣٧)

٥٠ - تنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار

قانون التأمين الاجتماعى - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أنه : إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عن الحق فى تقاضى معاش وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٢) الموافق من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة . ويقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليه فى المواد التالية ... » وقد أورد الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون فى البند العاشر بياناً بأنصبة المستحقين فى المعاش فى حالة وجود والد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش وأورد البند الثانى عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بياناً بأنصبة المستحقين فى المعاش فى حالة وجود والد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر مع عدم وجود أرملة أو زوج أو أولاد فنص على أن يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش بينما يستحق الأخوة والأخوات أيهم أو كلهم ربه . ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه على أن يسرى حكم البند الثانى عشر المضاف على الحالات التى وقعت قبل تاريخ نشر القانون فى ١٩٨٠/٥/٣ على أن يكون الصرف طبقاً له اعتباراً من هذا التاريخ . ومفاد ذلك أنه إذا توفى المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجاً أو أولاد يكون نصيب الوالد أو الوالدان فى المعاش النصف بينما يكون نصيب الأخوة أو الأخوات الربع على ألا يصرف نصيب الأخوة أو الأخوات لهم إلا اعتباراً من ١٩٨٠/٥/٣ .

(الطعن رقم ٩٢٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ ص ٢٤٧ ،

الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

٥١ - تنص المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى على أنه : إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقاً للأنظمة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣)

المرفق اعتباراً من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة بالمستحقين في المعاش ١-٢... ٢... ٣... ٤... ٥... الوالدان ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى ، وأورد الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون في بئنه الثامن بياناً بالمستحقين في المعاش وأنصبتهم في حالة وجود والدين أو أحدهما مع وجود أرملة أو زوج مستحق تنص على أن يستحق الوالدان أو أحدهما ثلث المعاش .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٤ من ٢٥ ص ١٢٨٤)

٥٢- مؤدى نص المادة ١٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٩ من القانون الأخير أنه في حالة انتهاء خدمة أصحاب المعاشات قبل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي في ١/٩/١٩٧٥ تعاد تسوية المعاشات اعتباراً من هذا التاريخ على أساس الأجر الذي سويت عليه من قبل وإذا كان الثابت في الدعوى أن خدمة مورث المطعون ضدها الأولى لدى المطعون ضدها الثانية انتهت في ٦/٢/١٩٧٥ في ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وقبل العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن الأجر الذي يتخذ أساساً لإعادة تسوية معاش المطعون ضدها الأولى يكون هو ذات الأجر الذي ينص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على تسوية المعاش وفقاً له ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن تربط معاشات الشيخوخة والعجز والوفاء والتأمين الإضافي ضد العجز والوفاء على أساس متوسط الأجر الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك ، فإن إعادة تسوية معاش المطعون ضدها الأولى يتعين أن تجرى على أساس متوسط أجر مورثها خلال السنتين الأخيرتين من عمله .

(الطعن رقم ٦٨٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨٤ من ٣٥ ص ١٤٥٨)

٥٣- مكافأة زيادة الإنتاج التي تستحق للعامل بالقطاع العام هي

المبالغ التى تؤدى إليه نظير ما يبئله من جهد اضافى وعناية وكفاية فى النهوض بعمله وذلك بالتطبيق لنظام مستقر يضعه مجلس الادارة المختص اعمالاً لسلطته المخولة له بمقتضى المادة ٧٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تضع نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها فى معاش الطاعن فإن النعى بهذا السبب وإيّا ما كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٩٤٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

٥٤ - لما كان مؤدى نص للواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وللادة ١/٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩/١٩٧٥ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم فى التأمين إذا قدموا إلى الهيئة للتأمينات الاجتماعية طلباً بذلك فى موعد أقصاه ٣١/١٢/١٩٨٢ وألوا للمبالغ المبينة بالجدول (٤) المرفق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة واحدة نقداً خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيم لمدة خمس سنوات تحصل لابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة فى المعاش . وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعنة لم تؤد إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية هذا المبالغ ومن ثم لا يكون لها الحق فى طلب حساب مدة عملها لدى البنك الأهلى وهى الفترة من ٢٤/٦/١٩٤٠ إلى ٩/١٢/١٩٥٥ ضمن مدة اشتراكها فى التأمين ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى هذه النتيجة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً يرضى النعى عليه على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٨٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

٥٥ - لما كان مؤدى نص للمادتين ١/٣٤ ، ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المؤمن عليهم من غير أصحاب المعاشات لهم

الحق فى طلب حساب المدة التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن اشتراكهم فى التأمين إذا انتهت خدمتهم قبل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى ١/٩/١٩٧٥ ، واستحقوا مكافأة عن مدة عملهم ، وكان مجموع المدة المراد ضمها إلى المدة التى استحققت عنها المكافأة تعطيتهم الحق فى المعاش وفقاً للقانون الذى انتهت خدمتهم فى ظله على أن يردوا هذه المكافأة ويؤدوا المبالغ التى نص عليها القانون إلى الجهة الملزمة بصرف المعاش ، أو كانوا موجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه فى احدى الهيئات العامة أو للمؤسسات العامة وعوملوا بأحد قوانين التأمين والمعاشات المدنية وانتهت خدمتهم بسبب نقلهم من تلك الجهات أو تعيينهم باحدى وحدات القطاع العام وصرفوا مكافأة بشرط رد هذه المكافأة وأداء المبالغ التى ينص عليها القانون ، أو كانوا موجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى احدى وحدات القطاع العام وعوملوا بقانون التأمينات الاجتماعية وصرفوا تعويض الدفعة الواحدة لخروجهم من نطاق تطبيق هذا القانون وردوا هذا التعويض وأدوا المبالغ المبينة آنفاً ، وكان الثابت فى الأوراق أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية فى ١٢/٦/١٩٧٤ ، وبلغ سن الستين فى ٢٨/٦/١٩٧٥ قبل العمل بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى ١/٩/١٩٧٥ ، ولم يصدر قرار من الوزير المختص أو من رئيس الوزراء بمد خدمته بعد هذا التاريخ وفقاً لنص المادة ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فإن خدمته لدى تلك الشركة تكون قد انتهت ببلوغه سن التقاعد فى ٢٨/٦/١٩٧٥ ولو ظل يؤدى عمله بها بعد هذا التاريخ لما كان من غير أصحاب المعاشات ولم يستحق مكافأة مدة خدمته لدى الشركة ، وإنما استحق تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للمادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى انتهت خدمته فى ظله - فإنه لا يكون له الحق فى ضم مدة العمل السابقة على عمله لدى هذه الشركة إلى مدة

اشتراكه في التأمين لعدم توافر شروط المائتين ١/٣٤ ، ١٧٠٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للمعلتين بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ في حقه ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٤٧ سنة ٥٤٤ في جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥)

٥٦- مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي يحكم واقعة الدعوى - والفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٧٦ من ذات القانون ، أنه في حالة عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفلته نتيجة إصابة عمل يسوى معاشه بمواقع ٨٠٪ من متوسط الأجر الذي تقلصه في السنة الأخيرة من عمله أو في مدة الاشتراك في التأمين إن قلت مدة خدمته عن سنة ، وأنه إذا كان غير خاضع في تعديد أجره وترقياته لللائحة عمل صدرت بقانون أو بقرار من رئيس الجمهورية أو بمقتضى اتفاقية جماعية لا يجوز أن يتجاوز الفرق في الأجر عند نهاية مدة خدمته عنه عند بدئها ٤٠٪ زيادة أو نقصاً وإلا استبعد ما جاوز هذه النسبة عند حساب المعاش ، وإن منط أعمال هذا القيد لن تكون مدة الاشتراك في التأمين متصلة لأن الشرع تفياً منه - وعلى ما جاء بالملزكة الأيضاحية للقانون - منع التلاعب الذي قد يلجأ إليه بعض من منع أجور مسورية للعاملين عند نهاية الخدمة أو زيادة هذه الأجور زيادة مفتعلة لرفع قيمة المعاش بما يؤدي إلى الاضرار بحقوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وحماية العاملين الذين تنخفض أجورهم في نهاية الخدمة لأي سبب من الأسباب .

(الطعن رقم ٤٧٢ سنة ٥٠٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

٥٧- لما كانت المائتان ٢/١٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديلها تقتضيان بأنه إذا ما زابت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش ليهما أكبر تحسب

السنوات الزائدة التى قضاهما فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين وادى عنها المبالغ المطلوبة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين ويصرف له تعويض من دفعة واحدة بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوى عن كل سنة وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى قد استبدل بهذين النصوص المادتين ٢٦ ، ٣٤ ونص فى أولاهما على استبعاد تلك المدة من المدد التى يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة ، ونص فى المادة ١٩ على أن يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه فى ١/٩/١٩٧٥ ونص فى المادة ١٧ منه على أن « مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة عشرة يعتبر صحيحاً ما تم قبل العمل بهذا القانون من صرف وتوزيع ورد لمعاش المستحقين ، بالخالفة للنصوص المعدلة وذلك فيما عدا الحالات التى عللت فيها أنصبة للمستحقين فى المعاش بالزيادة فتؤدى إليهم الأنصبة الجديدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون مع مراعاة عدم تجاوز مجموع ما يؤدى إلى تحسين معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال » . مما مفعله أن مجال أعمال هذه المادة مقصور على المعاش دون سائر الحقوق التأمينية الأخرى ، فإن المطعون ضده وقد أحيل إلى المعاش لبلوغه سن الستين فى ٢/٣/١٩٧٦ وله مدة ثلاث سنوات زائدة عن القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش ، ضمت إلى خدمته طبقاً للعادة ٣٤ المشار إليها آنفاً ، لا يكون له الحق فى تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة أو الاحتفاظ بما صرف له منها ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧١ سنة ٤٩ فى جلسة ١٠/٢/١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٩٦)

٥٨- لما كان مؤدى نص المادة ٩٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنه إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) للرفاق للقانون المذكور اعتباراً من أول الشهر

الذى حدثت فيه الوفاة ، وطبقاً للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما أو الاثنين فى حالة عدم وجود أرملة أو زوج . وكان مقتضى نص المادتين ١١٢ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون وملاحظاته أنه فى حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش فى ظل العمل بهذا القانون يؤول إلى باقى المستحقين من فئته وكان الثابت فى الحكم أن العامل سعيد عبد الخالق سيد محمد جببلى قد توفى بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩ فى ظل العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وانحصر استحقاق للمعاش فى والديه - المرحوم عبد الخالق سيد محمد جببلى - والمطمعون ضمه نجية سيد على ابراهيم ، ثم توفى الوالد بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦ فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فلن نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باشتراك الأخوة مع الوالدة فى نصيب الوالد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٦)

٥٩- النص فى المادة الثالثة من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتباراً من تاريخ صدوره على أنه يسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على جميع المواطنين من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم قوانين التأمينات والمعاشات والتأمين الاجتماعى ويقصد بفئات القوى العاملة كل أفراد الشعب ذو النشاط الانتاجى وعلى الأخص الفئات الآتية ... كما أن النص فى المادة الرابعة من ذات القرار على أن : يخضع المؤمن عليهم المشار إليهم فى المادة السابقة لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ بلوغ سن الثامنة عشر أيهما الحق ... ، والنص فى المادة الخامسة منه على أن : تتحدد مهنة المؤمن عليه طبقاً للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية ، وفى حالة عدم وجود

هذه البطاقة يجوز تحديد المهنة بناء على شهادة من النقابة أو الجمعية التعاونية المختصة أو أية جهة أخرى حكومية أو غير حكومية لو ائى مستند آخر تقبله الهيئة ، يدل على أن المشرع قد اشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة والمعمول به اعتباراً من ١٩٧٦/١/١ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى المعمول بها ومن بينهم الفئات التى أوردها المشرع على سبيل المثال فى هذا الخصوص وتلك التى يصدر بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ، وحدد الوسيلة اللازم اتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أورده ، فى المادة الخامسة من القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقاً للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عدلها من الوسائل التى أوردها النص المشار إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد اقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى الحصول على معاش طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ دون أن يورد فى مبناته شروط استحقاق المطعون ضده للمعاش المحكوم به طبقاً لأحكام القانون المشار إليه وأطرح الحكم البيان الثابت ببطاقته العائلية من أن يعمل كاتب محام بالمخالفة لأحكام القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ الذى لوجب الاعتداد بهذا البيان ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٢٤ سنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٦/٦/١٦)

٦٠- لما كانت المواد ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، ٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون السابق تقضى بأن ربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت

عن ذلك ، عن كل سنة اشتراك في التأمين ، بحد أقصى ٧٥٪ من هذا المتوسط على الا يزيد عن مائة جنيه شهرياً أو ينقص عن ثلاثمائة وستين قرشاً شهرياً ، ويرفع بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٤ بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ ، وتدخل لمدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٠٪ من متوسط الأجر المشار إليه عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة ، ويجوز حساب المعاش عن هذه المدة أو جزء منها بواقع ٢٪ من هذا المتوسط إذا طلب المؤمن عليه ذلك وأدى إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مبالغ تحسب وفقاً للجدول رقم (٥) المرفق للقانون دفعة واحدة أو مقسطة وفقاً للشروط والأوضاع المبينة في المادة ٨٤ من ذات القانون ، وبعد تعديل هذه المواد عند المادة ٧٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ صار ربط المعاش اعتباراً من ١/١٠/١٩٧١ بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من متوسط الأجر عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد أقصى ٧٥٪ من هذا المتوسط بشرط ألا يجاوز مائة وعشر جنيهات في الشهر لمن يتقاضون أجوراً تبلغ أو تزيد عن ألف جنيه سنوياً ، ومائة جنيه بالنسبة لباقي المنتفعين ، ولا يقل عن ثلاثمائة وستين شهرياً ، وبواقع ٧٥/١ من متوسط الأجر عن كل سنة خدمة سابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين ، وكانت حقوق الهيئة العامة للتأمينات قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين فقط طبقاً للمادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الاجتماعي بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق وكانت الواقعة البحرية لسريان تقادم اشتراكات التأمين عن الفترة السابقة على اشتراك المطعون ضده في التأمين لم تتحقق بتقديم المذكور طلباً إلى الطاعة لحساب معاشه عن هذه الفترة بواقع ٢٪ من متوسط أجره وتعهده بسداد المبالغ المبينة بالجدول رقم ٥ المرفق للقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه دفعة واحدة أو مقسطة وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٨٤ من هذا القانون ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ قضى ضده بمعايش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط أجره الشهري عن كامل مدة خدمته بلا تفرقة بين اشتراكه في التأمين والمدة السابقة لها ، ودون مراعاة للتعديلات في نسب المعاش التي استحدثتها القرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ ، ويحث ما إذا كان المطعون ضده قد أدى المبالغ المبينة بالجدول رقم (٥) المرافق للقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وفقاً للشروط والأوضاع التي نصت عليها المادة ٨٤ من هذا القانون ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨٥ سنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٧ ،

الطعن رقم ١٢٦٠ سنة ٥٢ ق جلسة ٩/١١/١٩٨٧)

٦١- لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم تنص على « تسري على التأمين المنصوص عليه في هذا القانون أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون وبما يتعارض مع أحكامه » وكانت المادة ١٨ من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه تنص على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه بحسب الأحوال معاشاً في حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته ... بشرط ألا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة » كما تنص المادة ٢١ على أن « يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه تعويضاً إضافياً في الحالات الآتية : ١- ... ، ٢- وفاة المؤمن عليه ، ٣- ... ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، ولما كان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لم ينص على قاعدة معينة بشأن حساب كسور الشهر أو كسور السنة عند احتساب مدة الاشتراك فإنه يتعين الرجوع إلى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٨٧ ،

الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٨)

٦٢ - لما كان المشرع قد لورد الأحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والباب الثالث من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وأقر الباب الرابع من كل من القانونين للأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل ، وكان النص في المادة ٢٧/١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الواردة في الباب الرابع منه على أنه (إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ... ويراعى في حساب متوسط الأجر المشار إليه في الفقرة السابقة أحكام الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة ٧٦) وفي المادة ٢٨ من نك القانون على أنه (إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي) مستديم لا تقل نسبته إلى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق للمصاب معاشاً يوازي نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل) وفي المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - والواردة في الباب الرابع على أن (يستحق المعاش في الحالات : ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد . ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه للفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة . ٣- انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل ، أو العجز الجزئي للمستديم متى ثبت عدم وجود آخر له لدى صاحب العمل ... ٤- وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزاً كاملاً خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته . ٥- انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في الجنود (١ ، ٢ ، ٣) متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل ...) وفي المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه (... ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه في جميع الحالات المنصوص عليها بالمادة ١٨ ، تسعة جنيهات شهرياً بما في ذلك إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها بالمادة ١٦٥ ... وترفع المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلى القدر المنصوص عليه بالفقرة السابقة وتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة) وفي المادة ٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٧٧ على أنه (إذا نشأ عن اصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٤ ... ويزداد هذا المعاش بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً إذا كان العجز أو الوفاة سبباً في انتهاء خدمة المؤمن عليه) وفي المادة ٥٢ من ذات القانون على أنه (إذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فلكثر يستحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ ... وإذا أدى هذا العجز إلى انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالبند (٣) من المادة (١٨) يزداد معاشه وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة) مؤداه أن الزيادة في المعاش المنصوص عليها في المادتين الأخيرتين مقصورة على المؤمن عليهم الذين أصيبوا باصابة عمل في المادتين الأخيرتين نشأ عنها عجز كامل مستديم أو وفاة أو عجز جزئي مستديم ممن استحقوا معاشاً في ظل العمل بهذا القانون ، وأن الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة ٢٤ من هذا القانون خاص بمعاش الشيفوخة والعجز والوفاة الوارد في الباب الثالث منه دون المعاش الوارد في الباب الرابع والنشأ عن اصابة عمل وكان للشأب في الحكم أن معاش المطعون ضده استحق نتيجة اصابته باصابة عمل نشأ عنها عجز جزئي مستديم في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٢ في ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ فإنه يكون خاضعاً لأحكام المادتين ٢٧ ، ٢٨ من هذا القانون والمادتين رقمي ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ طالما نشأ الحق فيه في ظل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولا يسرى في شأن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن هذا الحد مقصور على المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة دون المعاشات التي تستحق نتيجة اصابة عمل ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٥٩ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٩)

٦٣- مؤدى نص المائتين الأولى والحادية عشرة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات أن الزيادة التى قررهما المشرع للمعاشات المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ من ١/٧/١٩٧٨ - وهو تاريخ نفاذ أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ - تسرى سواء بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ أو التى تستحق اعتباراً منه وحتى ١٩٧٨/١٢/٣١ .

(الطعن رقم ١٩٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٦٤- مؤدى نصوص التشريعات المائة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن رفع الحد الأدنى للمعاش ، القانون ٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، والفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٢٤ من القانون ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى ، المادة الأولى من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة للمعاشات ، المادة الأولى من القانون ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين ، والمادة الثامنة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى ... والذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ زيادة الحد الأدنى للمعاش وفى الوقت نفسه رفع المعاشات السابق ربطها لتلاحق الزيادة فى الحد الأدنى رعية من المشرع وعلى ما ورد بالذاكرة الايضاحية للقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل العمل به للإفادة من تلك الزيادة من تواريخ نفاذها المنصوص عليها .

(الطعن رقم ١٢٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٩)

٦٥- لحكام قانون التأمينات الاجتماعية أحكام أمرة تتعلق بالنظام العام ، وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها ، وقد نصت المادة ١٧ من قانون التأمين الاجتماعى - الصابر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - على أن (يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مما يأتى : ١- الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٥٪ من اجور المؤمن عليهم لديه شهرياً . ٢- الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٠٪ من اجره شهرياً) ... ونصت المادة ١٩ من

هذا القانون على أنه (... وفي حالات طلب صرف المعاش للعجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس للتوسط الشهري للأجور التي أنيت على أساسها - الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ...) ونصت المادة ١٥٠ من ذات القانون على أن (تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقد صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة المختصة ، وتقرر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ، وإذا لم تثبت الهيئة المختصة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر يربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما ، ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون والمبلغ الإضافي وكذا المبالغ المنصوص عليها بالمادة ١٣٠ المستحقة عنها) ومؤدى ذلك أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تلتزم بربط المعاش للعامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا بالنسبة للأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر ، وفي حالة ما إذا لم يقد صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه فإن الهيئة لا تلتزم بربط المعاش إلا على أساس الأجر غير المتنازع عليه بينها وبين المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحيث لا يقل في هذه الحالة عن الحد الأدنى للأجور ، وتقاس على ذلك حالة اشتراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الأجر الفعلى فإنه ولا سبيل للزام الهيئة بربط المعاش على أساس الأجر المتنازع عليه إلا إذا تثبتت بنفسها من قيمة الأجر أما إذا لم تثبت من قيمة الأجر فلا وجه لالتزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه إذ أن القانون لا يلزمها بذلك ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنة تازعت المطعون ضده في الأجر الذي يطلب ربط المعاش على أساسه وأن صاحب العمل لم يكن قد سدد اشتراكات التأمين عن هذا الأجر المتنازع عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى حساب للمستحقات التأمينية لمورث المطعون ضده على أساس الأجر

المتنازع عليه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٨٤ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧ من ٢٩ من ١٠٧٢)

٦٦- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لا يسرى بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه اعمالاً للأثر المباشر للقانون . وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - على أن (يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق في المعاش ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦) وحددت نفس الفقرة بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الذي يصدر مفسراً لتلك المادة كاشفاً عن حقيقة المراد منها منذ تقييدها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش بمائة وثمانين شهراً ، ومفاد ذلك أن الأصل هو انتهاء خدمة العامل وعدم التحاقه بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين ، واستثناء من هذا الأصل يحق له متابعة عمله أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه هذه السن إذا كان قادراً على القيام بأعباء وظيفته وقت بلوغها لكي يستكمل مدد الاشتراك الفعلية التي ترتب استحقاقه للمعاش وقدرها مائة وثمانين شهراً حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية للاستثمار رقم (١) تأمينات اجتماعية التي أشر عليها الخبير بالنظر والارفاق بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨ - والمقدمة من الطاعنة في حافظة مستنداتها رفق هذا الطعن - أن تاريخ ميلاد مورث المطعون هو ٨/٦/١٨٩٤ ، وبذلك يكون قد بلغ سن الستين في ٨/٦/١٩٥٤ ، وإن خلت الأوراق مما يدل على التحاقه بأي عمل قبل التأمين عليه بتاريخ ١/١٢/١٩٦٤ وكان التحاقه بعمل جديد من هذا التاريخ لا يستكمل به مدة اشتراك في التأمين حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، فإن مورث

المطعون ضدهم لا ينتفع بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولا يغير من ذلك أن يكون قد تم التأمين عليه بالفعل بتاريخ ١٢/١/١٩٦٤ لأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أحكام قوانين التأمينات من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وبذلك فإن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التأمين على مورث المطعون ضدهم على خلاف أحكام القانون لا يكسبه أو ورثته من بعده حقاً في المعاش ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم في معاش عن مورثهم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٤)

٦٧- لما كان النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي - والذي يحكم واقعة الدعوى على أنه « يستحق المعاش في الحالات الآتية : ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعمول به ، أو بلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين «ب» ، «ج» من المادة ٢ ، وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل ... » مؤداه أن العاملين بالقطاع الخاص يستحقون معاش الشيخوخة إذا بلغ المؤمن عليه سن الستين ، وكانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل . وكان الثابت بتقرير الخبير أن المطعون ضده من مواليد ١٢/٦/١٩١٧ ، وبلغ سن الستين في ١٢/٦/١٩٧٧ ، وأن له مدة خدمة بالجيزة في المئة من ١٠/١/١٩٥٩ إلى ٣٠/٩/١٩٦٦ ومدة ثانية بالفيوم في الفترة من ١/٧/١٩٦٧ حتى ١/٧/١٩٦٨ ، وكان مجموع اللتين ٩٦ شهراً ، وهي مدة أقل من مدة الاشتراك المقررة لاستحقاق المعاش . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده لمعاش شهرى واعتمد في ذلك على ما جاء بتقرير الخبير خطأ من أن مدة خدمة المطعون ضده في كل من الجيزة

والفيوم تبليغ ٧ شهور . ١٢ سنة مع أن الثابت فيه أنها ٩٦ شهراً فقط .
فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١١٢ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٠)

٦٨- مؤدى النص في المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أنه يشترط لاستحقاق معاش العجز أن يكون من شأن العجز أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو نشاط يكتسب منه ، وأن يقع العجز خلال فترة استمرار النشاط .

(الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥)

٦٩- مؤدى نص المادتين ١٥٠ ، ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي - أن حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، لأن القانون وحده هو الذي ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم ، وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة على الوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه ، ولو لم يرق صاحب العمل بالاشتراك عندهم لدى الهيئة . وأن التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون الزامى بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم وأن أحكام القانون المذكور تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة أو أصحاب الأعمال أو العمال الخاضعين لأحكام القانون من التزامات فرضها القانون عليهم .

(الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

(الطعن رقم ١١٨٤ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٧)

٧٠- لما كان المشرع قد خص الباب التاسع من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المستحقين شروط استحقاقهم ونص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٠٤ منه على أنه : إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تلقاض معاش ، وفقاً للأصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٢ المرافق من أول الشهر التي

حدثت فيه الوفاة ويقصد بالمستحقين الأرملة المطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية ... الخ » كما نص في المادة ١٠٧ من القانون المذكور بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ على أن « يشترط لاستحقاق الأبناء ألا يكون الابن قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

- ١- العاجز عن الكسب .
- ٢- الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا يتجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين وأن يكون متفرغاً للدراسة .
- ٣- من حصل على مؤهل نهائي لا يجاوز المرحلة المشار إليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو يزاول مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل ... » وفي المادة ١٠٨ من نلت القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليها على أن « يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة » بما مفاده أن المشرع بعد أن حدد على سبيل الحصر فئات المستحقين للمعاش بين شروط استحقاق كل طائفة منهم وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق بحيث إذا تخلف شرط أو أكثر من تلك الشروط التي حددها المشرع سلفاً وجب الامتناع عن صرف المعاش لمستحقه من الورثة وكلنت تلك الأحكام والشروط من النظام العام فلا يجوز للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم أو لأصحاب الأعمال التحلل من أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكانت - الطاعنة قد دفعت بعدم استحقاق المطعون ضدهم للمعاش لتخلف الشروط التي نص عليها القانون للاستحقاق وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدهم الأربعة الأول مبلغ ٢١ جنية معاشاً شهرياً لهم دون بيان لدى توافر الشروط والأحكام المنصوص عليها في القانون

فيهم من عنده استناداً إلى أن الطاعة ستتحقق من توافرها عند صرف المعاش فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . وإن خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧١٩ سنة ٥٧٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٩)

٧١- النص في المادة ١٦٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي على أن يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعداً منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا يعطيه الحق في معاش . واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي للهيئة المختصة الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة طبقاً لحكم المادة « ١٧ » وذلك عن عدد السنوات الكاملة الواجب اضافتها إلى مدة الاشتراك في التأمين لاستكمال المدد الموجبة لاستحقاق المعاش في هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا الأمين عن تلك السنوات والنص في المادة « ١٨ » من ذات القانون على أن « يستحق المعاش في الحالات الآتية : ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين « ب ، ج » من المادة ٢ متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل ٢- ... مما مفاد أنه متى بلغ المؤمن عليه سن الستين استحق معاش الشيخوخة متى كانت الاشتراكات التي سددت عنه لا تقل عن ١٢٠ اشتراكاً شهرياً على الأقل فإن قلت مدة اشتراكه عن ذلك كان له الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ومتى اكتملت هذه

المدد قام حق المؤمن عليه في استحقاق المعاش وانتهى تأمير الشيخوخة بالنسبة له لانتهاه الفرض منه وهو استكمال مدد الاشتراك لاستحقاق المعاش إذ ليس المقصود في هذه الحالة إتاحة الفرصة للمؤمن عليه الحصول على معاش أكبر من خلال العمل بعد سن الستين بل مجرد استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة . لما كان ذلك وكان مناط استحقاق الشيخوخة بالنسبة للمؤمن عليهم في القطاع الخاص والمنصوص عليهم في البندين ب ، ج من المادة الثانية من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بقانون التأمين الاجتماعي - بلوغهم سن الستين مع استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش دون اشتراط انتهاء الخدمة إذ لهم الجمع بين المعاش والأجر دون حدود ولا يغير من ذلك ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠١ من القانون المشار إليه من أنه : لا تسرى احكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه ، إذ أنها تتناول حالة عودة المؤمن عليه صاحب المعاش لعمل يخضعه لأحكام التأمين ممن لم يبلغ سن الستين . لما كان ذلك وكان الثابت من - الأوراق أن المطعون ضده الأول عند بلوغه سن الستين لم يكن قد استكمل مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة . وأنه استكمل مدد الاشتراك الموجبة الاستحقاق في ١/٨/١٩٧٩ فإنه يستحق معاش الشيخوخة اعتباراً من هذا التاريخ ويكون له الحق في الجمع بين الأجر والمعاش مادام أنه لا يلزم انتهاء خدمته لاستحقاق المعاش . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعمى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٠٠٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ من ٤٠ ع ١٦ ص ٨٦٤)

٧٢- مؤدى نصوص المواد ١/٢ و ٥/٥ ط و ١٨/٥ و ١/١٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالصنار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانونين رقمي ٩٢ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ أن العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام يستحقون

معاشاً في حالة انتهاء خدمتهم قبل بلوغ سن التقاعد وكان هذا الانتهاء لسبب آخر غير الفصل بقرار جمهوري أو إلغاء الوظيفة أو الوفاة أو العجز متى كانت مدة اشتراكهم في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل ، ويسرى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أديت عنها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكهم في التأمين بواقع جزء من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر ، وبحسب المعاش وفقاً لما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقدي لقاء عمله الأصلي سواء كان هذا المقابل محدداً بالمدة أو بالانتاج أو بهما معاً . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ندب العامل من وظيفته الأصلية للعمل في وظيفة أخرى هو تكليف له بالقيام بأعباء الوظيفة المنتدب إليها من إعفائه مؤقتاً من وظيفة الأصلية دون أن يقطع صلته بها وإنما تظل علاقته بها قائمة . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانية في وظيفة إدارية لقاء أجر ثابت وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٢١ ندب للعمل بقسم الانتاج وصدر قرار نقله إليها في ١٩٧٩/٩/١ وأنهت خدمته بالاستقالة في ١٩٧٩/١٢/٢١ فإنه يتعين حساب معاشه وفقاً للأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته الأصلية والوظيفة التي نقل إليها دون أجر هذه الوظيفة الأخيرة خلال مدة ندبه إليها . وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٠ سنة ٢٠٢٢ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٧)

٧٣- يدل النص في المادتين ٢٧ و ٢٨ من القسانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٠١ من القانون ٩٠ لسنة ٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة على أن المجند المؤمن عليه الذي استحق معاش العجز بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ٧٥ بشأن التأمين والمعاشات العسكرية له أن يجمع بين هذا المعاش وبين أجره في

الخدمة المدنية وعن انتهاء هذه الخدمة بسبب العجز أو الوفاة يسوى المعاش الخاص بمدة الخدمة وفقاً لقواعد حساب المعاش والخدمة لبلوغ سن التقاعد ويضاف للمعاش الأول على أن تستبعد من مدة اشتراكه في التأمين المدة السابقة على تاريخ استحقاقه معاش العجز ويشترط عدم زيادة مجموع المعاشين على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون .

(الملحق رقم ٢٢١ سنة ٢٠٠٥ في جلسة ٢٦/٢/١٩٩٠ س ٤٩ ص ٨٥١)

٧٤- المقصود بالسنة الأخيرة في نطاق أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . السنة التي نهايتها تاريخ ثبوت العجز أو حصول الوفاة باعتبار أن هذا التاريخ هو تاريخ استحقاق المعاش .

(الملحق رقم ٥٩٥ سنة ٢٠٠٨ في جلسة ٢٩/١٠/١٩٩٠ س ٤١ ص ٥٨٥)

٧٥- مفاد نصوص المواد ٢/١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أنه في حالة الوفاة يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه في المادة ١٩ عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين وذلك بحد أقصى ٨٠٪ من هذا الأجر وتضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك في التأمين لتقدير المعاش المستحق - مقدارها ثلاث سنوات - بشرط أن تزيد عن المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالهند (١) من المادة ١٨ وإذا كان المعاش يقل بعد إضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذي يسوى على أساسه رفع إلى هذا القدر ويزداد للمعاش في هذه الحالة بما يساوي نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢٠) بما يصبح معه للمعاش المسنق عندئذ ٦٥٪ من الأجر .

(الملحق رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠٠٢ في جلسة ٢٢/٤/١٩٩١ س ٤٧ ص ٩١١)

٧٦- مؤدى النص في المادتين ١٨ ، ٢٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن معاش العجز

الجزئي للمستديم المنهى للخدمة والذي لم ينشأ عن إصابة عمل يستحق للمؤمن عليه بالقدر الذي أوردته المادة ٢٢ من القانون .

(الطعن رقم ٤١٩ سنة ٥٧ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٩١ من ٤٢ ص ١٩٧٣)

٧٧- مؤدى نص المادتين ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي والمادتين ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أن الأصل أنه لا يجوز الجمع بين المعاش المستحق طبقاً لأى من القانونين سالفى الذكر فلا يحصل المستحق إلا على معاش واحد فقط هو المعاش الأكبر ويوزع للمعاش الذى لم يستحق فيه بافتراض عدم وجوده وأن يوقف صرف المعاش المقرر للمستحق فى حالة الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه وكانت الحالات التى أوردتها للشرع فى المادة ١١٢ من القانون الأول والمادة ٥٣ من القانون الأخير بجواز الجمع بين الدخل من العمل والمعاش أو بين المعاشات فى حدود معينة شهرياً ، وبين معاش الأرملة عن زوجها ومعاشها الشخصى أو دخلها من العمل أو المهنة بدون قيود أو المعاش عن شهيد أو مفقود فى العمليات الحربية والدخل أو المعاش الآخر دون التقيد بحد أقصى - تلك الحالات هى استثناء من الأصل بعدم جواز الجمع بين المعاشات والدخل أو بين المعاشات ولم يرد بتلك الاستثناءات الجمع بين أكثر من معاش والدخل من العمل .

(الطعن رقم ١٩٢٥ سنة ٥٤ ق جلسة ٦/٢٧/١٩٩١ من ٤٢ ص ١٢٨٠)

٧٨- القضاء برفض الدعوى لعدم الأحقية فى طلب فروق المعاش ، ينصرف فضلاً عن هذه الفروق إلى طلب قوائدها والتعويض عن عدم صرفها لارتباطها بطلب الفروق وجوباً وعملاً .

(الطعن رقم ٢٥٦٤ سنة ٥٧ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٩١ من ٤٢ ص ١٦٩١)

٧٩- مفاد النص فى المادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ٢٣ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - والمعمل بالقانون رقم

٦٣ لسنة ١٩٧١ أن من بلغت سنة ٤٦ سنة ولم يكمل سن ٥١ سنة يخفض المعاش بالنسبة له بنسبة ١٥ / لأن كسور السنة تحذف في حساب السن .

(الطعن رقم ٢٢٨٢ سنة ٢٠٠٤ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٠ س ٤٢ من ٢٨١)

٨٠- تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه : إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فلكثر استحق المصاب معاشاً ... وتنص المادة ٥٢ منه على أنه : مع مراعاة حكم البند ٣ من المادة ١٨ إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضاً ... كما تنص المادة ٥٥ من ذات القانون على أن : تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقاً للقواعد الآتية : ١- إذا كان العجز مما ورد بالجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون روعيت النسبة المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به ٢٠- إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية ٣- إذا كان للعجز المتخلف تأثير خالص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلاً مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسبة المقررة لها في الجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون ... وكان الجدول رقم ٢ المشار إليه قد أورد تقديراً لدرجات العجز في حالات فقد الابصار ونص على أنه : يراعى في تقدير العجز المتخلف عن فقد الابصار ما يأتي : ١- أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف ابصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابل لدرجة الابصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح درجة ابصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤) ٢٠- في حالة عدم وجود سجل بحالة الابصار يعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦ .

(الطعن رقم ١٨٦٠ سنة ٢٠٠٤ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/٢٢)

٨١- مفاد المواد ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٤ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للمعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع منح المستحقين عن المؤمن

عليه أو صاحب المعاش الحق في تقاضى معاش في حالة وفاته وفقاً
للأنصبة المقررة بالجدول رقم (٣) ، وجعل الأصل في استحقاق المعاش
هو بتوافر شروط الاستحقاق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب
المعاش فاشتراط لاستحقاق الابن لنصيبه في المعاش الا يكون قد بلغ
سن الحادية والعشرين في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
واستثنى من هذا الشرط الابن العاجز عن الكسب وقت الوفاة ،
ويستمر - طبقاً لنص المادة ١١٢ من القانون - في تقاضى المعاش حتى
زوال حالة العجز - إلا أنه إزاء ما تبين للمشروع أن شروط الاستحقاق قد
لا تتوافر أحياناً إلا بعد وفاة المؤمن عليه وربط المعاش على باقي
المستحقين فقد رأى النص على إجراء ربط إضافي في الحالات التي
أوردها ومنها حالة الابن الذي يثبت عجزه عن الكسب بعد الوفاة فمنحه
ما كان يستحق له من معاش لو كان عاجزاً عن الكسب وقت وفاة
المؤمن عليه ودون مساس بحقوق المستحقين من قبل في المعاش .

(الطعن رقم ٢٦٤٠ سنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٦)

٨٢- لما كان الثابت من الحكم للطعون فيه أن الطاعنة قدمت
محضر تحريات يتضمن زواج الطعون ضدها السادسة عن نفسها
بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦ من شقيق مورثها المؤمن عليه . فإنها بذلك تكون
قد أقامت قرينة على عدم أحقية الطعون ضدها المذكورة في صرف
المعاش المستحق لها عن المورث ، وينتقل إليها عبء إثبات عكس ذلك إذا
كان ما ورد بهذه التحريات غير صحيح وإذا استبعد الحكم هذه
التحريات رغم عدم انكارها لما ورد بها أو إثبات عكس ما ورد بها فإنه
يكون قد خالف قواعد الإثبات المقررة قانوناً .

(الطعن رقم ٤٩٢٩ سنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

٨٣- مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٩٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٧٧ ، والمادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب
المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ٩/١ لو ممن تركوا الخدمة حتى
يوم ٤/٥/١٩٨٠ حساب أى عدد من السنوات التي قضوها في أى عمل

أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلباً بذلك في موعد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ وأدوا المبالغ المبينة بالجدول رقم ١٤١ المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة واحدة نقداً خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل من تاريخ استحقاق الزيادة في المعاش .

(الحمن رقم ٢٠٢٦ سنة ٥٥٥ في جلسة ١٩٩٠/١/٢٢ من ٤١ ص ٢١٢)

مواعيد الاعتراض

١- مؤدى نص المادة ١٢ من قانون التلميذات الاجتماعى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذى تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ، ويحق له الاعتراض عليه إنما يتضمن علاوة على الاشتراكات التى تطالب بها المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومنها الغرامة الإضافية التى تفرضها الفقرة الثانية من المادة ١٧ منه ، وإذا كانت المواعيد الواردة فى ذلك النص لن تخصص بأى قيد ، فإن التفرقة التى تقول بها الطاعة تكون على غير أساس ، ومن ثم فتسرى أحكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة بشأن المبالغ المستحقة لها وفقاً لأحكام هذا القانون ، سواء أكان النزاع يقوم على خلاف فى أرقام الحساب أو على التطبيق القانونى ، لأن الاعتراض على الحساب لا يكون إلا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلاً عن أن تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد ، وهو البت فى ذلك الحساب فى أقرب وقت .

- (الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٣ ص ٢٤ ع ٢٢ ص ٩٢٢ ،
الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥ ص ٢٦ ع ٦٥٤ ،
الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٢ ص ٢٣ ع ١٨١ ،
الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٧)

٢- الاجراء المعمول عليه والذى تنفتح به للمواعيد الواردة فى المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موسى عليه مع علم الوصول ، وأما توقيع الهيئة الحجز الانارى ضد صاحب العمل فهو اجراء خوله لها القانون لتحصيل المبالغ المستحقة لها قبله ، والتى أصبحت واجبة الأداء ، وإذا كان الثابت أن الهيئة أخطرت مورث الطاعة بالمبالغ المستحقة عليه على ذلك النحو ، وأنه لم يعترض اصلاً على الحساب ، فإنه لا يسوغ بحال اعتبار اجراءات هذا الحجز بمثابة اخطار جديد حتى ولو كان المبلغ المحجوز من أجله يقل عن رصيد الحساب السابق لخطاره به ومن ثم فإن النعى على الحكم

إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الأوان يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ١٩٦٤ في جلسة ١٩٧٢/٦/١٦ س ٢٤ ع ٢ ص ٩٣٢ ،

الطعن رقم ١١٩٧ سنة ١٩٦٩ في جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ ،

الطعن رقم ١٢٤٥ سنة ١٩٨٦ في جلسة ١٩٨٦/٦/١٦ ،

الطعن رقم ٧٦٥ سنة ١٩٨٧ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)

٣- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل مناهج الحق في رفع صاحب العمل دعواه إلى القضاء بالاعتراض على الحساب أن يتم إقامتها خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء مدة الشهر المحددة للهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمناً ، ولما كان الثابت من الأوراق أن اعتراض الطاعن ورد للهيئة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ ، وكانت مدة الشهر المحددة للهيئة للرد على اعتراضه تنتهي في ١٩٧٢/٢/٢٢ لأن الميعاد إذا كان مقدراً بالشهر ، لا يحتسب بالأيام بل باعتباره شهراً كاملاً دون نظر إلى عدد أيامه ، وتبدأ بعد ذلك مدة الثلاثين يوماً المحددة للطاعن للانتجاع إلى القضاء التي تنتهي في ١٩٧٢/٣/٢٣ باعتبار أن شهر فبراير في سنة ١٩٧٢ كان تسعة وعشرين يوماً ، وكان الطعن قد أقام دعواه - على ما هو ثابت من الصورة الرسمية بصحيفتها المقدمة بملف الطعن - بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣ أي قبل الأجل المحدد له فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف الثابت في الأوراق ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق في إقامة الدعوى ، يكون معيباً بما يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٥٧٢ سنة ١٩٦٤ في جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ س ٢٨ ص ١٧٧٠ ،

الطعن رقم ٢٤٨ سنة ١٩٦٧ في جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤ س ٣٠ ع ٢ ص ٧٣٧ ،

الطعن رقم ٢٣٤ سنة ١٩٦٧ في جلسة ١٩٧٩/١٢/١١ س ٣٠ ع ٢ ص ٢٣٢)

٤- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية أن الحساب الذي تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه لا يعتبر نهائياً ويجعل بالتالي الدعوى المطروحة على القضاء بالطعن عليه غير مقبولة إلا في حالة صدور قرار الهيئة الصريح

أو الضمعي برفض اعتراض صاحب العمل على هذا الحساب وتقاعسه عن رفع دعواه خلال الأجل الذي أقيمت عنه المادة ١٢ المشار إليها أما إذا أصدرت الهيئة قرارها بقبول تلك الاعتراض ثم اتخذت إجراءات الحجر اقتضاء لمبلغ الحساب موضوعه فإن للميعاد الذي حددته هذه المادة بالالتجاء إلى القضاء ينحصر عن الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لدفع تلك الإجراءات التي تخضع للقواعد العامة في رفع الدعاوى في قانون المرافعات .

(المظن رقم ٤٨١ سنة ١٤٢٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٧١)

٥- نظمت المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ في فقراتها الأربع كيفية حساب الهيئة لمستحققاتها قبل صاحب العمل وأخطاره بهذا الحساب ونصت في فقرتها التالية على أنه يجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه يعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للاخطار وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة وإلا صار الحساب نهائياً ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض . مما يدل على أن المرحلة التي يجري فيها لخطار الهيئة صاحب العمل بالعمل بالحساب واعتراض صاحب العمل عليه تنقضي إذ لم تستجب الهيئة الاعتراضية برفضها هذا الاعتراض صراحة أو ضمناً وعندئذ يكون لصاحب العمل اللجوء إلى القضاء في الميعاد الذي حددته وإلا صار الحساب نهائياً وينبني على ذلك أن ما توجهه الهيئة إلى صاحب العمل من لخطارات بهذا الحساب بعد أن ترفض اعتراضه على النصو المشار إليه يخرج عن نطاق تلك المادة والتقيد بالأوضاع والمواعيد المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك وكانت الهيئة قد رفضت اعتراض المظمن ضده على الحساب ثم عانت وأخطرت بعد ذلك - وبناء على تظلم قدمه إليها - بحساب يقل رصيده عن رصيد الحساب السابق

اخطاره به فإن ما ترتبه الهيئة على تلك الاخطار الأخير والذي لا يعدو وأن يكون تصحيحاً للاخطار الأول يكون منها الأساس وبالتالي لا يعيب الحكم اغفاله الرد على ما تمسكت به الهيئة في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٥ ص ٢٨ من ١٥٠٢ ،
الطعن رقم ١٠٨٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٥)

٦- مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الحساب الذى تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه إنما يكون استناداً إلى بياناته ومستنداته التى يقدمها إلى الهيئة وسجلاته الملزم بحفظها وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المنوه عنه أو بناء على تحريات الهيئة التى تجريها فى حالة عدم وجود هذه البيانات والمستندات والسجلات لما كان ذلك وكانت المواعيد الواردة فى تلك النصوص لم تتخصص بأى قيد ، فإن أحكام المادة ١٣ المشار إليها تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقاً لأحكام ذلك القانون سواء كان النزاع حول الحساب المبني على بيانات ومستندات وسجلات صاحب العمل طبقاً للفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة أو الحساب المؤسس على تحريات الهيئة بالتطبيق للفقرة التالية منها والتفرقة فى هذا الخصوص بين هذين النوعين من الحساب تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو البت فى هذا الحساب أيّاً كانت طريقة اجرائه فى أقرب وقت ، ذلك أن المشرع ابتغى حسم المنازعات القضائية التى قد تنشأ حول ذلك الحساب حتى تستقر الأوضاع بين الهيئة وصاحب العمل وذلك بتحديد مواعيد انثارتها لى لا تتخذ إذا ما تركت مفتوحة وسيلة لتعطيل حقوق الهيئة ، فإذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرت به الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه الاخطار بخطاب موضى عليه مع علم الوصول ، فإن حقه الأصلى فى الالتجاء إلى القضاء يظل مادام قد أقام دعواه قبل فوات المواعيد للخصم عليها فى المادة ١٣ المذكورة وينقضه تلك المواعيد دون اتخاذ إجراءات الاعتراض والتقاضى خلالها

يضحي الحساب نهائياً وتكون الدعوى المرفوعة بعد قوائها بالمنازعة فيه غير مقبولة .

(الطعن رقم ٦٨٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ س ٢٠ ع ١٤ ص ٩٢٢)

٧- جرى قضاء محكمة النقض على أن الاجراء الذي تنفتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موسى عليه مع علم الوصول ولا يغنى عن ذلك أى إجراء آخر بما مقتضاه أنه إذا لم يتم اخطار صاحب العمل أصلاً بهذا الحساب بخطاب موسى عليه بعلم الوصول فإن أيًا من هذه المواعيد لا ينفتح .

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٠ س ٣١ ص ٢٢٢ ،

الطعن رقم ٢٣٨٩ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٦)

٨- قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى بدأ العمل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ استحدث اجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه بأن : يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التى تعدها الهيئة ... وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات للحسوبة وفقاً لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موسى عليه مع علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . بخطاب موسى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الاخطار وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها فى المادة ١٥٧ ... وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على من : ينشأ بالهيئة المختصة لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم والمستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة

لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية... ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب للمشار إليه ، فإن هذه الاجراءات الجديدة التي استحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه - والتي لم تبدأ موعايدها إلا في ظله - هي التي تسرى على واقعة النزاع بالخضوع لأحكام هذا القانون .

(الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/٢/١٠ س ٣١ ص ٤٦١)

٩- الاجراء المعمول عليه والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو إخطار الهيئة صاحب المحل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، ولئن كان القانون لا ينص على شكل معين للخطاب إلا أن هذا الخطاب يجب أن يتضمن بيانان كلفيان عن إشتراكات التأمين والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بالمقدر اللازم لتعريف صاحب العمل بها تعريفاً نافياً للجهالة ، إذ كان ما ورد في خطاب الطاعنة - رب العمل - للهيئة وفي مذكرة محاميتها عند وصول خطاب الهيئة للطاعنة متضمناً مطالباتها بالمبلغ محل التقاضي لا تؤدي إلى النتيجة التي إستخلصها الحكم بشأن الأخطار وفق لحكم القانون على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم وكانت الهيئة المطعون ضدها لا تقدم في الدعوى دليلاً على حصول الإخطار المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم قبول الدعوى بناء على ما إستخلصته بغير سند من عبارات خطاب الطاعنة ومذكورة محاميتها والتفتت بذلك عن خطأ الدعوى من الدليل على حصول الإخطار ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٢٨ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ س ٣١ ص ٦٠٠)

١٠- لما كانت المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد أن بينت في فقراتها الثلاث الأوليات كيفية حساب الإشتراكات المستحقة على صاحب العمل ، نصت في فقراتها التالية على أن تقوم الهيئة بإخطار صاحب العمل بقيمة الإشتراكات بخطاب موصى عليه علم الوصول وإن

لصاحب العمل الاعتراض على هذه اللطالية بخطاب موسى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إستلامه الإخطار - وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إستلامه الإخطار ، وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ، ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة إعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها فى المادة - (١٥٧) وتصدر اللجنة قرارها فى حدود تقرير الهيئة، وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحبة العمل بالقرار بخطاب موسى عليه مع علم الوصول وتعطل المستحقات وفقاً لهذا القرار ... ولكل من الهيئة وصاحبة العمل الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره وإلا صار الحساب نهائياً ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإجراء المعول عليه ، والذي تنفتح به المواعيد الواردة فى المادة سالفة الذكر ، هو الهيئة صاحبة العمل بالحساب بخطاب موسى عليه بعلم الوصول ولا يغنى عن ذلك أى إجراء آخر ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨ قد أقام قضائه برفض الدفع المبدئى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد تأسيساً على أن (من الثابت أن قرار لجنة فض المنازعات صدر يوم ١٩٧٨/٢/٢٢ وأخطرت المستأنف عليه بصورة من هذا القرار بموجب خطاب الهيئة المؤرخ ١٩٧٨/٣/١٦ وقد أقام المستأنف عليه دعوى ببراءة الذمة المالية فى ١٩٧٨/٤/٨ أى فى خلال الثلاثين يوماً التى نص عليها القانون ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فى غير محله) فإلته يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بما جاء بهذا السبب على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٠٩٢ سنة ٥١ فى جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨ من ٣٧ من ٤٨١ ،

الطعن رقم ٧٦٥ سنة ٥١ فى جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)

١١ - مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون

رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، وقرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ، أن لصاحب العمل في حالة إخطاره بقيمة اشتراكات التأمين المحسوبة والمبالغ الأخرى المستحقة عليه أن يعترض على هذه المطالبة أمام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار ، وأن يطلب النزاع على لجنة فحص المنازعات المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة إننا ما رفضت إعتراضه وأن يطعن في هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به باعتبار هذا الإخطار أحد الإجراءات التي نص قرار وزير التأمينات المشار إليه في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ١٥٧ آنفة البيان - على وجوب إتباعها بصدد إصدار قرار اللجنة .

(الطعن رقم ٥٠٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٩)

(الطعن رقم ١٨٩٩ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

١٢- مؤدى نص المقتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لصاحب العمل في حالة إخطاره بمقدار اشتراكات التأمين والمبالغ الأخرى المستحقة عليه أن يعترض على هذه المطالبة أمام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار وأن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الهيئة إننا ما رفضت إعتراضه وله أن يطعن في هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره باعتبار هذا الإخطار أحد الإجراءات التي نص عليها قرار وزير التأمينات المشار إليه - في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلاته آنف البيان - على وجوب إتباعها بصدد إصدار قرار اللجنة ، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطاعنين لرفعها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ رفض اللجنة لطلبهم مع أن تزويج إخطارهم بقرار الرفض هو الممكول

عليه في هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما
يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢١٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٦ من ٤٠ ع ١٤ من ٧٥١)

١٣ - مؤدى نص المادتين ١٢٨ و ١٥٧ من قانون التأمين
الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ أن
لصاحب العمل في حالة إخطاره بقيمة إشتراكات التأمين المحسوبة
والمبالغ الأخرى المستحقة عليه أن يعرض على هذه المطالبة أمام الهيئة
العامة للتأمينات الإجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار
برفض الاعتراض . وله أن يطعن في قرار اللجنة المشار إليها في خلال
ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ولا يحق له اللجوء مباشرة إلى
المحكمة للمنازعة في الحساب سواء أكانت المنازعة بسبب أضرار غير
حساب الإشتراكات مما لا ينطبق عليه نص المادة ١٢٨ من القانون
المشار إليه فإنه يجوز لنوى الشأن اللجوء إلى المحكمة إذا انتقضت ستون
يوماً من تاريخ تقديم طلب عرض النزاع على اللجنة ولم تفصل فيه .

(الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٢)

١٤ - مؤدى نص المادة ١٢٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٨٠ أن لصاحب عمل في حالة إخطاره بقيمة إشتراكات التأمين
المحسوبة والمبالغ الأخرى المستحقة عليه أن يعرض على هذه المطالبة
أمام الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
تسلمه الإخطار وعلى الهيئة الرد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود
الإعتراض إليها فإذا رفضت الهيئة الإعتراض تعين عليه تقديم طلب إلى
الهيئة بعرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار إليها في المادة
١٥٧ خلال ثلاثين يوماً من إستلامه الإخطار بالرفض والإلتزام بذلك
الميعاد وبميعاد الإعتراض على النحو سالف البيان واجب سواء تعلقت
المنازعة بأرقام الحساب لم بالتطبيق القانونى وسواء كانت المنازعة مبنية
على مستندات أو سجلات صاحب العمل أو قائمة على تعريكات الهيئة أو

تعليماتها لا يغير من ذلك زوال صفة صاحب العمل أو المنازعة فى هذه الصفة ويتعين على صاحب العمل اعتباراً من ١٩٧٧/١/٩ تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات الإلتزام بهذه الإجراءات واللوائح ولو كانت الحقوق المتنازع عليها قد نشأت قبل العمل بهذا القانون طالما رفعت الدعوى بعد التاريخ سالف الذكر ويصبح الحساب نهائياً بإنقضاء ميعاد الاعتراض على مطالبة الهيئة دون حدوثه أو عدم تقديم طلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات فى الميعاد وتكون مستحقات الهيئة واجبة الأثناء والدعوى التى ترفع بالمنازعة فيه غير مقبولة وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

(للطنن رقم ٦٦ سنة ٦٠ فى جلسة ١٠/٢١/١٩٩٦)

مكافأة نهاية الخدمة

(النظام الخاص والميزة الأفضل)

١- سواء اكان مقتضى نصوص الأوامر العسكرية يوجب على رب العمل لو فى الأقل يخوله فصل الرعايا الإيطاليين فلا محل للقول بأن رب العمل إذ فصل العامل قد حالة بفعله دون تحقق شرط من التقاعد الذى يخوله الحصول على مكافأة خاصة تكفل له معاشاً مدى الحياة طالما كان حال دون تحقق هذا الشرط مستنداً إلى نص القانون .

(الطعن رقم ٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٤)

٢- إذا كان الحكم قد قرر أنه ليس للعامل أن يجمع فى مطالبته بين مزايا النظام الذى وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل الفردى بل له أن يطلب القضاء له بأيهما أكثر فائدة له ثم بين الحكم أن معاملة العامل وفقاً لنظام الشركة التى يعمل بها على أساس تقدير المكافأة على الأجر الثابت دون ضم علاوة الغلاء اتفد له من معاملته وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه بل هو تطبيق صحيح للمادة ٢٨ من القانون المشار إليه .

(الطعن رقم ٢٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٤)

٣- متى كان الحكم إذا احتسب المكافأة للمستحقة لورثة العامل على أساس المرتب الأصلى مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة قد استند فى ذلك الى وجوب الأخذ بلائحة الشركة صاحبة العمل لأنها أكثر فائدة للعامل إذا أعطت له الحق فى الحصول على مكافأة تحتسب على أساس نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته وأجر شهر عن كل سنة من السنتين التالية لها فهى لجدى عليه من المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التى نصت على أن تحتسب مكافأة عامل المياومة بحيث لا تزيد عن أجره ستة شهور ، كما استند على نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٢ من القانون المدنى ،

فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك لأن المادة ٢٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي كان سارياً وقتئذ قد نصت على أن كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلاً ولا يعمل به ولو كان سابقاً على صدور القانون ، ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ولا يخالف العرف المتبع ولا محل للنقض على الحكم بأنه إذ أضاف اعانة غلاء المعيشة على أجر العامل قد جمع في التطبيق بين أحكام لائحة الشركة وأحكام قانون عقد العمل لأنه إنما طبق اللائحة التي تنص على أن للكفالة تحتسب على أساس آخر أجر للعامل ، وأن الأجر ينصرف وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٢ من القانون المدني إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك اعانة الغلاء ، إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه متى كانت اللائحة لا تحوى نصاً صريحاً يقضى باستبعاد اعانة الغلاء من الأجر عند احتساب المكافأة بعد العمل بالقانون المدني .

(الطعن رقم ١٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٤)

٤- إن المادة ٢٠/٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ أجازت لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات التي بينتها ومنها وقوع فعل من العامل عمداً أو وقع تقصير يقصد به إلحاق خسارة مالية بصاحب العمل نصت على أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما جرى إلى العامل فلا يفصل بمجرد ادعاء من صاحب العمل لم يتم عليه دليل . وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن للمكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ٢٣/١ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال المدة المنصوص عليها فيه لم لم يتم بذلك مع وجوب تحقق هذا الشرط للقضاء بحرمان الطاعن من المكافأة المستحقة له فإن هذا الحكم

يكون منعدم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٩)

٥- متى كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي تنص المادة ١/٢٢ منه على أنه إذا كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين في هذه المادة ، فإنه يكون قد تمسك بضمته بجميع الشروط الواردة في هذا القانون لاستحقاق هذه المكافأة لو الحرمان منها وبالتالي يكون قد أنكر تحقق أي سبب يسقط استحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تحديه بعدم توافر الأسباب المبررة لفصله والمسقط لحقه في المكافأة وفقاً للمادة ٢/٣٠ من القانون الأنف سبباً جديداً لم يثره أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٩)

٦- متى كان عقد استخدام العامل خالياً من النص على تقرير مكافأة له أي كان نوعها في حالة فصله ولم يقدم دليلاً لدى محكمة الموضوع على قيام عرف في المؤسسة التي يعمل بها يقضى بمنح من هم في مثل حالته مكافأة تكفل لهم معاشاً مدى الحياة لو منحهم مكافأة تبلغ مرتب شهر عن كل سنة من سني الخدمة فإن الحكم إذ أقر تقرير مكافأة لهذا العامل تعادل مرتب ستة أشهر لم يخالف القانون .

(الطعن رقم ٩٢ سنة ٢٠٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٢٨)

٧- إذا كانت قيمة المؤسسة أقل من ألفي جنيه فإنه وفقاً للمادة ٢٢ ب فقرة ثانية من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يجوز أن تزيد مكافأة العامل على أجر ثلاثة أشهر ، وإن كان الواقع في الدعوى هو أن قيمة الورشة المملوكة للطاعن قدرت بمبلغ ٦٠٠ جنيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بمكافأة تزيد على أجر ثلاثة أشهر يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧٠ سنة ٢٠٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٧)

٨- متى كان الحكم قد لجاز للجمع بين المكافأة المستحقة للعامل عن مدة خدمته وبين المبالغ التى سيدها رب العمل لحسابه فى بوليصة التأمين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - ذلك لأن الواضح من هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ للبقوة لحسابه فى صندوق التوفير أو الادخار وبين مكافأة الخدمة بل كان ما حوَّله هو الحصول على أكبر القيمتين . والحكمة التى توخاها للمشرع فى ذلك هى عدم الحاق غبن بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها فى أداء رسالتها فمتى ثبت أنها وهى فى سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاماً مالياً يؤدى إلى ذات الفرض من نظام التوفير أو الادخار - كما هو الحال فى نظام التأمين - فإن هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج أثرها فى تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة وليس ثمة مبرر للتفرقة بين نظام صندوق التوفير أو الادخار وبين نظام بوليصة التأمين فى احتساب المكافأة .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٨ ٨ من ٨٤٢)

(الطعن رقم ٢٤٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٥ ٩ من ٥٤٠)

٩- إن الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى إذ نصت على جواز الجمع بين مكافأة الخدمة للعامل وما يستحقه فى صندوق الادخار فى حالة عدم النص فى لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قصد به أن يكون مقابلاً لالتزامه القانونى بالمكافأة ، هى تشريع مستحدث دعا إلى استصداره تطور الحالة الصناعية فى البلاد وقد تضمنت تلك الفقرة من المادة المذكورة حكماً انشائياً جديداً لا يسوغ تطبيقه إلا على الوقائع التى وقعت بعد نفاذه .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٨ ٨ من ٨٤٢)

١٠- حق المكافأة وحق التعويض حقان مختلفان فى أساسهما وطبيعتهما فكافأة العامل عن مدة خدمته التزام مصدره المباشر القانون وسببه ما أداه العامل من خدمات لرب العمل نتيجة للعقد الذى

تم بينهما هي بهذا تعتبر نوعاً من الأجر الإضافي لوجب قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في المادة ٢٢ منه ودفعه للعمل عند انتهاء العقد بغير خطأ أو تقصير من جانبه فلا يجوز حرمانه من هذه المكافأة إلا في الأحوال المقررة قانوناً . أما التعويض فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فمناطه سوء استعمال الحق وترتب الضرر بدور معه وجوداً وعدمًا . وإن فمتمى كان الثابت أن الطاعن إنما طلب في دعواه الحكم بالمكافأة على أساس قانون عقد العمل الفردي الذي تنص للمادة ١/٢٢ منه - على أنه إذ كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب أن يدفع للعامل المكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين في هذه المادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الطاعن مفصولاً من الخدمة لا مستقيلاً وبالتالي مستحقاً للمكافأة القانونية عن مدة الخدمة - ولكنه قضى في الدعوى على اعتبار أنها دعوى تعويض فحسب وأعمل حكم المادة ٦٦٦ من القانون المدني الذي يقضى بالتعويض عن الفصل التعسفي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى وخالفه فيما أنزله من حكم مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ٦٥٩)

١١ - إذا كانت الاتفاقية المبرمة بين الشركة المطعون عليها والعمال - بعد العمل بأحكام قانون العمل الجديد - قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً يقضى باستبعاد اعانة الغلاء عند احتساب المكافأة ، وكانت طريقة تنفيذ الشركة للاتفاقية بإداء المكافأة على أساس الأجر الأصلي الوارد بجداول ترتيب درجات العمال لا يتضمن قبول العامل احتساب مكافأته على أساس هذا المراتب دون اضافة اعانة الغلاء لما في ذلك من اهدار لحق افتراضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح في الاتفاقية ، لما كان ذلك وكان الأجر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٢ من القانون المدني ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك اعانة الغلاء إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ

قضى بالاحتساب مكافأة مئة خدمة الطاعن على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء يكون قد لخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٢٥٠٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٢٧)

١٢- مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ أنه إذا كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية خدمته ، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط فى الحصول على أيهما أكبر قيمة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن نصوص لائحة صندوق ادخار مستخدمى الشركة المطعون عليها يستفاد منها أن ما تؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميها وعملها فى ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامها القانونى بمكافأة نهاية الخدمة ، وكان ما استخلصه الحكم فى هذا الصدد سائح تؤدى إليه عبارات لائحة الصندوق المذكور ونصوصها التى استعرضها الحكم ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم لحقية مورث الطاعنة فى الجمع بين المبالغ المستحقة له فى هذا الصدد ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٥٠٢ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ١١١)

١٣- مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون فى مقابل مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط فى الحصول على أيهما أكبر فإذا كان القرار المطعون قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أنه : تبين من مطالعة نصوص لائحة صندوق الادخار التعميديات التى طرأت عليها فى سنة ١٩٢٠ وخاصة الأمر الادارى الصادر من مجلس ادارة الشركة أن ما يصرف للمستخدم الذى يترك

الخدمة من صندوق الانخار هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة وكان ذلك قبل صدور التشريعات العملية التي نص فيها على تقرير حق العمال في مكافأة نهاية الخدمة بحيث لا يجوز الجمع بين حصيللة الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة ومن ثم يكون تفسير النقابة لهذه النصوص على الوجه الذي قالت به لا يتفق مع الواقع - وهو استخلاص سائح تؤدي إليه عبارات لائحة الصندوق للنكود ونصوصها . فإن ما انتهى إليه القرار من رفض طلب الجمع بين حصيللة صندوق الانخار ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٥٠٠ في جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٦١)

١٤ - اغفال القرار للطعون فيه الرد على الطلب الخاص بجعل المستقطع لصندوق الانخار على أساس للمعية مضافاً إليها علاوة الغلاء يعيبه بالقصور ذلك أنه وإن كان القرار للطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الجمع بين حصيللة صندوق الانخار ومكافأة نهاية الخدمة إلا أنه يتعين مع ذلك استظهار عناصر هذه الحصيللة من واقع لائحة الصندوق وهل تشمل ما تدفعه الشركة من نسب مئوية للمرتب مضافاً إليه علاوة غلاء المعيشة أم أنها تقتصر على المرتب الأساسي وحده وهو أمر يتقرر به نحل الصندوق وحقوق مستخدمي الشركة عند انتهاء مدة الخدمة وذلك فيما لو تبين أن حصيللة الصندوق تزيد على المكافأة .

(الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٦٠٠ في جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٦٦١)

١٥ - يشمل الأجر بمفهومه كل ما ينحل في نمة العامل من مال (أي كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته ، فينحل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت للمانة ٦٨٢ من التقنين للعني هذا المعنى ، فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر ، وتسمى على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتماد بهذه العلاوة واضافتها إلى الأجر الأصلي . ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له . ومثل هذا الاتفاق يكون

صحيحاً وفقاً لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، فلذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٤٤١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٤٦)

١٦ - متى استخلص الحكم لأسباب سائغة أن شركة من الشركات - عندما أصدرت لائحة صندوق الادخار في ظل قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - قصدت إلى تمييز بعض المشتركين في الصندوق بتمكينهم من الحصول على ما أودعته الصندوق بالإضافة إلى المكافأة ، فإن هذا الحكم لا يكون قد صرف العقد عن مواضعه .

(الطعن رقم ١٢٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٢٨)

١٧ - إذا رأت محكمة الموضوع اقرار رب العمل على ما أرتأه من أن بعض المبالغ التي صرفت للمعاشل إنما هي أجر عمل اضافي طبقاً للكشف المقدم منه لا مكافأة أو منحة وأن هذا الأجر الإضافي لا يدخل ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ، ولا يضاف إليه ، فإن ما انتهت إليه - بما لها من سلطة في تقدير الموضوع وفي فهم الواقع من الدعوى بما تؤدي إليه أوراقها - لا سلطان عليه فيه لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ١١ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٥١)

١٨ - تنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه إذا وجد في منشأة صندوق ادخار وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل هو مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلاً من المكافأة . فلذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداء صاحب العمل قصد به أن يكون مقابلاً لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة كان للعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار والمكافأة القانونية . ومؤدى ذلك يشترط لكي تقوم المبالغ التي يؤديها

صاحب العمل بصندوق الإنذار مقام مكافأة نهاية الخدمة توافر شرطين : أولهما أن تكون لائحة الصندوق متضمنة نصاً يفيد ذلك ، وثانيهما أن يكون ما أداه صاحب العمل مساوياً لما يستحقه العامل من مكافأة عن مدة خدمته أو يزيد عليه . فلذا توافر هذان الشرطان كان الجمع بين حصيلة صندوق الإنذار وما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته غير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ ص ١٥٣)

١٩ - لا يرتب قانون العمل رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي - خلافاً لقانون العمل الموحد (المادة ٧ من قانون ٩١ لسنة ١٩٥٩) - لصاحب العقد المحدد المدة حقاً في المكافأة عند إنتهاء منته .

(الطعن رقم ٥٢٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢١ ص ١٢ من ٥٩٠)

٢٠ - متى خلت لائحة العمل من النص على أن يساهم به رب العمل في أقساط التأمين (بالنسبة للموظفين الذين يفصلون من خدمته لأسباب لا تتعلق بالأمانة) قد قصد به أن يكون مقابلاً لالتزام رب العمل القانوني بأداء مكافأة نهاية الخدمة بحيث يدخل في حسابها ويقتطع منها ، فإن ما يساهم به رب العمل في هذا الشأن يعتبر ميزة للموظف يتمتع بها إلى جانب ما يتمتع به من ميزات أخرى ومن ثم فهي لا تدخل في حساب المكافأة ولا تقتطع منها . ولا وجه في هذا الخصوص لقياس حالة الفصل على حالة الإستقالة لإختلاف العلة وإختلاف الوضع والأثر القانوني لكل منها .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ ص ١٢ من ٦٥٢)

٢١ - صرح المشروع في القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار سكه حديد الفيوم الزراعية التي أسقط الإلتزام عنها مسئولية وحدها عن المكافأة المستحقة لعمالها ومستخدمي مرفق سكة حديد الفيوم الزراعية عن مدة خدمتهم في عهد الشركة ، وإن كان قد رأى رعاية لهؤلاء العمال والمستخدمين وتيسيراً لحصولهم على هذه المكافأة

أن تقوم الدولة بمنحها لهم على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٢ من ١٢ ص ٩٥٢)

٢٢ - متى كانت علاقة العمل قد استمرت الى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإن ما لم يكن قد تم واكتمل من آثارها يحكمه هذا المرسوم بقانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام بشأن أحوال إستحقاق مكافأة مدة الخدمة .

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦٢ س ١٤ ص ١٠٦٢)

٢٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض طلب الطاعن إستحقاقه مدفوعات الشركة في صندوق التوفير بالإضافة إلى مبلغ المكافأة ، على أن الشركة المطعون عليها عدلت لائحة الصندوق بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ٣ منها وذلك قبل سريان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وثبت هذا التعديل في قرار هيئة التحكيم في نزاع بين الشركة ونقابة عمالها ومؤدى هذا التعديل أن تعتبر مدفوعات الشركة في الصندوق جزءاً من المكافأة التي يستحقها العامل ، وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة ٣٩ منه على عدم الجمع بين المكافأة وحصيلة الصندوق من مدفوعات الشركة ، فإن النemy عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سليم .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٧٢)

٢٤ - مؤدى ما نصت عليه المادتين ٣٧ ، ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ٧٢ و ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القرار بقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ أن مكافأة العامل الذي يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت تحكمها المادة ٧٢ من من هذا القانون الإستثناء الوارد عليها ، والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ومكافأة العامل الذي يستقيل أصبحت تحكمها المادة ٨٠ من القانون بعد أن يرجع في حسابها الى المادة ٧٢ فيستحق ثلث المكافأة إنا كانت مدة خدمته تزيد عن سنتين

ولا تبلغ خمس سنوات وثلاثيها إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق للمكافأة كاملة إذا ما جاوزت مدة خدمته عشر سنوات .

(الطعن رقم ١٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٢٤)

٢٥ - إذا كان الحكم للطعون فيه رغم أن تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى على احتساب المعاش على أساس للمرتب الأصلي وحده دون إضافات أخرى ، قد عاد فقرر إدخال النحة والعلاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسرى عليه المعاش إستناداً إلى أنهما جزءاً من الأجر مع أن اعتبارهما كذلك لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده طبقاً لنظام العمل في البنك ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٢ من ١٢ ص ٩٥٢ ،

الطعن رقم ١٨٩٨ سنة ٤٩ ق جلسة ٢١/٥/١٩٨٤ من ٢٥ ص ١٢٧٩)

٢٦ - ترك العامل الخدمة لعدم قيام صاحب العمل بالتزاماته القانونية إزاءه ومنها دفع الأجر في المواعيد وعلى الوجه المقرر في القانون ، لا يمنع من إستحقاقه للمكافأة أو التعويض .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٩٥)

٢٧ - انص في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - ومن بعده في المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ - على أن تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأخير ، إنما راعى فيه الشارع مصلحة العامل وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل ، وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوى على غرر ومضاربة ، ولا يتأتى إلزامه وتطبيقه - بحرفيته - في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح السنوية أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لإحتمال أن تكون سنة نهائية الخدمة - أو السنة السابقة عليها - قد إنتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو إنتهت بريح إستثنائي نتيجة ظروف حادثة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذا كان الأصل في المكافأة أنها أجر

إضافى والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند إنتهاء العقد فى الأحوال التى حدها بإعتبارها إحدى وسائل الضمان الإجتماعى وأحل محله المبالغ التى يدفعها صاحب العمل فى الصندوق التأمين والإذخار ، فإنه يتعين إحتساب المكافأة - فى هذه الصورة - على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما إستولى عليه العامل من نسبة فى الأرباح خلال مدة العمل .

(الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ س ١٧ ج ٢ ص ٦٤٧)

٢٨ - بالرجوع إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يبين أنه نص فى المادة ٧٣ منه على أنه : إذا إنتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادراً من جانب صاحب العمل فى العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحتسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات التالية وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق التى إكتسبها العامل بمقتضى القوانين الملغاة . وإذا كان الطاعن من العمال المعينين بالمهامية الشهرية وتحتسب مكافأة مدة خدمته على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ، وقدر الحكم المطعون فيه مكافأته بمرتب عشر أيام عن كل سنة من السنوات الأولى وخمس عشر يوماً عن باقى السنوات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٤١٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١/٥ س ١٧ ج ١ ص ٥١)

٢٩ - متى كان النظام القانونى لصندوق الإذخار ينص على أن ما يدفعه البنك للصندوق إنما هو مقابل إلزامه بمكافأة نهائية الخدمة لموظفيه وهو الإلتزام المفروض عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، أو تقرير معاش لهم بدلاً من المكافأة - فإنه لا يكون للعامل الحق فى الحصول على ما يستحقه فى صندوق الإذخار طبقاً للائحة القانون والحصول كذلك على المكافأة القانونية أو المعاش وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الصندوق انحل لعدم موافقة الجهات المختصة على إنشائه وقررت الجمعية العمومية تصفيته وإختارت المطعون عليهم

مصفين له ، ومقتضى هذه التصفية - وفقاً للقواعد العامة فى القانون ووفقاً لنظام الصندوق - أن ترد إلى البنك المبالغ التى كان قد ساهم بها من صافى التصفية مقابل أن يرد عليه التزامه بمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه وفقاً للقانون وهو ما قرره المادة ٨٩ من الصندوق ، وأن بنك الجمهورية حل محل أيونيان بنك لحساب الصندوق من صافى التصفية بعد خصم تكاليفها . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن هذا المبلغ تبرع من البنك لصالح الصندوق وليس مساهمة خاصة منه تتيج للصندوق فى بداية تكوينه مواجهة التزاماته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ من ١٧ ع ١ ص ٢٩٢)

٣٠- المقصود بالأجر الأساسى عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة، هو الأجر الإجمالى للعامل أو المستخدم بعد أن تطرح منه إعانة غلاء المعيشة .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٥/٤ من ١٧ ع ٢ ص ١٠٠٤ ،

الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ ص ٥٨٠)

٣١- لا تخلو العمولة أن تكون هى كل الأجر أو بعضه فتدخل بذلك فى حساب المكافأة ، وكذلك البندل ما لم يتم الدليل على أنه كله أو بعضه مقابل تكليف فعلى .

(الطعن رقم ٢٩١ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٥/٢٥ من ٢٧ ع ٢ ص ١٢٣٦)

٣٢- مكافأة مدة الخدمة تحدد على أساس مدة العمل وهى تنتهى بانتهاء العقد أو إنهائه ، والحكم بالمكافأة عن مدة العقد كاملة مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٦/٦/١٥ من ٢٧ ع ٢ ص ١٢٩٢)

٣٣- مكافأة مدة الخدمة حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة نظم القانون شروط إستحقاقه وعين المستحقين له على وجه أمر لا تجوز مخالفته ولم يجعل لغيرهم حقاً فى التحدث عنه . وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن للمتوفى وريثة أو وصى لهم ، بمبالغ محددة

بعينها فى وصيته ، وجرى الحكم على أن المكافأة حق ثابت ومشروع للمورثة كما جرى - مع ذلك ومن ناحية أخرى - على أن المطعون عليه بصفته منفذاً للوصية أن يطالب بالمكافأة تأسيساً على أنه إذ يطالب بها إنما يطالب « بحق من الحقوق التى كانت للمتوفى ولورثته أو للموصى لهم تلجئه فى ذلك الضرورة وهى المبادرة بطلب تلك المكافأة قبل سقوطها بالتقادم الحولى » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٧٣ سنة ٢٢٣ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ س ١٧ ع ٢ ص ١٧١٨)

٣٤- بالرجوع إلى القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ يبين أنه نص فى المادة ٢٣ منه على أنه « إذا كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على الوجه الآتى ... (ب) للعمال المعيّنين بالمهنية الشهرية أو أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الستة الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر تسعة شهور على أن يمنح من بلغت خدمته عشرين سنة فأكثر مكافأة تعادل أجر منه » وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه من العمال المعيّنين بالمهنية الشهرية وأمضى فى خدمة البنك حوالى ستة عشر عاماً وقضى له الحكم المطعون فيه بمكافأة بواقع مرتب نصف شهر عن الخمس سنوات الأولى ومرتب شهر عن باقى المدة بحسب قانون عقد العمل الفردى يضاف إليه مرتب شهر عن كل سنة وفق لائحة البنك فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٢٢ ق جلسة ١٩٦٦٢٢/٧ س ١٧ ع ٤ ص ١٨٠٢)

٣٥- النص فى المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وفى المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « إذا وجد فى منشأة صندوق إنشمار للعمال وكانت لائحة الصندوق تنص على ما يؤدى صاحب العمل فى الصندوق لحساب العامل يؤدى مقابل التزامه القانونى بمكافأة نهائية الخدمة وكان مساوياً لما يستحقه من مكافأة طبقاً لأحكام هذا الفصل أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ

بدلاً من المكافأة إلا إستحققت المكافأة فإن لم تنص لائحة الصندوق على أن ما لقيه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلاً لإلتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة فللعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الإنذار طبقاً للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية ، وكذلك النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ - بشأن موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها - على أن « تستحق مكافأة عن مدة العمل لموظفي وعمال الدوائر والتفاتيح الزراعية المعيّنين بالمهنية الشهرية والذين يفصلون بسبب الإستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الوظيفي ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة مرتب شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد عن مرتب سنتين وتحسب على أساس آخر مرتب شهر ، هذا النص وذلك يدل على أن حق العامل في حصة صندوق الإنذار أو حقه في المكافأة أو فيهما معاً ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الناشئة عن عقد العمل بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى وإن كان هذا الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا للنظر وجرى في قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد إنقضاء سنة من إنتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو لخطأ في تطبيقه .

(لاطعن رقم ٢٩ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٧/٢/١ من ١٤١٨ ص ٢٩١)

٣٦- إلغاء الوظيفة وفصل الموظف الذي كان يشغلها لا يمنع من إستحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة طبقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ورفض قبول وظيفة جديدة لا يجعله في حكم المستقيل .

(لاطعن رقم ٣٦٠ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ من ١٤١٨ ص ٤٥٢)

٣٧- مكافأة العامل الذي يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -

تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون والإستثناء الوارد عليها والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٦٨ سنة ٦٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٥ س ١٨ ع ١ ص ٧٨٢)

٣٨- متى كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه : إذا وضع في المنشأة نظام معاش جاز للعامل المستحق للمعاش أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة وإذا ما إنتهت خدمته قبل إستحقاقه للمعاش كان له حق الحصول على المكافأة المقررة أو ما يستحقه في صندوق المعاش أيهما أفضل ، وكان الغرض من نظام إنشاء معاشات مستخدمى شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية وتكوين صندوق المعاشات هو منح معاشات لمستخدمى الشركة وقد نص في نظام الصندوق على أحوال إستحقاق المعاش والمدد اللازمة له ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن يطالب بحصته في مدفوعات الشركة في هذا الصندوق علاوة على ما قبضه من مدفوعاته ومكافأة نهاية الخدمة وهي تزيد على حصته في مدفوعات الشركة ، وقضى الحكم المطعون فيه برفضها ، فإن لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١١٢ سنة ٦٢٢ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢١ س ١٨ ع ٢ ص ١١٧٦)

٣٩- إذا كان مؤدى ما نصت عليه المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية فقرة جديدة المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ ، أنه إذا كان العقد مبرماً قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم ينته إلا بعد العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن مكافأة العامل عن مدة الخدمة السابقة على القانون الأخير تحتسب على أساس القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . وأما المادة التالية للعمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فتحسب المكافأة عنها وفقاً لأحكام هذا القانون وتضاف إلى المكافأة عن مدة الخدمة السابقة ولو كانت هذه المكافأة قد بلغت الحد الأقصى المقرر في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٦٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٨ ع ١ ص ٥٥٠)

٤٠- إذا كان عقد عمل الطاعن لدى المطعون عليه قد إنتهى فى سنة ١٩٥٧ - قبل صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الإجتماعية - وإنتتهاته تتحدد جميع آثاره ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد أقام الحكم للطعون فيه قضاؤه بعدم قبول دعوى الطاعن ضد المطعون عليه يطلب مكافأة نهائية الخدمة على أساس أن الملزم بها قانوناً هى مؤسسة التأمينات الإجتماعية طبقاً لأحكام القانون المذكور التى لم يعمل به إلا إبتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ ، دون أن يعرض لأحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى إنتهى العقد فى ظله ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ٧١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٧٠ س ٢٤٢١ ع ٨٦٧)

٤١- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل إلزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الإجتماعية على أن تعود على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين فى عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والتنظم المعمول بها فى المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم إيهما أكبر ، وبين الناتج من الإشتراكات التى أدائها صاحب العمل بالمؤسسة .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/٦/١٩٧٠ س ٢٤٢١ ع ٩٧١)

٤٢- مفاد نص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه إذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا القانون واستمر إلى ما بعد العمل به ، فإن مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن مدة الخدمة كاملة وعلى أساس القواعد المنصوص عليها فيه ، لأن ما تضمنته من قواعد تنظيمية كسرة لو من النظام العام هو الذى يحكم ما لم يكن قد تم واكتمل من آثار العقد الذى إنتهى فى ظله .

(الطعن رقم ١٥١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧٠ س ٢٤٢١ ع ١٠٢٧)

٤٣- متى كان المعاش الذى قدره مجلس إدارة الشركة الطاعنة

للمطعون عليه - العامل - هو مقابل نهاية الخدمة التي تنازل عنها - وكان الأصل في المكافأة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنها أجر إضافي يلتزم أوجبه القانون على رب العمل عند إنتهاء العقد في الأحوال التي حددها باعتبارها إحدى وسائل الضمان الإجتماعي ، لما كان ذلك ، فإن تقرير معاش للعامل لا يعتبر من أعمال التبرع حتى ولو كانت فيه زيادة عن المكافأة التي حددها القانون بل بعدد من الأعمال المتصلة بإدارة المشروع .

(الطعن رقم ٤٨٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢ س ٢٢ ح ١ ص ٢٢٢ ٥٠)

٤٤ - أجاز المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ ، للمؤمن عليهم التي تنتهي مدة خدمتهم خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون إذا بلغت مدة إشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً أو أكثر ، أن يطلبوا إقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلاً من إحتسابها في المعاش وقد ورد هذا النص استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع فيه ، ويتعين قصر الرخصة المقررة به حسبما هو واضح من عباراته الصريحة على المؤمن عليهم وحدهم الذين تنتهي مدة خدمتهم وهم على قيد الحياة خلال مدة خمس السنوات التالية لصدور القانون متى توافرت باقي الشروط المطلوبة ، دون المستحقين على المؤمن عليهم المذكورين ، يدل على ذلك أنه واضح من نص الفقرة ١ ب من المادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المقصود بالمؤمن عليهم هم العمال وكذلك المتدربون منهم ، يؤكد هذا القنظر أن المشرع أضاف المادة ٨٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونظم بها كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً ، وتعويض الدفعة الواحدة على المستحقين عن المؤمن عليهم تقرر أنه في هذه الحالات توزع المكافأة والتعويض طبقاً لأحكام المادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولم ينظم المشرع كيفية توزيع المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الثالثة ، مما يدل على أن حكمها إنما يتصرف إلى المؤمن عليه وحده دون المستحقين عنه ولا محل للاستشهاد بحكم المادة ٦٨ من

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ والتي تقضى بأن تصرف للمستحقين عن المؤمن عليه فى حالة فقده معونة تعادل معاش الوفاة ، ذلك أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكرراً هو إن نص استثنائى على ما سلف للبيان فلا يجوز التوسع فى تفسيره عن طريق القياس أو الإستنتاج من باب أولى كما ذهب الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٩٢ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ ص ١٤٢٢ ع ١٨)

٤٥- لا تعارض فى الحكم إذ نفى تعسف الشركة للطعون ضدها فى فصل الطاعن ، ثم ألزمها بأن تدفع قيمة المكافأة ومقابل مهلة الإخطار وذلك لإختلاف الأساس بين قضاء المحكمة برفض طلب التعويض وبين قضائها بحق الطاعن فى المكافأة ومقابل مهلة الإخطار .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٢٠٠٣ جلسة ١٨/٢/١٩٧٢ ص ١٤٢٢ ع ٤٢٢)

٤٦- النص فى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأخير وإنما راعى فيه الشارع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مصلحة العامل وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يتبنى عليه احتمال ولا ينطوى على غرر ومضاربة ، ولا يتأتى إلتزامه وتطبيقه بحرفيته فى صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية منها . إذ من شأنه أن يؤدى إلى وضع مرتبك لإحتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة أو السنة السابقة عليها قد إنتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو إنتهت بريح إستثنائى نتيجة ظروف طارئة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذ كان الأصل فى المكافأة أنه أجر إضافى وإلتزام أوجب القانون على رب العمل عند إنتهاء العقد فى الأحوال التى حددها ، فإن يتعين إحتساب المكافأة فى هذه الصورة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٠٠٣ جلسة ٨/٤/١٩٧٢ ص ٢٤٢٢ ع ٦٦٢)

٤٧ - متى كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - قد افصح في صحيفة الطلب المقدم منه لاستصدار امر الأناء أن المبلغ المطالب به هو الباقي له من مكافأة مدة خدمته لدى والد المطعون عليه تعهد المطعون عليه بسداده وقام فعلاً بسداد مبلغ منه ، وكان الطاعن لم يعدل عن هذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف ، ولم يتمسك بأن إقرار المطعون عليه ينطوى على إلترزام بمقابل تعويض عن الفصل أو بإعتباره منحة أو مكافأة عن خدمات سابقة ، فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول طلب موافقة نهاية الخدمة لرفعه على غير ذى صفة لم يخالف القانون .

(الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١ ص ٢٤ ع ١ ص ٢١٦)

٤٨ - إنه وإن كانت هيئة التأمينات الإجتماعية طبقاً للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ هى الملزمة بأن تؤدى للعامل المكافأة عن مدة الخدمة السابقة على أن تقتضيها من رب العمل طبقاً للمادة ٥٦/٤ ، إلا أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - العامل - إستوفى من رب العمل - للمطعون ضدها الثانية - مبلغ ... من أصل مكافأة نهاية الخدمة وذلك بموجب إيصالات موقعة منه خلال مدة عمله ، وكان تعجيل رب العمل بجزء من مبلغ مكافأة نهاية الخدمة لعامله قبل إستحقاقه - بإعتبار أنه حق مالى له - قد تم بناء على طلبه ، وكان لا يجوز للطاعن إقتضاء حقه فى المكافأة مرة أخرى من هيئة التأمينات الإجتماعية ، فإن الحكم المطعون فيه إنا إلترزم هذا النظر يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ١٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢ ص ٢٤ ع ٢ ص ٩٨)

٤٩ - مفاد نص الملتين ١/٦٢ و ٧٩٠ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع نقل إلترزام الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق مؤسسة التأمينات الإجتماعية أو فرق فى ذلك فى حالة إشتراك صاحب العمل فى التأمين وفيها تحسب هذه المكافأة كاملة إلى أن تعود المؤسسة على صاحب

العمل بالفرق بين المكافأة المحسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئة التحكيم إنهما لكبير وبين الناتج من الإشتراكات التي أدائها ، وبين حالة تخلف صاحب العمل عن الإشتراك في التأمين وفيها تحسب المكافأة على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل من المؤسسة وكما جاء بالمنكرة الإضاحية لهذا القانون باقى المكافأة على أساس الأجر الفعلى عندما تستوفى حقوقها من صاحب العمل ، ويكون للمؤسسة الرجوع على صاحب العمل بجميع الإشتراكات وقوائد تأخيرها والمبالغ الإضافية فضلاً عما تكلفت من نفقات وتعويض .

(الطعن رقم ٤٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٨ ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٩٢)

٥٠ - مفاد نص المادتين ٧٠ ، ٧١ مقررًا من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ الذى يحكم واقعة الدعوى والمادة ٤ من القانون الأخير على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن نظام تأمين الشيخوخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ فى أول يناير سنة ١٩٦٢ وأن الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم قبول الدعوى بطلب المكافأة قبل الوزارة المطعون ضدها على ذلك الأساس فإنه لا يكون قد خالف القانون -

(الطعن رقم ٣٩٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١/١٩ ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٩١)

٥١ - متى كان إستناد الطاعة إلى المادة ١٨٢ من القانون المدني يقتدر إلى الدليل على أن سبب إلتزامها قد زال - بصدر القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد أن كانت ألقت إلى المطعون ضده بالمبلغ (الزائد فى مكافأة نهاية الخدمة) التى تطلبه برده ، ذلك أن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعة قد قدمت صورة طبق الأصل من المخالصة التى تسلم المطعون ضده بمقتضاها مستحقاته ، وهى صورة غير موقعة منه ولا

تحمل تاريخاً ، وإذا لم يثبت أن الوفاء قد تم قبل زوال سببه ، فإن إستناد الطاعة إلى المادة ١٨٢ المشار إليها يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٦ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٨ من ٢٦ ص ٢٥٩)

٥٢- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - برفض دعوى رب العمل بإسترداد ما دفع بغير حق - على إنتفاء ركن الغلط فيما قامت به الطاعة (رب العمل) من وفاء بمكافأة نهاية الخدمة للعامل المطعون ضده وإلتزامها بما دفعته إستناداً إلى ما إنتهى إليه من أن وفاءها تم طبقاً لأحد الرأيتين في تفسير المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان إستخلاصه هذا سائغاً إمتدى فيه بما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ عن تعارض التفسيرات بشأن هذه المادة ، وكان ثبوت واقعة الغلط مسألة موضوعية يستقل قاضي الموضوع بتقديرها فإن ما تدعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه - من الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(الطعن السابق)

٥٣- إذا كان الثابت في الدعوى - بطلب مكافأة نهاية الخدمة - أن عقد عمل مورث الطاعنين لدى المطعون ضده إنتهى في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٨ - في ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي - وبإنتهائه تتحدد جميع آثاره ويخضع للقانون الذي إنتهى في ظله ، وكان الحكم المطعون فيه - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - قد أخضع هذا العقد لأحكام قانون لاحق هو القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - التي توجب مطالبة هيئة التأمينات الإجتماعية بالمكافأة دون رب العمل - الذي لم يعمل به إلا ابتداء من أول إبريل سنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٧ من ٢٦ ص ١١٥٧)

٥٤- يتعين على محكمة الإستئناف أن تعرض للفصل إذا ما كان المبلغ المطالب به محسوباً على أسس ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة

من سنى خدمة الطاعن - العامل - يوازى قيمة الإشتراك عن المعاشات والتعويضات محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من مواد إصدار القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قيمته ما يطالب به الطاعن مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز أن توجه إلا إلى هيئة التأمينات الإجتماعية بإعتبار أنه قد حل محلها نظام المعاش أو التعويض حسب الأحوال ، لم أنها تزيد على ذلك فيعتبر من قبل الميزة الإضافية التي نصت الفقرة الثانية ومن للمادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام أصحاب الأعمال بتأليتها إلى هيئة التأمينات الإجتماعية على أن تصرفها للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه عند إستحقاق صرف المعاش أو التعويض رغم أن هذه الفرقة جوهرية وهامة ومؤثرة على الفصل في الدعوى ذلك أنها لو إنتهت إلى أن هناك ثمة مبالغ من تلك المطالب بها تعتبر من قبيل الميزة الإضافية ، وكان إلحاح في الدعوى أن هذه المبالغ هي محل نزاع من المطعون ضدها الأولى ولم تدع الوفاء بها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لحساب الطاعن فإن دعوى هذا الأخير قبلها بالمطالبة بها تكون مخالفة لنصوص القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لمبحث ذلك ولم يقل كلمته فيه وإعتبر أن المبالغ المطالب به محسوبة على أساس مرتب ثلاث شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة هو على إطلاقه مكافأة نهاية الخدمة لا توجه للمطالبة به إلا هيئة التأمينات الإجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشبهه تصور في التسبيب ، ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد وصف ما طالب به في هذا الشأن بأنه مكافأة نهاية الخدمة إذ من المقرر أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها للقانوني الصحيح دون أن تنقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ ص ٢٩ من ١٠٥٨)

٥٥- مفاد نص الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن القانون حدد الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل إرسال المكافأة التي تزيد عن الحقوق المستحقة للعامل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية إلى الهيئة العامة للتأمينات

الإجتماعية بأن يكون عند إنتهاء خدمة كل عامل ، أما وقت إستحقاقه هذه المكافأة فإنما يكون عند إستحقاق العامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه المعيّنين في المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأنه في حالة وفاة المؤمن عليه فإنه يجري توزيع المكافأة وفقاً لحكم المادة ٨٢ الصالفة الذكر - لما كان ذلك وكان الثابت أن المورث المؤمن عليه قد إستحق صرف المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة حتى تاريخ وفاته وبالتالي لم يكن قد حان وقت صرف الميزة الأفضل إليه حتى ذلك التاريخ لتصبح من تركته فإنه يتعين إصلاً لنص المادة ٨٩/٢، ٣، ٤ من قانون التأمينات الإجتماعية أن يكون توزيع مكافأة الميزة الأفضل المستحقة على الأساس المبين بالمادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتمد توزيع مبالغ تلك المكافأة على أساس أنها تركة قولاً بأن المورث المؤمن عليه قد إستحقها بالكامل بإستقالته قبل وفاته دون إقرار توزيع الطاعنة لها وفق المادة ٨٢ من قانون العمل السالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٥٣ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ س ١٤٣٠ ص ٦٢٦)

٥٦- النص في الفقرة الثانية في المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن إنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار - لا يخل بما يكون قائماً وقت العمل به من صناديق إدخار وأنظمة تأمين أو معاشات أنشأها أصحاب الأعمال ترتب للعمال إمتيازات تكميلية بالإضافة إلى التزام بمكافأة نهاية الخدمة وما تقرره لهم أحكام هذا القانون وتظل تلك الصناديق والأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها . وإذا كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعون ضده الأول بما يستحقه ، طبقاً لنظام التأمين والمعاش المؤرخ ١٩٥٦/٩/١٧ الصادر من البنك الأهلي اليوناني - المطعون ضده الثاني - لصالح موظفيه وعماله والذي لم تدع الطاعنة أنه خلا من تلك الحقوق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧ س ٢٤٣٠ ص ٨٦)

٥٧- مفاد نص المادة ٧٠ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٧١/٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن نظام تأمين الشيخوخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ في ١/١/١٩٦٢ وإن حصة العامل في النظام الخاص المحددة بالتطبيق للمادة ٧١ المشار إليها تؤول ووجوباً إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية منذ سريان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ في ٣/٦/١٩٦٣ فيمتنع على صاحب العمل الوفاء بها للعامل الذي لا يحق له مطالبة هذا الأخير بها بل تكون الهيئة هي صاحبة الحق في الرجوع بها عليه عند إمتناعه عن سدادها إليها ويقتصر حق للعامل على الزيادة بالميزة الأفضل بين حصته في النظام الخاص ، والحصة المقررة وفقاً للمادة ٧١ المنوّه عنها واجبة السداد للهيئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضدهم السنة الأولى بمبلغ ٩٧٠ ج ٥٦٢م هو مجموع ما دفعه مورثهم في النظام الخاص شاملاً ربح الإستثمار تأسيساً على عدم قيام الدليل على أنائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب به هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان ذلك المبلغ المدفوع في النظام الخاص يزيد عن الحصة التي ينبغي الوفاء بها للهيئة بالتطبيق للمادة ٧١ سالفة الذكر ما دام حق الورثة يقتصر على الزيادة بالميزة الأفضل ، بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٣ سنة ٤٥ في جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩ ص ٢٣٠ ح ٢٧٠)

٥٨- الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص ، هو ذلك الذي تحدده القواعد المنظمة لها ، فإنما جرت هذه القواعد على حسابها وفقاً للأجر الأساسي - وهو الأجر بغير الاعتداد بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركة التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في خصوص تحديد الأجر ، سيما أن اعتبار إعانة الغلاء والمنحة جزءاً من الأجر ، لا يمنع من حساب تلك

المكافأة على أساس الأجر الأساسي ، ما نلت أحكامها جرت بذلك .
(الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٨٠ س ٢١ ص ١٧٢)

٥٩- مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة - بما في ذلك نظام المكافآت الأفضل - يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية دون صاحب العمل .

(الطعن رقم ٤٠٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٨٠ س ٢١ ص ١٧٧)

٦٠- نص الشارع في الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام هيئة التأمينات الإجتماعية بقوائد مركبة عن فروق الميزة الأفضل بمعدل ٣٪ سنوياً وذلك من تاريخ إيداعها في الهيئة حتى تاريخ إستحقاق الصرف ، فإن مقتضى ذلك تطبيق حكم هذه المادة دون الأحكام العامة للقوائد الواردة بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني لأنه من المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خالص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منقطة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، وإذ كان ذلك الثابت في الدعوى أنه لم يتم إيداع مبلغ فرق الميزة المطالب به في الهيئة للتأمينات الإجتماعية ، فإن طلب إلزام الهيئة بقوائد عن ذلك المبلغ يكون على غير أساس من القانون ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن السابق)

٦١- قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ والذي سرت أحكامه - وفقاً للمادة الثانية منه - على جميع العاملين عدا من إستثنيتهم هذه المادة على سبيل الحصر قد أبقي على نظام تأمين الشيخوخة إلى جانب من إستحدثه من تأمينات أخرى . وكانت المادة ٨٩ منه بعد أن نصت في فقرتها الأولى على أن : ومفاد ذلك أنه إذا كان صاحب العمل قد

ارتبط مع عماله بنظام معاش أو مكافأة أفضل قبل آخر يوليو ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزماً قبلهم إلا بفارق الميزة التي تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند إنتهاء عمل الصحفي على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد، ذلك أن ما تضمنته هذه المادة ليس حكماً مستحدثاً فهو تريد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٢/١٠/١٩٤٢ ، والتي أبقي القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة.

(لظمن رقم ١٨١٢ سنة ٤٩ في جلسة ١٤/٦/١٩٨٠ ص ٢١ من ١٧٧٢)

٦٢- مؤدى نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصابر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإسخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل إنما حدد القانون الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل أنلؤه إلى الهيئة العامة للتأمينات بأن يكون عند إنتهاء خدمة العامل ، كما حدد وقت إستحقاقه وشروطه على وجه أمر لا تجوز مخالفته ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حق العامل في إقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده ، وكان مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل الصابر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن إنتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في إستمرار عقد العمل فيبقى قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن على أن مطالبتة بالميزة الإضافية تخالف أحكام الأجور المقررة للعاملين للقطاع العام وأنه بإدماج

شركة... في شركة ... المطعون ضدها الثانية ونقل قطاع الإنتاج من هذه الشركة إلى المطعون ضدها الأولى ينتهى حق الطاعن فى إقتضاء للميزة الإضافية التى كانت مقررة له فى الشركة السلف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢ من ١٢٢٣ ص ١٢٤٩)

٦٣- مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ أن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إسخار أفضل يلتزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، وذلك بالنسبة للعاملين لديهم الموجودين بالخدمة فى ٢٢/٣/١٩٦٤ .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٢٤٢٢)

٦٤- من المقرر - طبقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو إسخار الأفضل التى إرتبطت بها للشركة حق ناشئ عن عقد العمل فمن ثم فإنه لا يترتب على إنتقال ملكية المنشأة بإلماجها فى منشأة أخرى أحقية العاملين فى المنشأة المندمجة فى المطالبة بما يكون مقرراً لعمال المنشأة الدامجة من نظام خاص بمكافأة نهاية الخدمة ما دامت عقود عملهم التى إرتبطوا بها مع الشركة المندمجة لم تكن تقرر لهم هذا النظام ذلك أن خلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة لا يمكن أن يترتب عليها تحميلها بحقوق العاملين بالشركة المندمجة تتجاوز حقوقهم الواردة بعقود عملهم قبل الإلماج ، ولا محل لإعمال قاعدة المساواة فى هذا المجال ذلك أن المساواة لا تكون إلا فى الحقوق التى يكفلها القانون ، فلا يصح أن تتخذ سبيلاً إلى مناهضة أحكامه أو مخالفتها .

(الطعن السابق)

٦٥- مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة

١٩٧٧ وعلى ما انفصلت عنه المذكورة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ أن الالتزام بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إنما يقع على عاتق صاحب العمل وحده دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتنحصر العلاقة بشأن هذه الزيادة بين العامل وصاحب العمل دون تدخل من الهيئة المذكورة طالما أن خدمة العامل إنتهت بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧٥/٩/١ .

(الطعن رقم ١٩٧٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ص ٢٢)

٦٦- مؤدى نص المادة ٨٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذى يحكم واقعة الدعوى - الواردة فى الباب السابع منه أن اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليه ١٩٦١ بالأنظمة معاشات أو مكافآت أو إسخار أفضل يلزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، وأن حق العامل فى قيمة هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل وأن شرط إلتزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء هذا الحق إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه لدى صرف المعاش أو التعويض أن يكون صاحب العمل قد أدى إليها قيمة تلك الزيادة .

- (الطعن رقم ١٠٦١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢١ ص ٢٥)
- (الطعن رقم ٤٥١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)
- (الطعن رقم ١٢٨٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٧)
- (الطعن رقم ٦٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٦)
- (الطعن رقم ٨١٦ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

٦٧- من المقرر أن نقل العامل من شركة إلى أخرى من شأنه التأثير على مدة خدمته بالشركة المنقول منها أو على حقه فى إقتضاء ما يقابل تلك المدة فى نظام المعاش أو المكافأة أو الإسخار الأفضل التى ارتبطت بها الشركة بوصفها صاحب عمل ، مما يقتضى التزام الشركة المنقول منها بأن تؤدى إليه الزيادة فى نظام المعاش أو المكافأة أو الإسخار

الأفضل عن مدة خدمته لديها وبأن تؤدي إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المدة المذكورة عند إنتهاء خدمة العامل بالشرط المنصوص عليها قانوناً .

(الطعن رقم ١١١٤ سنة ٤٩٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢١)

٦٨- وحيث أن هذا النعمى سديد ذلك أن مقام نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن إلتزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمقتضى القانون المشار إليه بأن تصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه قيمة الزيادة بين ما كان يتحمله أصحاب الأعمال في أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإضرار الأفضل ومكافأة نهاية الخدمة القانونية عند إستحقاق صرف المعاش أو التصويض مترتباً أساساً على إلتزام أصحاب الأعمال بقيمة هذه الزيادة بمقتضى رابطة العمل وإلتزامهم بموجب القانون بإدائها إلى الهيئة كاملة دون إجراء تخفيض عند إنتهاء خدمة العامل وإن ما تضمنته المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند إنتهاء عقد عمل الصحفي على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ليس حكماً مستحدثاً ولكنه تريد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣/١١/١٩٤٢ والتي أبقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعنل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة ، وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ عن قصد الشارع من إيراد نص هذه المادة إذ أوضحت أن الهدف من ذلك هو إحياء للأحكام السابقة على صدور القانون والحفاظ على الحقوق المكتسبة للصحفيين ، ومؤدى ذلك أن المؤسسات الصحفية ارتبطت بنظام هذه المكافآت منذ ٢٣/١١/١٩٤٢ ، والنص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه أن ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما أنه لا يتعارض معه ويتعين إعمال هذين النصين معاً فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل

الصحفيين العاملين بها إلا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقاً للنظام مكافآت نهاية الخدمة المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقاً لقانون العمل .

(الطعن رقم ١٧٢٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

٦٩- يدل نص المادتين ١٧ ، ١٦٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن صاحب العمل يلتزم بأداء مكافأة نهاية الخدمة القانونية إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ولا يحق للعامل مطالبتها بها ، وأن حق العامل قبل صاحب العمل الذى ارتبط مع عمله بنظام معاشات أو مكافآت أو إضرار أفضل حتى آخر يوليو ١٩٦١ إنما يقتصر على فرق الميزة التى تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية .

(الطعن رقم ٢٦٨٦ سنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)

٧٠- النص فى المادة ٢ الواردة فى الباب الأول من لائحة النظام الأساسى للصندوق الطاعن والذى تم تسجيله بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين فى ١٩٨٨/٢/٢٢ نفساً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ولائحته التنفيذية على أن فى تطبيق أحكام هذا الصندوق يقصد : ١- ٢- ٣- الأجر الذى تحتسب على أساسه المزايا التأمينية والإشتراكات ، يعرف الأجر هنا بأنه المرتب الأساسى للعاملين ، يحدد المرتب الأساسى فى جميع الأوقات طبقاً للأوضاع السارية فى تاريخ إنشاء الصندوق ومن ثم فإنه لا يجوز إضافة أى بنود أخرى على المرتب الشهرى نتيجة لقانون أو تشريع جديد ويستخدم الأجر الأساسى الأخير عند احتساب المزايا التأمينية وقد تم تعديل البند سالف الذكر ونص فيه على أن : أجر الاشتراك هو الأجر الأساسى الشهرى طبقاً لجدول الأجور والمرتبات فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مضافاً إليه علاوات الترقية والعلاوات الدورية مع عدم إضافة أى بنود أخرى إلا بعد إعتامها من الهيئة ، وتم إعتام هذا التعديل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فى ١٩٩٥/١٢/٢٢ ومن ثم فإن إعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ لا تدخل فى مفهوم الأجر الذى تحتسب

على أساسه المزايا التأمينية وفقاً للنظام الأساسي لصندوق الطاعن ، وإذا خالف الحكم الملمون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي إنتهى إلى أحقية المطعون ضدهم في حساب المزايا التأمينية لهم بالصندوق على أساس إضافة إعانة التهجير للأجر الأساسي لكل منهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٥٤٦ سنة ١٦٦٦ جلسة ١٩٩٧/٣/٢٠)

منازعات التأمينات الإجتماعية

١ - نص قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ في المادة ١٥٧ منه على أنه : تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكلفات إعطائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة بعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية . ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ، وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع الرسمية في ١/٩/١٩٧٩ . ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا اقرار لا يجوز لأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطالب رفع طلبه المائل إلى هذه المحكمة في ١٣/٧/١٩٧٧ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سائلة الذكر ، فإن طلبه يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن إصابة الطالب قد ثبتت واستقرت بصفة نهائية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة من شأن رفع الدعوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون .

- (الطلب رقم ٧٥ سنة ٤٧ في مجال القضاء جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ من ٢٩ ص ٥٨ ،
الطلب رقم ٢ سنة ٤٩ في مجال القضاء جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ من ٣٢ ص ٤٨ ،
الطلب رقم ٢٩ سنة ٥٠ في مجال القضاء جلسة ١٩٨١/٦/٢٢ من ٣٢ ص ٢٨ ،
الطعن رقم ٧٧٨ سنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤٢)

٢ - تنص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر رقم

٧٩ لسنة ١٩٩٧ على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان لغض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب للهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية . ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ، ولما كان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتشكيل اللجان المختصة عليها بهذه المادة ، لم ينشر في الوقائع الرسمية إلا بتاريخ ١٩٩٧/١/٩ وكان الطلب قد قدم في ١٩٨٦/١١/٢٧ فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس .

(الطلب رقم ٢٥١ سنة ١٩٤٦ رجال قضاء : جلسة ١٨/١٢/١٩٧٩)

س ٣٠ ص ١٤ ص ٨٩ ،

الطمن رقم ١١١ سنة ١٩٥١ جلسة ١٧/١/١٩٨٢ ص ٣٣ ص ١٢٥)

٣- المادة ٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى قواعد المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والوفاة بالنسبة للالتزامات صاحب العمل في مكافأة نهاية الخدمة القانونية منها وتلك المحددة وفقاً لنظام الفضل وكيفية حسابها وإقتضاها نصت في الفقرة الأخيرة فيها على أن : تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بصفة نهائية في أي خلاف ينشأ عن تطبيق أحكام هذه المادة ، ويفصح هذا المعنى عن أن المشروع رسم سبيلاً للفصل في الخلاف الذي قد ينشأ حول الحقوق المبينة به فلنشأ اللجنة المشار إليها لكي تضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلب حق المؤمن عليه الأصيل في اللجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي ولم يجعل من الالتجاء إلى هذه اللجنة إجراءً مسبقاً قبل رفع الدعوى بتلك الحقوق ، يؤيد هذا النظر أن للمشروع استحدث حكماً مفادياً في قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص في

الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ منه على تقديم طلب إلى الهيئة قبل اللجوء إلى القضاء وهو ما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية إذ فرض القانون على المؤمن عليه عرض النزاع على اللجنة قبل رفع الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعنة تأسيساً على أنها وقعتها قبل الالتجاء إلى اللجنة المنوه عنها يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٠ سنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١ س ٣١ ص ٦٦٠)

٤- نص المادة ١٥٧ من هذا القانون - ق ٧٩ سنة ١٩٧٥ - نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده اتهم الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٥ ، بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان هو في حقيقته دفع ببطلان الإجراءات ، فإن هذا الدفع يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، ويخصى بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو - كما صرحت به المذكرة التفسيرية - الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في الدعوى ، بإعتباره حقاً مستقلاً لسبق الصلح فيها أو لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة لا بالدفع المتعلق بأصل الحق للمتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول للموضوع ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع وممراته ، وليس بالتسمية التي تطلق عليه .

(الطعن رقم ٦٩٧ سنة ٥٢٠ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ س ٢٢ ص ١٠٠٧)

الطعن رقم ٧٦٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ ،

الطعن رقم ٢١٢٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

٥- ومتى تقرر أن هذا الدفع من الدفع الشككية وليس دفعاً بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١١٥ مرافعات ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشككي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على ذلك ، لا تكون قد إستنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فلذا إستؤنف حكمها وقضت محكمة الإستئناف بإلغاء هذا الحكم وبرفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لتنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الإستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم .

(الطعن السابق ، رقم ١٨٠٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٦ ،

الطعن رقم ٨٥٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٩ ،

الطعن رقم ٢١٢٨ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢١)

٦- مؤدى نص المادة ١٢٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من ١/١/١٩٧٥ وقبل تعديلها بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٨٠ ، أنه إذا إعترض صاحب العمل على الحساب الذي أخطرته به الهيئة فإن إخطاره برفض الهيئة إعتراضه يصبح هو الإجراء المأمور عليه والذي ينفذ به لصاحب العمل ميعاد آخر له مدته ثلاثين يوماً يكون له خلاله أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار إليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الهيئة المطعون ضدها أخطرت الطاعن في ٣٠/٦/١٩٧٦ بحساب إشتراكات التأمين المستحقة عليه حتى ٣٠/٦/١٩٧٦ ومقارها ٦٠١ ج و ٩٧٠ فإعترض على هذه المطالبة في ٧/١٠/١٩٧٦ ثم ردت الهيئة على إعتراضه في ١٧/١٠/١٩٧٦ بتحديد يوم ١٩/١٢/١٩٧٦ للمناقشة ومطالبته في هذا التاريخ بسداد إشتراكات التأمين المستحقة عليه عن المدة من

١٩٥٩/٤/١ إلى ١٩٧٤/١٢/٢١ - ومقتلها ٤٤٩٤ ج و ٢١٨ م - وكان رد الهيئة على إعتراض الطاعن بتحديد موعد للمناقشة أو مطالبتها المستجدة بحساب آخر لا يعد بهذه المثابة رفضاً للإعتراض فإنه لا يترتب على الطاعن إن أقام دعوته بالنزاعة في الحساب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ قبل نفاذ قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي المشار إليه . وإذ إنتهى الحكم للطعون فيه على خلاف هذا النظر إلى عدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن الطاعن أقامها بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٢٨ من القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧٧ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ من ٢٣ ص ١١٩٣)

٧- النص في الفقرتين السادسة والسابعة من المادة ١٢٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والنص في الفقرة الثامنة من هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ وفي المادة ١٩٥٧ من نكث القانون . يدل على أن اللجان التي استحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهي اللجان التي صدر بتشكيلها وإجراءات عملها قرار وزير لتأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من ١٩٧٧/١/٩ ولئن كانت بحكم تشكيلها لجان إدارية إلا أن المشرع لم يعهد إليها بمهمة الفصل في النزاع بين الطرفين وإنما قصد من إنشائها محاولة تسوية النزاع بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء بشأنها إلى القضاء فلا تعتبر اللجان في قيامها بمهمة التسوية الودية هذه هيئات ذات إختصاص قضائي . ولما كان ذلك وكان قرار لجنة فحص المنازعات يصدر في نطاق العلاقة التأمينية فيما بين الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وأصحاب الأعمال بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء فإنه يعتبر من قبيل القرارات الإدارية التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد

إحداث مركز قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ومما يقتضيه أن جهة القضاء العادي تكون هي المختصة بنظر الطعون التي ترفعها أصحاب الأعمال في هذه القرارات .

(الطعن رقم ٩١٤ سنة ٤٩٩ في جلسة ١٩٨٢/٣/٢١ ص ٢٤ من ٥٢١ ،

الطعن رقم ٢٠٩٣ سنة ٥٠١ في جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨ ص ٢٧ من ٤٨١)

٨- لما كان مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١٩/١/١٩٧٧ بتشكيل لجان فحص المنازعات ، لا يجوز لأصحاب العمل اللجوء إلى القضاء دون سلوك طريق الإعتراض لدى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وتقديم طلب إلى هذه الهيئة تعرض منازعته على هذه اللجان سواء أكانت المنازعة متعلقة بأرقام الحساب أم بالتطبيق القانوني ولو كانت الحقوق المتنازع عليها قد نشأت قبل العمل بهذا القانون في ١/٩/١٩٧٥ ، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن أقام الدعوى بتاريخ ٢٢/٨/١٩٧٧ في ظل سريان أحكام قانون التأمين الإجتماعي السالف الذكر وبعد تشكيل لجان فحص المنازعات المشار إليها ، دون سبيل الإعتراض أمام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وتقديم طلب إليها لغرض النزاع على هذه اللجان ، فإن دعواه تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ٤٢٩ سنة ٥٠١ في جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤ ،

الطعن رقم ٥٨٩ سنة ٥٠٢ في جلسة ١٩٨٦/٥/٢٦ ،

الطعن رقم ١٨٠٢ سنة ٥٠٢ في جلسة ١٩٨٧/١٢ ،

الطعن رقم ٥٧١ سنة ٥٠٤ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢٨)

٩- مؤدى ما نصت عليه المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١٩/١/١٩٧٧ لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب

المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لعرض منازعاتهم على تلك اللجان وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في القانون المشار إليه من النظام العام ولحكمة النقض أن تشير من تلقاء نفسها طالما كان يدخل في نطاق الطعن وكانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن المطعون ضد الأول اقام دعواه رقم ... في ظل العمل بأحكام قانون التأمين الإجتماعي المشار إليه وبعد تشكيل لجان فض المنازعات المذكورة ودون أن يسبق ذلك تقديم طلب منه إلى الطاعة لعرض النزاع على هذه اللجان فإن الدعوى تكون غير مقبولة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في موضوعها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١١/٢٤ / ١٩٨٦)

١٠ - لما كان النص في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد نظم إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه فيتمتع مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري للقانون فلا يجوز لصاحب العمل اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة لعرض منازعاته على اللجان المشار إليها إعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان سواء كانت منازعته في حساب الاشتراكات أو في خضوع عماله لأحكام قانون التأمين الإجتماعي ... وكان الثابت في الأوراق أن المطعون ضده رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة دون أن يسبقها بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لعرض منازعاته في شأن عدم خضوع فئة الزراعيين المسعدة عنهم الاشتراكات المطالب بردها على اللجان المنصوص عليها في القانون سالف الإشارة إليها فإن دعواه تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ٨٥٦ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩/١٩ / ١٩٨٧)

١١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها دون عرضها على اللجان المنصوص عليها في القانون هو دفع شكلي موجه لإجراءات الخصومة وشكلها وكيفية رفعها وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفعها بإعتباره مستقلاً عن الحق المطلوب به .

(الطعن السابق)

١٢ - مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إصدار قانون التأمين الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن الشارع نظم إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بأن ألزم أصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين - منذ أنشئت تلك اللجان في ١/٩/١٩٧٧ - قبل اللجوء إلى القضاء بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على اللجان المذكورة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسلمهم الإخطار المحدد لحقوقهم التأمينية وإلا كانت دعواهم غير مقبولة ورخص لهم بإقامة دعوى مبتدأة أمام القضاء بعد إنقضاء ستين يوماً من تاريخ تقديم ذلك الطلب - إذا لم يكن تم إعلانهم بصدور قرار من اللجنة المختصة - وكان من المقرر أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وإن محكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على الطعون التي توجه إليه لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل اللجوء

إلى لجان فحص المنازعات بما لورده في مدونته (.... ذلك أن الثابت من مستند المستأنف ضدها رقم ١٢ المقدم ضمن حافظة مستنداتها لمحكمة الدرجة الأولى ومما لورده خبير الدعوى بتقريره أنها تقدمت بطلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات لتسويته بالطرق الودية على نحو لوجبه للمادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك قبل اللجوء بدعواها المعروضة على القضاء ومن ثم يكون النعى على الحكم المستأنف بهذا السبب على غير أساس) وكان هذا الذي لورده الحكم سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق فإن النعى عليه بهذا الوجه يتحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيها لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٥٦ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٨ .

الطعن رقم ١٨٤٠ سنة ٥٥ ق جلسة ٣٠/٢/١٩٨٩)

١٣- لما كان مؤدى نص المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ - بتشكيل لجان فحص المنازعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن الشارح نظم إجراءات رفع الدعوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون . بأن إلترزم لأصحاب الأعمال منذ انشاء تلك اللجان في ١/٩/١٩٧٧ - قبل اللجوء إلى القضاء بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لعرض النزاع على اللجان المذكورة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار رفض إعتراضه ، ولو كانت المبالغ قد إستحقت عن مدد سابقة على تاريخ إنشاء هذه اللجان ، ويتعين مراعاة تلك الإجراءات إعمالاً للأثر الفوري للمباشرة للقانون . ولإجاز لكل من الهيئة وصاحب العمل الطعن في هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً وإلا كانت دعواهم غير مقبولة . وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بمحيطتها للموضوعة فلم الكتاب في ١٤/٨/١٩٧٧ ، دون أن يسبقها بتقديم طلب

إلى الهيئة المطعون ضدها لعرض النزاع على اللجان سائلة الذكر . وكان لا يغنى عن تقديم هذا الطلب إعتراض الطاعن على المطالبة أمام لجنة الإعتراضات لإختلاف كل من الإجراءين فى مضمونه ومرماه ، وإن إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ أخطأ فى تطبيقه ، ويكون التنعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله .

(الطعن رقم ١٩٣١ سنة ٥١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٨ ،

الطعن رقم ٢٢٣٨ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٩)

١٤ - تقضى المواد ١٢٨ و ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم أنه يتعين على المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال والمستحقين لو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء بشأن أى نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ السالف الذكر تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بعرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمهم الإخطار المحدد لحقوقهم قبل الهيئة المذكورة وأنه إذا إنقضى ستون يوماً من تاريخ تقديم ذلك الطلب ولم يتم إعلانهم بصدور قرار لصالحهم من هذه اللجنة يجوز لهم اللجوء للقضاء بدعوى مبتدئة .

(الطعن رقم ٥٠٩ سنة ٥٤ ق جلسة ٢/١٢/١٩٨٤ ص ٢٥ ص ١٩٧٢)

١٥ - مفاد نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فض المنازعات وعلى ما جرى به قضاء هيئة المحكمة أن المشرع نظر قرارات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بأن ألزم أصحاب المعاشات والمستحقين منهم وغيرهم من المستفيدين بعرض منازعاتهم على لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء وذلك بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بعرض النزاع على اللجان المذكورة خلال

مدة انفصالها ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمهم الإخطار للحصد لحقوقهم التأمينية وإلا كانت دعواهم غير مقبولة ورخص لهم بإقامة دعوى ميثلة أمام القضاء بعد إنقضاء ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب دون لفت فيه ولذا كان سبب ذلك .

(الطعن رقم ٨٠٥ سنة ٦٠ جلسة ١٩٩٢/٢/٨ ص ٤٤ من ٥٣٦)

١٦- إننا كان الواقع في الدعوى أن الطعون ضدّها بعد أن تقدّما بطلب إلى الطاعة لعرض نزاعهما على لجنة فحص المنازعات أماما الدعوى أثناء نظر اللجنة للنزاع وقبل أن تصدر قرار لجنة فحص المنازعات . وإذا قضى الحكم بالطعون فيه برفض الدفع المبدئي من الطاعة بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن اللجنة أصدرت بعد رفع الدعوى قراراً برفض النزاع وأنه يصدر هذا القرار لتحقيق الغاية من الإجراء . فإنة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩١٧ سنة ٦٠ جلسة ١٩٩٦/١١/٢٤)

١٧- إننا كان للشرح قد ألزم في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم من المستفيدين بعرض منازعاتهم على لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء وذلك بتقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجنة . وحدد قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ اللجنة المختصة بأنها المنشأة بالمنطقة الإقليمية بالهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - أي التي يقع في دائرتها محل نشاط المؤمن عليه - إلا أنه لم يرتب جزاء على تقديم الطلب إلى منطقة غير مختصة إقليمياً ، وبالتالي يتحقق به ما استلزمه للشرح من عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء .

(الطعن رقم ٢٦٤٠ سنة ٦٠ جلسة ١٩٩٧/١/٢٦)

١٨- اللجان التي إستحدثها للشرح بالمادة ١٩٥٧ من ذات القانون لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيقه والتي صدر بتشكيلها وإجراءات عملها قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ لم يعهد

إليها المشرع بمهمة الفصل في النزاع بين الطرفين وإنما قصد من إنشائها محاولة تسوية النزاع بينهما بالطرق الودية قبل اللجوء بشأنها إلى القضاء فلا تعتبر هذه اللجان في قيامها بمهمة التسوية الودية هيئات إدارية ذات إختصاص قضائي ومن ثم فإن المطالبة بنسبة ١ / المنصوص عليها في المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الإجتماعي والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ باعتبار هذه النسبة جزاء مالياً يوقع على الهيئة المختصة ويختلف عن حقوق المؤمن عليه لدى تلك الهيئة أو المبالغ المستحقة عليه أو إعتراضه على حساب الإشتراكات وفقاً لأحكام المادة ١٢٨ من القانون المشار إليه وهي التي يجب عرضها على حساب الإشتراكات وفقاً لأحكام المادة ١٢٨ من القانون المشار إليه وهي التي يجب عرضها على لجان المادة ١٥٧ قبل اللجوء إلى القضاء عملاً بالمادة الثانية من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٧ سلف البيان وبالتالي فلا يلزم لإقتضاء هذا الجزاء المالي أن يكون قد سبق عرضه على تلك اللجان المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون سلف الذكر .

(لظمن رقم ٢٠٢٥ سة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٦)

منحة الوفاة

١ - مؤدى الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن منحة الوفاة هذه لا تستحق إلا بسبب وفاة صاحب المعاش ، والمقصود بصاحب المعاش هو من ربط له معاش وفقاً لأحكام القانون .

(الممن رقم ١٧٣٤ سنة ٤٧ في جلسة ١٩/١/١٩٨١ س ٣٧ ص ١١٧٢)

تقضى

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد سريان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى بدأ العمل به إعتباراً من ١/١١/١٩٦٨ وكان الطعن فى هذا الحكم يخضع - وفقاً لنص المادة الأولى من هذا القانون - للقانون السارى وقت صدوره ، وكانت المادة ٢١٢ من ذلك القانون تنص على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم للنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصارفة بوقف الدعوى ، والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » ، وذلك على ما قصصحت عنه المذكرة الإيضاحية متعاً من تقطيع لوصال القضية قبل صدور الحكم الختامى للنهى للخصومة . إذ كان ما تقدم وكان قضاء الحكم للطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للأساس الذى يحسب إحتساب الإشتراكات وفقاً له ووجوب إحتسابها على أساس معين لا يعتبر قضاء تنتهى به الخصومة كلها كما أنه ليس حكماً من الأحكام التى استثنائها - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ سالف الذكر ، فلن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٣١٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١/٨/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٠١٧)

٢ - المستقر فى قضاء للحكمة أن مفاد ما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضائها الحكومة أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصانع العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التى تبشر مرافق الدولة ولها كيانات مستقلة وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجاً بالمرافق التى تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية لمنحها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة ، ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات

العامه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ تضمنت أن تلك الهيئات فى الأغلب الأعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . لما كان ذلك وكانت الهيئة الطاعنة (الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية) من الهيئات العامة التى تعد بمثابة مصالح حكومية ، فإن إدارة قضايا الحكومة تكون صاحبة الصفة فى إتخاذ إجراءات الطعن بالنقض ومباشرة نيابة عنها أمام القضاء .

(الطعن رقم ١١٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ ص ٢٢ ص ١٥٨)

فهرس هجائى بموضوعات الكتاب

(أ)

- ٥ استدعاء العامل للخدمة العسكرية من الاحتياط .
٦ إشتراكات التأمین
١٦ إصابة العمل
٥٣ الأجر فى تطبيق أحكام قانون التأمین الاجتماعى
٥٥ التأخر فى سداد الإشتراكات
٦٠ التخلف عن الإشتراكات فى التأمینات
٦٢ امتیاز للمبالغ المستحقة لهیئة التأمینات
٦٥ إنتقال ملكیة المنشأة وإثره على مستحقات هیئة التأمینات

(ت)

- ٦٧ تأمین إضافى (تعویض إضافى)
٧٤ تأمین الشیخوخة والعجز والوفاة
٨٤ تأمین صحى
٨٦ تحکیم طبى
٨٧ تعویض البدعة الواحدة وفوائد التأخیر
١٠١ تقادم
١١٢ تقدير سن العامل
١١٤ توقيع الحجز الإبارى وفاء لمدین هیئة التأمینات

(ج)

- ١١٥ حالات الخروج النهائى من نطاق تطبيق قانون التأمینات

(خ)

- ١١٩ خضوع العمال الأجانب لأحكام التأمینات الاجتماعیة

(د)

- ١٢١ دعوى

(س)

- ١٣٢ سريان قانون التأمینات الاجتماعیة على الأحداث

(ع)

١٣٤	عمال البحر
١٣٥	عمال المخابز
١٣٩	عمال الزراعة
١٤٤	عمال للمقاولات
١٥٦	عمال مصانع الطوب

(ق)

١٥٨	قانون
-----	-------

(م)

١٦٣	مدة خدمة
١٧١	معاش
٢٢٥	مواعيد الاعتراض
٢٣٥	مكافأة نهاية الخدمة (النظام الخاص والميزة الأفضل)
٢٦٧	منازعات التأمينات الإجتماعية
٢٧٩	منحة الوفاة

(ن)

٢٨١	نقض
-----	-----

رقم الايداع ٨٥٩٣ / ١٩٩٨

الترقيم الدولى

I.S.B.N.

977-03-0480-8

الكرنك للكمبيوتر ت : ٤٨٣٢٧١١ اسكندرية

مطبعة الانتصار للطباعة الأوفست

١٠ شارع الوردي - كوم الدكة

تليفون : ٤٩١٦٥٩٧ / ٤٩٢٥٣٩٣

